شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٧٧) ٢٠٠٩/٣/١٥

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

وراثة العرش في نظام هرم



طابور الملوك نحو.. القبر!



إستراتيجية بقاء العائلة المالكة في السعودية

من الوهن الى الإستقرار

وجوه حجازية

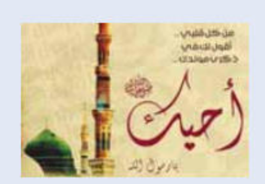


أدلجة الرياضة نجدياً



حكمة سعودية لا (تروّض) الأسد!

الهيئة: يد النظام القامعة



(قرن الشيطان) لا تحتفل بالمولد!

المشايخ والمجتمع: مصالحة مستحيلة



صراع سعودي إيراني على النفوذ

هذا العدد

الدولة القياسية!

في كل شيء تحتل المرتبة البارزة، عملاً بقول الشاعر: لنا الصدر دون العالمين أو القبر، فلا تقبل بأن تكون في المرتبة الثانية أو الثالثة، فإما أن تكون الأولى أو الاخيرة، فالمنطقة الرمادية محظورة بالنسبة لهذه الدولة، ولا تراهن عليها أو تقبل بنتائجها وترتيباتها، فقد نشأت كيما تتميّز حقاً أم باطلاً. ولذلك يسوؤها أن تخرج من بين هذه الأمة زعامات تحظى بشعبية عابرة للحدود، فقد بذلت أموالاً طائلة لإسقاط رمزية جمال عبد الناصر، وبلغ بها التآمر حد تحريض الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي على شنّ الحرب عليه وإسقاطه، وفعلت ذات الشيء مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين، الذي أدرك مبكّراً غطرسة آل سعود، وكانت منيته أن يرى فيهم يوماً، ولكنه وقع في حبائل غروره فسقط بين الأرجل..

فالتميّز الذي حظيت به، بفضل الله سبحانه وتعالى، الجزيرة العربية من النفط والحرمين الشريفين تجاوزهما إلى الإحساس المتفجّر بالتميّز في كل شيء..فقد أراد أهل الحكم إحتكار الفضائل كلها..وهناك ما يلمح إلى عنصرية قارّة في اللاوعي، فكلما تحدّث أحدهم قال إبن القبيلة الفلانية أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا..وفي سرد إجملي لمنجزاته لا ترى في قسم براءات الإختراع سوى صفر مربّع..

العائلة المالكة تملك أكبر إمبراطورية إعلامية في الشرق الأوسط..وأعلى ميزانية على مستوى العرب وبعض العجم..ولديها أكبر القصور وأفخمها، وأحدث البنايات الحكومية، وأكبر الأثرياء.. واللصوص أيضاً..لقد أدمنت التميّز، حتى في الكوارث..

يتحدّث القريبون من العائلة المالكة، بأنه رغم الإستنكارات المتكررة لما فعله سعوديون في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنهم لا يخفون لدوائرهم الخاصة شعورهم بالفخر بأن أبناءهم من فعلوا ذلك، حتى قال قائلهم (والله رجال).. فهناك في اللاوعي ما يشي بغرور الفرادة والتميز الذي يستبّد بأمراء العائلة المالكة..

وقد تسللّت ثقافة التميّز الى القواعد، فانعكست على العلماء والمثقفين ورجال الإعلام والجماعات المتشدّدة المرتبطة بالدولة، أو الخارجة عنها، ولكن المسكونة بنزعة التميّز. حاز السعوديون المنخرطون في العمليات الانتحارية في العراق المرتبة الأعلى، وكذلك في حجم المشاركين في معارك نهر البارد في الشمال اللبناني..

وبالرغم من أن العالم بأسره يدرك العجز الديمقراطي في هذا البلد، إلا أن من الأمراء من يطلق دون حياء تصريحات من قبيل أن الإصلاح بدأ من عهد المؤسس عبد العزيز، وقد يأتي يوم توضع السعودية في قائمة الديمقراطيات العريقة في العالم..طالعتنا الصحف المحلية في ديسمبر ٢٠٠٤ حول زيارة وفد مجلس الشورى السعودي للمجلس الأوروبي في بلجيكا، ونقلت بأن الأخير أعرب عن استعداده للاستفادة من تجربة مجلس الشورى..وقد يأتي يوم تنعم فيه أوروبا بالشورى السعودية، بعد قرون من الديكتاتورية البغيضة في القارة الأوروبية!

في يوليو ٢٠٠٦، أعلنت دول أوروبية عن استنساخ التجربة السعودية في معالجة التطرف، وصرح السفير البريطاني في الرياض بأن بلاده تدرس نقل تجربة (لجنة المناصحة) الى السجون البريطانية.. وفي سبتمبر ٢٠٠٨ زار وفد سجون تركي المملكة للإستفادة من برنامج الخلوة الشرعية.. وللمرء تخيّل كيف أن التميّز في هذا البلد قادر على تحويل الإخفاقات المفزعة إلى إنجازات قابلة للتصدير للدول المتقدّمة في العالم.

لا يرى مشايعوها عقيدة أنقى من عقيدتهم على وجه الأرض، ولا عرق أصفى وأرقى من عرق أهلها..وحتى الوحدة الإسلامية نسبوها لهم وقالوا نحن أولى بها بالرغم من أن سياسة أهل الحكم لا تقوم إلا على تقسيم المجتمع، ولم تجهض مشاريع الوحدة الاسلامية إلا بفعل مؤامراتهم..وحين سيطر عبد العزيز على الحجاز، فإن أول خطوة قام بها أن عطّل تقليداً كان دارجاً في المسجد الحرام في الائتمام بأئمة متعددين في الصلوات اليومية الجماعية، وأوقف العمل بأحكام المذاهب الإسلامية في المحاكم الشرعية وفرض أحكام المذهب الحنبلي في القضاء..وقد قال قائلهم بأن طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وآله هي وحدها التي تؤدي الى الجنة وما سواها في النار.

في مقابلة مع إذاعة الرياض في ٢٠٠٦، قال الشيخ صالح الفوزان في تعليق له على المواجهات المسلّحة بين قوات الأمن السعودية والجماعات القاعدية في الدمام في سبتمبر ٢٠٠٥ بأن السعودية (الدولة الوحيدة التي تحكّم شرع الله ـ عزّ وجلّ ـ والتي تحمي الحرمين الشريفين، والتي هي مضرب المثل في التمسّك بالإسلام).

بعد سنوات من محاولات الحكومة السعودية للحيلولة دون رأب الصدع العربي، كما بدا واضحاً في مساعيها لإفشال أي تقاربات ثنائية أو ثلاثية أو رباعية فضلاً عن جماعية على الصعيد العربي، وتعبئة الغرب على مقاطعة دول عربية، بل ودفعها نحو إسقاط بعض الأنظمة مثل سوريا، التي رفضت السعودية حضور قمة عربية تنعقد فيها في مارس ٢٠٠٨، وصولاً إلى إعاقة انعقاد قمة عربية في قطر للخروج بموقف عربي موحّد إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر ـ يناير الماضي.. يضاف إليها تحرّكات دوّوية قامت بها السعودية وألزمت دولاً أخرى الامتثال لموقفها التقسيمي.. بعد ذلك كله يأتي الآن من يتحدث، بعد زوال عهد (المحافظين الجدد) في أميركا، وسقوط مشروع (الشرق الأوسط الجديد)، عن أن الملك عبد الله رائد الحكمة، والوحدة، والتآلف العربي..

لديهم معايير خاصة في كل شيء، من النادي الرياضي، مروراً بالدين والمجتمع ونظام الحكم، والوحدة الوطنية والعربية والإسلامية، ومكافحة الإرهاب، وحتى الأخطار الخارجية لديهم معيارهم الخاص بهم..فبعد أن كانت إسرائيل هي العدو، أصبحت إيران هي العدو، وقد تضاف إليها دول أخرى مثل قطر، والسودان، وليبيا..والحبل على جرار الدولة القياسية.

مقدمات الصراع السعودي ـ الإيراني على النفوذ

السعودية تدخل المعركة بعد أن انتهت!

عمر المالكي

تشحن السعودية آلتها السياسية والإعلامية لتفتح صراعاً جديداً مع إيران، بعد نحو عقد من عودة العلاقات بين البلدين الى طبيعتها.

كل المؤشرات تدلّ على أن السعوديين يستعدون لمعركة من نوع ما.

هي بالقطع ليست معركة عسكرية.

فلا حلفاء السعودية الغربيين يريدون أو قادرون على إدارة معركة في عهد الرئيس الجديد أوباما، ولمّا تندمل جراحهم من العراق بعد. وإن كان هناك أملٌ سعودي بأن يجدوا جهة (ما) تقوم بعبء الحرب، ويتولون هم التمويل، شأنهم في ذلك شأن إسرائيل التي تتمنى هي الأخرى أن تقوم حربٌ غربية ـ إيرانية دون أن يتكلّفوا ثمناً لا مالاً ولا دماً. وحتى الآن فإن خيار الحرب مستبعد جداً، ولكن وقوعها ليس مستحيلاً بأية حال.

ولا السعودية من جانبها قادرة على شنّ حرب عسكرية على ايران، أو حتى مناوشتها عسكرياً، بالنظر الى موازين القوى.

إذن نحن بإزاء معركة سياسية/ دبلوماسية/ استخباراتية وحتى إقتصادية تستهدف منها السعودية:

١/ إعادة نفوذها الضائع في العالم العربي، وبالخصوص في لبنان وفلسطين، وربما في العراق الذي لاتزال تراه السعودية تابعاً لإيران، وإن كانت لم تخسر فيه نفوذاً، لأنه لم يكن لها في يوم من الأيام نفوذ في العراق، لا في العهد الملكي، ولا العهد الجمهوري، ولا العهد الجديد!

٢/ محاصرة النفوذ الإيراني من التمدد أكثر وأكثر الى أماكن غير متوقعة.

٣/ إضعاف إيران كنموذج منافس للدولة الناجحة والمتطورة والمؤثرة في محيطها الإقليمي.

طبيعة المعركة ليست إعلامية فحسب، وإن كان الإعلام أداة فيها وأول من يبشّر بها، حيث تضخّ لنا الآلة الإعلامية السعودية كمّا كبيراً لازال يأخذ صفة التصاعد ضد إيران.

ولأول مرة منذ عقد على الأقل، تنجرّ إيران شيئاً فشيئاً الى المعركة الإعلامية، بعد أن كانت ولمدة طويلة تبدي حرصاً (لم تعوّدنا عليه) بتجنبها، اعترافاً منها بمكانة المملكة السعودية، ومحاولة منها امتصاص التشنّج السعودي دون الردّ عليه. الآن يبدو أن الأمور اختلفت أو أخذت انعطافة مختلفة، حيث بدأ الإعلام الإيراني العربي والإنجليزي يتحرّك في اتجاه المواجهة مع السعودية، ساحتها الناطقون بلغة الضاد أو بلغة الأنغلو ساكسون!

مبررات المعركة بالنسبة للسعوديين هي التالية:

١/ إيران تتدخل في شؤون العالم العربي.

٢/ إيران تبحث عن سلاح نووي لتهدد به دول الخليج وفي مقدمتها السعودية.

٣/ إيران توتر الوضع الأمني في الخليج.

٤/ إيران تعيد بعث امبراطوريتها الفارسية الكسروية!.

هذه القضايا جميعاً لا تهم السعودية وحدها، إن كانت صحيحة أو خاطئة، وإذا كان هناك من خطر إيراني فهو يشمل كل الدول العربية المؤثرة، فلماذا تأخذ السعودية المبادرة وتتنطع لقيادة المواجهة؟

السعودية تعتقد أنها (الزعيمة والقائدة) هي من تقرر العدو والخصم، وهي من يقود الآخرين لمواجهته.

بالنسبة لها: لا يحق لإيران ان تتدخل في الشأن العراقي، ولا اللبناني ولا الفلسطيني. فقضايا هذه الدول تهم العرب وحدهم وليس للأجانب شأن فيها. لم تعد قضية فلسطين قضية إسلامية كما كان السعوديون يرفعون شعارها مقابل شعار القوميين وخاصة الناصريين منهم. ولم يعد السعوديون يهتمون بتدخل اسرائيل وكل دول العالم في الشأنين العراقي واللبناني، بمن فيهم أميركا وبريطانيا وروسيا ودول الغرب الأخرى، فهذه الدول تبيح لها قوتها أن تتدخل، ولكن ليس إيران.

إيران المحاذية للعراق بحدود طويلة وبتجمعات سكانية أقرب الى طهران منها الى الرياض، يراد لها أن لا تتدخل في الشأن العراقي، حتى وإن كان الأميركيون صاروا جيراناً لها، ويهددونها. أما أن تتدخل السعودية فهذا مقبول لأنها دولة عربية، حتى وإن كان تدخلها سلبياً عبر ارسال أدوات القتل البشرية الوهابية السعودية والأموال والفكر التكفيري الذي كاد يشعل حرباً أهلية في ذلك البلد.

السلاح النووي الإيراني، إن صدق، وهو لم يصدق حتى الآن، فإن المعني به إسرائيل، وليس السعودية. لماذا لم تشكو سوريا أو العراق أو حتى مصر والسودان واليمن والجزائر والمغرب من السلاح النووي الإيراني القادم، طالما أن ذلك السلاح قادر على الوصول الى كل تلك الدول، حسب تجارب الصواريخ الإيراني ومدياتها البعيدة؟ لماذا نرى حماسة اسرائيلية وسعودية فحسب تروج لسلاح نووي ايراني، ولا تصدّق أو تريد أن تصدق بأن البرنامج النووي سلمي، على الأقل حتى الآن؟ لماذا تأخذ السعودية مزاعم اسرائيل والغرب على محمل الجد، في حين أن الغرب نفسه يعطي معلومات متناقضة عن البرنامج النووي الإيراني؟

والأكثر غرابة في المزاعم السعودية ما يتعلق بأمن الخليج. فإيران تطل على كل الشاطئ الشرقي للخليج العربي، في حين تتقاسمه سبع دول عربية على الضفة الأخرى،

والخليج منفذ يهم كل الدول المطلّة عليه، وإلا كيف ستصدّر إيران نفطها، وهل يمكن لإيران أن توتر أمن الخليج بحيث تتضرر منه؟!

لم يقل لنا الغربيون لماذا الخليج بحاجة الى أمن، أولاً؟ ومن هو عدو هذا الأمن، ثانياً؟!

ليست هناك دولة خليجية، عربية أو أعجمية، تسعى للتوتر، حتى في عهد عراق صدام حسين.

المشكلة أن الغرب يخترع للسعودية وشقيقاتها ولهذا الخليج عدواً كل يوم. مرة الاتحاد السوفياتي، ومرة أخرى صدام حسين، ومرة ثالثة ايران، وليس غريباً ان كل المتهمين لم يكونوا على وفاق مع السياسة الأميركية.

السعودية لا تقبل مقولة (أمن الخليج توفره دوله) لأنها لا تريد البوارج الغربية والأميركية أن ترحل من مياه الخليج وقواعدها في كل الدول الخليجية. وهي لا تريد أن تكون إيران شريكاً في توفير أمن الخليج ولا حتى العراق (لا في عهد صدام ولا عهد خلفائه). وليت السعودية قادرة على توفير أمن الخليج لوحدها، أو بالتعاون مع شقيقاتها (الميني ستيتس! أو السيتي ستيتس). ثبت للسعودية أن الوجود الغربي المكثف لم يجلب الإطمئنان، ولم يلغ دور إيران، فهي أقوى قوة بحرية خليجية. والأنكى انه لا توجد للسعودية رؤية واضحة حول كيفية تحقيق (أمن الخليج المزعوم).

تبقى قضية بناء (الإمبراطورية الفارسية). وهذا الاتهام السعودي يعكس حقيقة أن السعودية تشعر بألم بالغ من نجاح التجربة الإيرانية في بناء الدولة وفي تطورها العلمي والتكنولوجي، بحيث بات النموذج السعودي الذي عادة ما يوضع مقابل ايران باهتاً. لا شك أن ايران تتمدد بنفوذها السياسي والإقتصادي والعلمي، ولا بدّ لمثل هذه الدولة أن تتمدد في مداها الإقليمي أياً كان حاكمها وكيفما كانت أيديولوجيته، فالوضع الديمغرافي لإيران لا بد وأن يؤثر في جواره.

إن الإعلام السعودي لا يشتكي من نفوذ ايران في البلاد العربية فحسب، بل أن كتابه ـ ولكي يثبتوا مدعاهم ـ يستشهدون بالنفوذ الإيراني في أميركا اللاتينية! ولم يتساءل أحدٌ منهم: ولماذا لا تفعل السعودية نفس الأمر، وتبحث عن حلفاء هناك أو في أي مكان في العالم؟ ثم إن الإمبراطورية الفارسية كما يسميها الإعلام السعودي لم تبن عبر احتلال أو ضم لدول، لأن لفظة الإمبراطورية تعني لدى السعوديين: (تحوّل إيران الى قوة إقليمية عظمى، أو حتى قوة دولية عظمى). وهذا ـ إن صدق ـ ليس اتهاماً، بل أمراً يدعو الى الأعجاب، ويدعو من جانب آخر الى مراجعة ماذا تفعل الدول العربية وفي مقدمها السعودية ومصر اللتان وصلتا الى الحضيض السياسي.

المشروع السعودي للمواجهة

يقوم المشروع السعودي في مواجهة إيران على ثلاثة عناصر:

١/ تخفيض الصراع ـ حتى السياسي منه ـ مع اسرائيل، واعتبار إيران العدو المباشر والأول، وهذا أمرٌ كان يطلقه الإعلام السعودي على خجل فيما مضى، أما الآن فيتبناه بشكل كامل.

٢/ تحقيق إجماع عربي، ولو في الحدود الدنيا بين الدول المشرقية، ذلك أن السعودية تريد معركة سياسية أمنية اقتصادية كبيرة، لا تستطيع أن تقوم بها لوحدها، ولكي تفرض زعامتها لا بد أن يأتي ذلك عبر إجماع عربي ما.

٣/ الخطوة الثالثة محاولة توجيه ذلك الإجماع باتجاه إيران كعدو. فالإجماع الذي يراد صنعه، لا يمكن أن ينشأ ابتداءًا بدون مقدمات اتفاق على مواضيع أخرى، كما هي الحال مع سوريا التي يريد السعوديون ضمها اليه، ليصار لاحقاً الى توجيهه الوجهة المطلوبة.

في كل المراحل الثلاث هناك مشكلات تواجه السعوديين، ما يجعل معركتهم ـ فيما يبدو ـ فاشلة.

أهم ما يعترض مشروع المواجهة السعودي لإيران التالي:

١/ أنه مشروع جاء متأخراً. أي أن التمدد الإيراني السياسي فات وقت محاربته، وأصبح راسخاً، وابتنيت عليه مصالح استراتيجية، بل أن المشروع الإيراني قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافه في سوريا ولبنان وفلسطين وحتى في العراق. المشروع الإيراني واضح، ورابح. وكان يمكن للسعودية المنافسة لو تحركت في وقت مبكر، وليس الآن بعد أن خسر (حلف المعتدلين) معظم أوراقه.

٢/ السعودية هي الأكثر حماسة لمواجهة ايران، ولا تشاطرها في ذلك معظم الدول العربية، بمن فيهم الدول الخليجية، بل ومن فيهم الدول الغربية الحليفة للسعودية. إن مشروع السعودية يسير عكس التيار، ففي وقت نشهد فيه انفتاح الغرب على حماس وحزب الله وعلى سوريا وايران، تأتي السعودية لتحارب بسيف من خشب وبعد أن شبعت نوماً!

٣/ أن المشروع السعودي يتطلب حروباً صغيرة في أكثر من دولة عربية. في لبنان وفي العراق وفي سوريا وفي فلسطين والسعودية نفسها. فالسعودية التي تواجه إيران من زاوية عقدية (طائفية، وعنصرية قومية/ الصحافة السعودية تسميها جمهورية الفرس، وامبراطورية كسرى!) تسعى أيضاً لتسعير أفق الصراع مع حزب الله حيث انتهت المعركة لصالحه تقريباً (وقد يشكل مع حلفائه أكثرية في الإنتخابات القادمة). والسعودية بمنهجها الطائفي تفتح معركة في العراق، فهي لاتزال ضده ولم تفتح سفارة فيه، عكس دول الخليج الأخرى ومصر. العراق جزء من معركة السعودية مع ايران، ولا يمكن للعراقيين أن يعيدوا الكرة مرة أخرى فيخوضوا معركة بالنيابة عن السعودية ودول الخليج كما فعل صدام حسين. والسعودية لا تستثني حماس من معركتها، وإن كانت لديها القدرة على تأجيلها. كما أن المعركة التي تريدها السعودية بطابعها الطائفي تدخلها في صراع مع مواطنيها الشيعة في المنطقة الشرقية حيث آبار النفط وحقوله، بل ومع كل الشيعة العرب في الخليج، خاصة وأن الإعلام السعودي يروّج منذ فترة ضدهم معتبراً اياهم جزءً من ايران، وفي هذه الحالة لا يمكن لدول الخليج أن تنساق وراء مشروع كهذا يهدد بنيتها الداخلية.

٤/ المشروع السعودي بلا أفق، فمبرراته التي تراها السعودية قوية، لا يراها الآخرون. ومكاسبه التي تراها السعودية هامة، لا يراها الآخرون.

من يريد أن يواجه إيران، عليه أن يقوم بما تقوم به. أن يصنع نموذجه الخاص به. أن يبني دولة حقيقية، وأن يستثمر في العلم والتكنولوجيا وفي البشر. والسعودية ليس لديها شيء غير المال، وحتى المال لم تستثمره بطريقة صحيحة، ولذا نجد نصف شعبها فقير، و٦٠٪ منه لا يمتلك مسكناً، و٧٠٪ من مدارسه بيوت مستأجرة. ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه.

(الحكمة) السعودية الضائعة

بين (تطويع) حماس و (ترويض) الأسد!

عبد الوهاب فقي

(التطويع) و(الترويض) يحتاجان الى حكمة افتقدتها القيادة السعودية زمناً طويلاً ولاتزال.

البطء والتأخير وسياسة الزواحف في زمن السرعة جعلت السعودية تأتي (دائماً) متأخرة.

متأخرة عن الأحداث المتسارعة.

متأخرة في المعالجة أو التغيير أو التعديل في سياساتها ومواكبة الفرص ان لم يكن اقتناصها.

لم يكن التأخير سببه (الحكمة) التي يزعم القادة السعوديون وإعلامهم الرسمي انها تجللهم من أعلى رأسهم الى أخمص أقدامهم!

كلا!

الحكمة المزعومة هنا لا تعني إلا كلمة واحدة هي: (العجز المطلق).

ما عادت الحكمة السعودية تشعّ على سياسيي الشرق الأوسط ومراقبي الأحداث في السنوات الثمان الماضية، على الأقل منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م.

تلك الحكمة المزعومة المغطّاة بهدوء وسكينة مفتعلين انكشفت بعد هزيمة إثر أخرى، حتى (طقّ) حلفاء القيادة السعودية ومن يلوذ بها أو يطمع حتى بوراثتها أو وراثة شيء مما لديها متسائلين: (وأين هي القيادة السعودية)؟!

إنها خارج الملعب تتفرّج (بحكمة معهودة!

لا تعني شيخوخة رجال الحكم في السعودية، أنهم حكماء!

ليست الحكمة بالضرورة مرافقاً للشيخوخة.

وفي الحالة السعودية فإنه العجز والجهل هو الذي يرافق الحكام المسنّين!

منتظرو الحكمة السعودية بأن تظهر الى النور، طال انتظارهم، عاماً بعد آخر.

كثيرون هم من تحدث عن الحكمة الضائعة في قواميس السياسة، وكيف أن عباقرة السياسة في العائلة السعودية المالكة، سيستخرجونها، كنزاً ثميناً لا يستطيع أحدٌ أن يقدر عليه.

مهّدوا لذلك بمعسول الكلام، وكما هي شغل العاجز والفاشل، جلسوا على التلّة ينظّرون: هذا الفعل خطأ، وذاك جريمة، وتلك السياسة حمقاء، وابنة عمّها حولاء، وهذا لا تريده أميركا ولا تسمح، وذاك لا يريده الغرب، وهنا يرفضه السنّة، وذاك يرفضه الشيعة.

تنظير وأحكام جاهزة تأتي من الرياض لتغلّف الصحافة الخضراء (إحداها: خضراء الدمن كما تسمّى سلفياً)!

كل التحليل السعودي ظهر أنه خاطئ، وأنه لا يمثّل سوى مظهر آخر من مظاهر العجز عن الفعل، والإكتفاء بتقييم أفعال الغير، دون القيام بفعل حقيقي.

العنجهية السعودية التي لازمت آل سعود منذ النفط، بل وقبله اعتماداً على صفاء العنصر القبلي! وعلى العقيدة الوهابية التطهرية التي لم تكن سوى خيلاً تركب لتحقيق مآرب دنيوية.. هذه العنجهية كانت ولاتزال لها حصة في تطوير مرض (الوهم بالحكمة) السعودية!

تقول الحكمة السعودية: لا أحد يجيد السياسة (غيرنا).

لا أحد صديق أميركا ويفهمها (غيرنا).

لا أحد يخالف السياسة السعودية إلا فاشل، فلا ناجح (غيرنا).

ولا أحد قادر على تأديب الممانعين والمغامرين (غيرنا)!

الذات السعودية المتضخّمة، والتي لاتزال كذلك، صوّرت لآل سعود أنهم يستطيعون إيقاف الكون. وجعلتهم يتوهّمون بأن لا أحد قادر على النجاح بمعزل عنهم، أو يمكنه أن يختط سياسة غير التي يؤمنون بها، بل كيف يجرؤ في الأساس على مخالفتهم، أو عدم اتباع نهجهم!

الإستعلاء والعنجهية وغياب المشروع السياسي وعدم وضوح الرؤية، والأكثر أهمية (المال)، أضاعت كلها رشد آل سعود أو ما تبقى لهم منه، كما ضيّعت ما تبقّى لهم من حكمة مزعومة.

توقّف (تدفّق الحكمة السعودية!) ولم يتوقّف العالم، ولم يهدأ العرب تضامناً مع (الحكماء)!

لا يوجد فراغ سياسي يمرّ عليه زمنٌ طويل، بل يمتليء بأسرع وقت.

والسعوديون أوقفوا عقارب الزمن، وغابوا عن الوعي أكثر من عقدين، ثم تنبّهوا أنهم في آخر الركب، وأن أحداً لم يتوقّف غيرهم!

جعلوا من أنفسهم آلهة، تمنع وتمنح، فلم يمت من حرموه جوعاً ولم يتم لهم من أرادوا تطويعه سياسياً. بل تم تأسيس نظام مصالح آخر أكثر تماسكاً، اكتشف السعوديون انه بعد عقدين على الأقل من الزمن نظام مصالح استراتيجي راسخ وجده المحرومون ـ الذين تم تأديبهم سعودياً ـ أنه أفضل ألف مرة من فتات

ينثره عليهم آل سعود.

صار للمحرومين وللجياع كلمة توازي الكلمة السعودية، أو الحكمة السعودية، في السياسة الإقليمية، فتألم (حكماء السعودية) لهذه المفارقة، بل لهذه المقارنة.

وحين أراد السعوديون الضغط على أولئك المحرومين، أو حتى اقتلاعهم، وجدوا أن لا أوراق لديهم.

هددوهم بالمحاكم الدولية، وصموهم بالإرهاب، وحرّكوا عليهم طوابير معارضين مدفوعي الأجر لإحداث إنقلابات، وهددوهم بالإقتلاع ولكن بقبضة غربية، توهّم الحكماء السعوديين أنها تعمل بأوامرهم!

وماذا بعد؟!

من قطعت عنه المساعدات السعودية لنحو عقدين، وبعضهم قطع عنه حتى شريان الحياة كما في غزة، لم يشعروا ـ اليوم ـ بأن السعودية قادرة على فرض إرادتها عليهم، فما بيدها عملته بـ (حكمة بالغة) لم تغنها النُذُر!

أجاع الله من أشبعتموهُ/ وأشبعَ من بجوركمُ أجيعا!

قال ذوو الألباب أن (المال) لا يغني عن (الحكمة).

وأن (الحكمة) غنى لا يجتمع مع غطرسة المال.

وقال السعوديون أن (المال) يتغلّب على (الحكمة) ويخضعها له.

وأن المال يأتي بالحكمة. وأنهما اجتمعا لدى القيادة الرشيدة، قيادة (خادم الحرمين الشريفين)! وكل يوم يطرح لنا إسم (خادمٌ كذّاب!).

تبيّن الآن للجميع ـ إلا لآل سعود ـ أن المال أعماهم وأطغاهم، وأفقدهم العقل!

لم يجلب لهم (حكمة) ولم يمنحهم (بصيرة) ولم يقدّم لهم في طريق السياسة وطريق الدين (نوراً ولا هدى).

بغياب الحكمة، أنفق المال السعودي هدراً، لم يصلح لهم سمعة، ولم يبن لهم مجداً، حتى داخل السعودية نفسها.

وبغياب الحكمة، اعتمدت سياسات (مسلوقة) مبنيّة على الأوهام، وأبطالها السعلان!

وبغياب الحكمة، ضمر العقل وقلّ استخدامه، وضمرت العضلات أيضاً ـ وهذا غريب لدى نظام يقدّس العنف والقوة!

في كل أمر، وفي كل سياسة، لا بدّ أن تكون هناك ميزانية مالية. لا يجيد حكماء آل سعود عمل شيء بدون (الدفع).

ما أكثر ما يدفعون!

وما أكثر ما يخسرون!

الآن يقولون ـ الإعلام السعودي ـ بأن الحكمة السعودية عادت الى معقلها (النجدي) مع أن الحكمة (يمانية) كما في الأثر!

ويقولون أن الحكيم عبدالله بن عبدالعزيز، نزل الى الميدان مشمّراً عن ساعديه ليقضي على الفرقة العربية التي سببها (غياب الحكمة) عن القادة، وحسناً فعل أن شمل نفسه وبلاده بالأمر!

كانت بداية جيّدة.. هكذا تحدّث المحللون والمتابعون.

السعودية تقود (الإجماع العربي) مرّة أخرى!

كلا.. هي لم تقد الإجماع بعد.. لأن الإجماع لم يتحقق حتى الآن، ولكل فريق قيادته!

كيف سيحدث الإجماع، وكيف سيتم القضاء على الفرقة والإفتراق، وإعادة اللحمة للصف العربي؟

هنا ينبغي التعويل مرة أخرى ـ وحسب الإعلام السعودي ـ على زعيم الحكماء وحكيم الحكماء الملك عبدالله!

كيف ستفيض الحكمة السعودية رواءاً على أمّة العرب هذه المرّة؟

هل سيستفيد السعوديون من تجاربهم الماضية، من مقارباتهم السياسية الخاطئة، من منهجهم الذي أفضى بهم الى ما هم فيه من حضيض سياسي؟

كلا.. لم يتغيّر شيء حتى الآن!

فالكتاب يُقرأ من عنوانه كما يقال.

(كتاب الحكمة السعودية) يقول التالي:

ـ يتم (تطويع) حماس عبر تجويع شعبها وتشريده في الخيام وعبر الحصار الإعلامي والسياسي، حتى تخضع للإرادة المصرية. وأول ما في الأجندة: أن تعترف حماس بإسرائيل، فيصبح خالد مشعل ومحمود عباس في الهمّ سواء، وجهان لعملة واحدة.

ـ يتم (ترويض) الأسد السوري، عبر إغرائه بالمال السعودي: مليارين أو ثلاثة مليارات من الدولارات! مع وعد سعودي بأن يفتحوا له أبواب واشنطن المغلقة (وكأنهم هم من يمتلك مفاتيحها! يا للعجب!) إن هو قام بتفكيك تحالفه الإستراتيجي مع طهران، وإن هو أوقف دعمه لحزب الله وحماس.

ـ يتم (توجيه) الرأي العام العربي وكذا توجيه الطاقات العربية الى العدو الحقيقي: إيران، فتوصيفات: جمهورية الفرس، وآخر ما وصلت إليه ماكنة الإعلام الصدامي، يعاد استخدامها اليوم ضد العدو القومي الفارسي الحاقد!

السعودية وهي في القاع تفكّر بنفس الطريقة التي تعرفها لإعادة اللحمة العربية!: رشوات مالية، وضغوط سياسية، واستقواء بالغرب، ومعها هذه المرّة الرئيس الخرف حسني مبارك، تابعاً ذليلاً!

هل هذا (مشروع حكمة)؟!

إذا لم تكن هذه حكمة سعودية، فما هي إذن؟!

رحم الله الحكمة والحكماء!





مشروع تحالف سعودي



هل تتم التضحية بالحلف مع إيران؟

الصراع على سوريا

السعودية.. إجماع عربي لمواجهة التحدي الإيراني

ناصر عنقاوي

لماذا تشكل إيران تحدياً خطيراً؟

باختصار: لأنها من وجهة النظر السعودية، سبب المشاكل جميعاً في المنطقة! هذه هي لغة الخطاب السائدة لدى جناح المعتدلين العرب.

من هنا دعا وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الى ما أسماه بـ (رؤية عربية مشتركة) للتعامل مع التحدي الإيراني، والذي صنّفه ضمن ثلاثة محاور: محور الملف النووي الايراني؛ وملف أمن الخليج؛ وملف (التدخل) الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين.

لم يقدم الأمير سعود الفيصل مشروعاً لمواجهة التحدّي، ونرجّح أنه لم يفعل حين استقبل المعلم في الرياض، ثم حين استقبل الملك السعودي عبدالله كلاً من الأسد وامير الكويت ورئيس مصر.

حتى الآن لا تبدو الفكرة السعودية ناضجة، رغم معرفة مآلات المقترح. كما أن رؤية مشتركة أصعب من أن تتبلور في هذه الظروف.

المثير في الطرح السعودي حول مواجهة التحدّي الإيراني، أنه جاء في ذات الوقت الذي أعلن فيه سعود الفيصل عن اتصالات ايجابية بين الرياض ودمشق، ما فسّر بأن السعودية تحاول أن تجعل من مواجهة التحدّي الإيراني، القاعدة التي ينطلق منها الإجماع العربي.

اذا كان الإجماع العربي ـ من وجهة نظر السعودية ـ قد تفكك بسبب اختلاف الرؤية حول مواجهة العدو الإسرائيلي، فظهر متمسكون بالمواجهة وآخرون بالحل السلمي، فإنه ـ وحسب وجهة النظر تلك ـ يمكن توليد إجماع عربي آخر على قاعدة العدو الإيراني الجديد.

لاحظ السعوديون أن الانشقاقات العربية (الكبرى منها) جاءت بسبب الإختلاف في تصنيف اسرائيل: عدو استراتيجي، عدو مستقبلي، عدو يمكن أن يتحول الى صديق، عدو يمكن أن يعقد السلام معه. لم يتعمق الإنشقاق بين حلفي المعتدلين والممانعين إلا بعد حرب اسرائيل على لبنان (حرب تموز ٢٠٠٦) وإلا بعد حرب اسرائيل على غزّة.. وفي كلتا الحربين كان العامل الإيراني واضحاً متقدّماً في رهاناته السياسية.

السعودية إذن، تبحث عن إجماع عربي يقفز على أصل المشكلة الذي تفكك بسببها النظام العربي.

فإذا كان ولا بدّ من وجود عدو يشدّ اللحمة الداخلية للنظام العربي، فليكن إيران.

وهذا العدو ـ وإن صعب تسويق عدائه اليوم ـ إلا أن الأمر ليس مستحيلاً، من وجهة النظر السعودية.

أدوات تحشيد العالم العربي تجاه العدو الجديد ممكنة من الناحية النظرية، إذ يمكن استدعاء الصراع التاريخي الشيعي السنّي، ويمكن استدعاء الصراع المفتعل الفارسي العربي والذي يراه السعوديون الوهابيون يمتد الى ما قبل الإسلام، لتحتشد المشاعر وتتوتر تجاه الخطر الإيراني الداهم. ويمكن أيضاً حشد الأنظمة العربية، أيضاً نحن نتحدث عن وجهة النظر السعودية، فأكثرها لا مصالح تجمعه بإيران، ولا مخاطر تخشاها، وليس المطلوب منها سوى إعلان موقف سياسي يرضي السعوديين ويمكن تسلّم الثمن مقابله.

قطع العلاقات المغربية الإيرانية كان مثالاً واضحاً، لما يمكن للسعودية أن تعمّمه على بلدان عربية أخرى!

فبمبررات ضعيفة ـ إن لم تكن تافهة ـ فاجأت المغرب الجميع ـ عدا السعودية! ـ بقطع العلاقات مع ايران.

في حين أن السعودية نفسها لا تجرؤ على قطع العلاقات مع ايران، حتى مع افتراض أن لديها مبررات تجاه ذلك. والسبب هو أن قطع العلاقات تصعيد سياسي وأمني لا تستطيع السعودية اليوم تحمّل تبعاته، خاصة وأن حلفاء السعودية الغربيين متجهون الى فتح صفحة علاقات جديدة مع طهران، ما يجعل السعودية مكشوفة في الصراع.

ولكن بماذا ستبرر السعودية قطع علاقاتها، وما هو مصير الإتفاقات العديدة الإقتصادية والعلمية والسياسية والأمنية التي وقعت أكثرها مع طهران قبل حلول الألفية الثالثة؟

من المؤكد أن دول الخليج الأخرى نفسها لا تريد أن ترى سيناريو كهذا، ولا يبدو أنها على استعداد لمجاراة الرياض في قطع العلاقات مع طهران لو فكرت السعودية بذلك.

المحور السياسي المصري السعودي السوري الذي حكم العالم العربي لعقود طويلة تفكّك على قاعدة التعاطي مع اسرائيل.

بدأ التفكك منذ أن قررت مصر فك صراعها مع اسرائيل وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وتطوّر الإنشقاق فيما بعد حين انضوت السعودية لذات التوجّه المصري، وكان يمكن لسوريا ان تنضم لاحقاً للحليفين السعودي والمصري. لكن المشكلة هي أن اليافطة التي رفعت وحملت صورة حمامة السلام فشلت مع الفلسطينيين، ثم ـ وهذا هو الأهم ـ أرادت السعودية، وهي دولة غير مواجهة لاسرائيل إجبار سوريا على تغيّر وجهتها هي الأخرى، بل تقدمت الرياض بمبادرات وكأنها المتحدث عن سوريا وقضيتها.

الشرخ الآن عميق، لا يمكن تجاوزه بسهولة وبوقت قياسي.

كان شعور السعوديين طافحاً بالألم وهم يتقدمون خطوة الى الإمام تجاه سوريا، متراجعين عن مواقفهم السابقة التي لم تكن تقبل بأقل من الإطاحة بالنظام السوري، أو بتراجعه عن مواقفه السياسية الداعمة لحزب الله وحماس وأطياف المقاومة الفلسطينية الأخرى.

كانوا مجبرين الى حدّ بعيد.

فهم قد شهدوا التحوّل في مواقف الغرب، ابتداءاً من فرنسا وانتهاءاً بالولايات المتحدة الأميركية.

لم يعد النظام السوري محاصراً كما كان يريد السعوديون الذين انتقدوا بمرارة الرئيس ساركوزي الذي مهد ـ بنظرهم ـ الطريق الى فك العزلة عن نظام دمشق، ولازالت المرارة طافحة حتى اليوم.

ولاحظ السعوديون أن مصر هي الأخرى لا تريد الإستمرار في لعبة حصار سوريا، ومثلها الأردن، إذ تبيّن ان تغيير سياسات دمشق عبر الحصار قد فقد مصداقيته وأي أثر له، إن لم يكن قد قوّى النظام نفسه.

خشي السعوديون أن يكونوا وحدهم في خط المواجهة الأول مع نظام دمشق. وعبثاً حاولوا فرض رأيهم على دول الخليج الأخرى، عبر بوابة مجلس التعاون، ولكنهم وجدوا آذاناً صمّاء.

لم تكن الإمارات ولا الكويت وبالقطع قطر وحتى عمان مستعدة لتبنّي السياسة السعودية.

ما هو الحل، وها هي غزّة ـ الدرس الأخير ـ أثبت أن جناح الممانعة أقوى مما كان يتصور حلف المعتدلين حتى وإن تدخلت اسرائيل عسكرياً لصالحه.

إذا كانت السعودية تراهن على تفكيك التحالف السوري الإيراني، وتعتبره ثمناً لعلاقات متينة معها، فإن رهانها خاسر.

ببساطة.. لأن ما تعد به السعودية أقلّ إغراءاً، وغير مضمون.

الحلف السوري الإيراني عاد على سوريا بمكاسب استراتيجية.

لقد حمى النظام من السقوط وقوّاه في مواجهة الضغوط التي كانت السعودية وإسرائيل طرفين قويين فيها.

ووفّر ذلك التحالف للنظام السوري إعادة انتاج مشروعيته، عبر التصاقه بالمقاومة في فلسطين ولبنان.

كما وفر التحالف الإيراني السوري دعماً اقتصادياً وعسكرياً وتسليحياً وخبرات اقتصادية كبيرة، فضلاً عن دعم لقطاع السياحة.

وأهم من هذا كلّه، أن التحالف أثبت نجاحه.

ما عسى أن تقدّم السعودية؟

السعودية اعتادت على التعامل مع النظام السوري من (الأعلى). لم تجد فيه سوى نظام يبحث عن مساعدات، فقطعتها عنه.

وفيما يتمتع التحالف السوري الإيراني بالثقة والترابط اكثر فأكثر، فإن السعودية علمت السوريين أن لا يثقوا بهم. أن لا يثقوا بتواصل دعمهم، أن لا يثقوا بوضع استراتيجية بعيدة المدى معهم، أن لا يثقوا بأنهم لن يغدروا بهم بعد تجربتين انقلابيتين، إحداها في منتصف التسعينيات بين فهد ووجوه اسرائيلية ـ حسب وثيقة أميركية، وأخرى قبل نحو عامين.

ما تعد به السعودية نظام دمشق الآن يمكن التنبؤ به:

ـ دعماً مالياً، وهناك حديث (إشاعات) عن عرض سعودي بثلاثة مليارات ابتداءاً، ثم مليار دولار لمدة خمس سنوات.

ـ مساعدة سوريا في تحسين علاقاتها مع الغرب، والتوسّط لها لدى الولايات المتحدة بوجه خاص!

ـ تنشيط عملية الإستثمار السعودي في سوريا، وزيادة الكوتا السورية من العمالة المستقدمة الى السعودية.

ثمن رخيص فيما يبدو، وغير مضمون أيضاً.

فالسوريون يفتحون عينهم على الملف الإسرائيلي، لا على الملف الإيراني.

إنها الجولان وليس طهران، فكيف ستستعاد؟ هذا ما يشغل بال السوريين.

السوريون غير مقتنعين بمنهج السعودية السلمي والمبادراتي في استعادتها او استعادة الحقوق العربية الأخرى. وقد طالب الأسد في اجتماع الكويت مؤخراً بالتراجع عن المبادرة العربية، ما اضطر الملك السعودي الى الحديث عن أن المبادرة العربية لن تبقى على الطاولة الى ما لا نهاية!

ليس أمام السعودية ما تقدمه لسوريا في هذا الشأن، غير مبادرتها العربية، والسوريون اليوم أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بأن معركة السلام مع اسرائيل خاسرة، ولن تتحصل سوريا على حقوقها إلا بتغيير في البنية العسكرية لديها ولدى المقاومين المتحالفين معها.

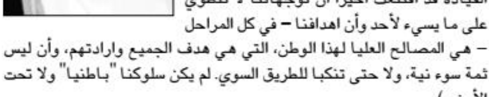
هنا تصبح العروض السعودية لسوريا غير مغرية، وليست جديرة بالثقة.

السعوديون انفسهم صاروا متيقنين بأن سوريا لن تتنازل تحت أي ظرف عن علاقاتها الإستراتيجية مع ايران. باختصار لأن الأخيرة تقدم لسوريا ما لم تقدمه السعودية ودول الخليج مجتمعة.

السلطات الأمنية ترفع حظر السفر عن محمد سعيد طيب

رفعت السلطات الأمنية حظر السفر عن محمد سعيد طيب المستشار القانوني والناشط في مجال حقوق الإنسان في ٢٠٠٩/٣/١٤، بعد نحو خمس سنوات من المنع، على خلفية نشاطاته المطالبة بالإصلاح.

وقال الطيب بأن الأمير محمد بن نايف اتصل به وأبلغه بالخبر! وأضاف: (لا بد أن يكون لكل شيء نهاية .. هل المطلوب أن يكون الحظر أبديا وسرمديا.. وإلى ما لا نهاية؟! لقد ضاع معظم شبابي بين السجون والمعتقلات او المنع من السفر. وأعتقد ، وأرجو ان لا أكون واهما، أن القيادة قد اقتنعت اخيرا ان توجهاتنا لا تنطوي على ما يسيء لأحد وأن اهدافنا – في كل المراحل



– هي المصالح العليا لهذا الوطن، التي هي هدف الجميع وارادتهم، وأن ليس ثمة سوء نية، ولا حتى تنكبا للطريق السوي. لم يكن سلوكنا "باطنيا" ولا تحت الأرض).

وتابع: (نحن شريحة من المواطنين تعرضت لأذى بالغ طيلة سنوات. من استطاع منكم أن يتطرق لذلك في سطرين، بل حتى لم نمكن من الرد على من حاول إعطاءنا دروسا في الوطنية الحقة والسلوك السياسي القويم، وكأننا متطفلين على هذا الوطن او دخلاء عليه. لعلها فرصة لنقول لأولئك وامثالهم بأن الوطن ليس لفئة معينة).

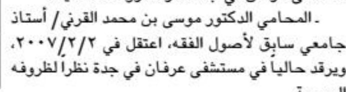
تجدر الإشارة الى أن هناك ما بين ١٠ ـ ١٤ ألف مواطن ممنوعون من السفر لأسباب سياسية، وليس لأسباب جرمية، ويشمل المنع المئات من الكتاب وأصحاب الرأي والناشطين في المجتمع.

إضراب لمعتقلي الرأي دعاة حقوق الإنسان

قرر عدد من المعتقلين من الإصلاحيين ودعاة العدل والشورى الإضراب عن الطعام في ٢٠٠٩/٣/١٩، احتجاجاً على سجنهم وعدم محاكمتهم وتقديمهم للقضاء. والمعتقلون هم:

ـ المحامي سليمان بن إبراهيم الرشودي/ قاضي سابق، اعتقل في ٢٠٠٧/٢/٢م ويرقد حالياً في مستشفى عرفان في جدة نظراً لظروفه الصحية.

ـ المحامي الدكتور موسى بن محمد القرني/ أستاذ جامعي سابق لأصول الفقه، اعتقل في ٢٠٠٧/٢/٢، ويرقد حالياً في مستشفى عرفان في جدة نظراً لظروفه الصحية.



ـ البروفيسور عبدالرحمن الشميري/ أستاذ جامعي سابق، اعتقل في ٢٠٠٧/٢/٢م.

ـ سيف الدين بن فيصل الشريف/ اعتقل في ٢٠٠٧/٢/٢م

ـ فهد الصخري القرشي/ اعتقل في ٢٠٠٧/٢/٢م

ـ عبدالرحمن بن صديق/ اعتقل في ٢٠٠٧/٢/٢م

ـ الدكتور سعود بن محمد الهاشمي/ اعتقل في ٢٠٠٧/٢/٢م

ـ علي بن خصيفان القرني.

وسيشارك محامو المعتقلين في الإضراب، وهناك احتمال بسجن بعضهم قبل البدء به، وهو ما سربته وزارة الداخلية. ومن بين فريق الدفاع الذي سيشارك في الإضراب: وليد سامي أبو الخير، هاشم عبدالله الرفاعي، عبد المحسن علي العياشي.

إضراب لعاملات النظافة في مستشفى نجران

أضربت عاملات بنغاليات عن العمل في مستشفى الولادة والأطفال في نجران، مطالبات برفع أجورهن، وعدم تأخير دفع رواتبهن.

وقد استمرت مفاوضة المضربات من أجل كسر الإضراب دون جدوى، ما أدى الى تهديدهن بالترحيل.

وقالت مصادر حقوقية سعودية، أن الحكومة وعدت برفع رواتبهن، في شهر فبراير الماضي، وما أن حلّ آخر الشهر حتى قامت بترحيلهن واستجلاب أخريات مكانهن.

وسبق أن أضرب عمال صينيون عن العمل، فكانت النتيجة طردهم من البلاد!

ويشتكي العمال الأجانب من قلة رواتبهم وتأخرها، كما يشكون من المعاملة غير الإنسانية التي يتعرض لها الكثيرون منها، ما جعل منظمات حقوقية دولية ترصد الآلاف من حالات انتهاك حقوق العمالة الأجنبية، حتى أصبحت سمعة السعودية سيئة للغاية في هذا المجال وفي غيره من المجالات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان.

١٧٠ مواطناً بينهم جامعيون يتنافسون على وظيفة (عامل نظافة)

فوجئ المسؤولون بتعليم الطائف، خاصة بمكتب التربية والتعليم بحداد ـ جنوب الطائف ـ بكثافة المواطنين الذين تقدموا لطلب وظيفة عامل نظافة تتبع لمدارس المكتب وعددها تسعة، حيث تقدم لها أكثر من ١٧٠ مواطنا أغلبهم يحملون شهادة الثانوية العامة وبعضهم لديهم شهادات جامعية، وأحدهم يحمل شهادة من الكلية التقنية وآخر لديه دبلوم ما بعد الثانوية. وجاء ذلك بعد أن أعلنت إدارة شؤون الموظفين بتعليم الطائف قبل أسبوعين عن وجود شواغر في وظائف (عامل نظافة، ومراسل مكتبي، وحارس ليلي) في تسع مدارس بحداد بعد نظام إقالة العمال السابقين السعوديين الذين تجاوزت أعمارهم الستين عاما منذ بداية شهر فبراير الماضي مما أوجد هذه الشواغر.

يذكر أن نسبة البطالة ارتفعت في الأشهر الأخيرة، في حين لا تعترف الحكومة إلا بنسبة ١٩٪، في حين يقول إقتصاديون بأن البطالة وصلت الى ٢٧٪ من القوى العاملة. ويرجح أن تزداد النسبة أكثر في الأشهر القادمة بناءً على ما يمكن أن تفرزه الأزمة الإقتصادية التي أودت بإفلاس العديد من الشركات، وتوقف عشرات المشاريع.

مفتي مصر والعبيكان يرفضان إزالة الآثار الإسلامية

أكد مفتي مصر الدكتور علي جمعة رفضه القاطع ازالة ما تبقى من الآثار النبوية في الحجاز، والتي طالب بها عدد من مشايخ الوهابية. وطالب المفتي بضرورة ابقائها لانها تحوي تاريخ الامة الاسلامية. مشيراً الى أنه (لا يمكن مطلقا قبول فكرة ازالة الآثار النبوية، لانها آثار عظيمة القيمة ونادرة جدا وتمثل تاريخ امتنا واسلامنا، وعلينا جميعا ان نتركها كما هي ونحافظ عليها بدلا من القول بازالتها).

وتابع: (علينا ان نحفظ الآثار النبوية للاجيال القادمة لانه ليس من حقنا فقط ان نتخذ قرارا بازالة هذه الآثار لانها حق الاجيال الاسلامية القادمة من بعدنا).

من جهة أخرى، رفض الدكتور احمد عمر هاشم رئيس اللجنة الدينية بالبرلمان المصري فكرة ازالة الآثار الإسلامية، كما يدعو علماء الوهابية،

مشددا على ضرورة الحفاظ على هذه الآثار عظيمة القيمة وحمايتها لانها تمثل تاريخا وحضارة اسلامية عظيمة.

وبسبب الضغوط الشعبية الداخلية والخارجية، أوعزت السلطة السياسية فيما يبدو لأحد مشايخها وهو الشيخ عبدالمحسن العبيكان، مستشار الملك ليخفف من الإحتقان الذي ظهر على صفحات الجرائد المحلية، فقال في تصريح لعكاظ (٢٠٠٩/٢/١٩) بأن (هناك فرقا بين إبقاء الآثار والاستفادة منها وأخذ العبرة من النظر إليها وبين ممارسة الجهلاء والضالين لهذه الآثار، فهناك من الجهلة من يمارس أعمالاً: إما شركية أو بدعية، لكن لا يجوز لنا أن نقول بما أنهم مارسوا هذا الفعل يجب أن تهدم هذه الآثار فهذا كلام باطل لا يصح أبدا).

وقال في معرض تعليقه على دعوات إزالة وتسوير الآثار الإسلامية: (هناك من الجهلاء من يمارسون هذه الأفعال الشركية والبدعية داخل الكعبة، فهل نهدم الكعبة لأنهم يمارسون هذه الأفعال عندها؟). وتابع: (إذا جاء من يريد أن ينظر إلى مسجد البيعة الذي بايع الأنصار فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأخذ العبرة من حصول هذه البيعة التي كانت فتحا للمسلمين، أو يرغب في النظر إلى غار حراء الذي كان يتعبد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأخذ العبرة ويشده المكان تاريخيا إلى السيرة النبوية العطرة وإلى مشهد التعبد الذي كان يمارسه عليه الصلاة والسلام فيتصور ما يقرأه في السيرة هل نقول إن هذا لا يجوز؟!). وختم حديثه بالقول: (لا أعلم دليلا من كتاب أو سنة أو من فعل سلف الأمة وعلمائها أن منهم من منع مجرد النظر إلى الآثار وزيارتها للاعتبار والاستفادة، وإلا لهدموا غار حراء وأماكن كثيرة).

ويعتبر هذا التصريح سابقة في المؤسسة الوهابية الدينية، ولكنه لا يعني أن الآثار الإسلامية المتبقية لن يجري عليها معول الهدم الوهابي كما حدث لغيرها!

هيومن رايتس ووتش: حماية عاملات المنازل في السعودية

طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش مجلس الشورى السعودي بأن يضمن التزام ضمانات حماية العمال الخاصة بعاملات المنازل بالمعايير الدولية وبأن يوصي المجلس بالتفعيل الفوري لتلك الضمانات، وأن يوصي وزارة العمل بذلك على شكل قانون.

HUMAN RIGHTS WATCH

وتقول المنظمة أن نظام العمل السعودي الحالي يستبعد من نطاق تطبيقه عاملات المنازل، ويحرمهن من الحق المكفول لغيرهن من العمال، مثل يوم العطلة الأسبوعية، والحد الأقصى لساعات العمل، والأجر مقابل العمل الإضافي. ووثق تقرير هيومن رايتس ووتش "وكأنني لست إنسانة: الإساءات بحق عاملات المنازل الآسيويات الوافدات على المملكة العربية السعودية" الصادر عام ٢٠٠٨ كيف تعمل عاملات المنازل في أحيان كثيرة لمدة ١٨ ساعة يومياً، طيلة سبعة أيام أسبوعياً، مع أقل القدرة على المطالبة بالأجور التي يدين بها أصحاب العمل لدى نشوب الخلافات بين الطرفين.

وطالبت نيشا فاريا، نائبة مدير قسم حقوق المرأة في هيومن رايتس ووتش الحكومة السعودية بأن (تتبنى الإصلاحات سريعاً كي لا تقع المزيد من الإساءات).

ويوجد تقريباً نحو ١،٥ مليون امرأة من أندونيسيا وسريلانكا والفلبين وبلدان أخرى، يعملن كعاملات منازل في السعودية. والسلطات السعودية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية لعاملات المنازل تلقى آلاف الشكايات كل عام تخص الاستغلال في العمل والإساءات. ومن بين الشكايات الأكثر تكراراً العمل بشكل مفرط وعدم تلقي الأجور لفترات تتراوح بين شهور إلى ١٠ أعوام.

السجن والجلد لعجوز سورية وطردها بحجة (الخلوة غير الشرعية)!

أصدر قاضي وهابي هو الشيخ فهد عبدالله السويلمي حكما في قضية خلوة، أحد أطرافها عجوز سورية تبلغ من العمر ٧٥ عاماً، وأمر بسجنها أربعة أشهر وجلدها ٤٠ جلدة وتسفيرها ومنعها من دخول السعودية! ما أثار استفزازاً لكل من سمع بالحكم القراقوشي العجيب.

كما حكم القاضي على شابين بالسجن ٤-٦ أشهر وبالجلد ٤٠ جلدة، أحدهما كان يوصل لتلك العجوز الخبز!

وقال القاضي بأن المرأة (تشتهر بالسوء والفساد) خاصة وأن لا زوج لديها فضلاً عن أنها غير سعودية!

وكل التهم جاءت بعد ملاحظة رجال الهيئة دخول شابين على تلك المرأة العجوز لمساعدتها ببعض الخبز، فاعتبروا الأمر خلوة غير شرعية!

الشيخ الأحمد: وزارة الإعلام تمرر مشروعاً اميركياً!

وجه أحد مشايخ الوهابية (يوسف الأحمد) نقداً لاذعاً لوزارة الإعلام بسبب بعض ما رآه من تجاوزات في معرض الكتاب الذي أقيم مؤخراً في مدينة الرياض، مؤكدا أنها تعمد لتمرير المشروع التغريبي الامريكي من خلال المعرض والذي جرى فيه العديد من التجاوزات والتعديات لرجال الهيئة بحق المواطنين وغيرهم.

وقال الشيخ بأن وزارة الإعلام استضافت (دور نشر متحللة من الدين والأخلاق، كدار الساقي، والجمل، والمدى، وورد، والانتشار العربي، ورياض الريس وغيرها الكثير)، وأشار إلى إستضافة (العلمانيين، ومنع العلماء والدعاة من المشاركة في الفعاليات المصاحبة). ومن بين من انتقدهم: محمد عابد الجابري، وعبدالمعطي حجازي، كما انتقد الشاعرة السعودية فوزية أبو خالد، التي وصفها بـ (العلمانية صاحبة القصيدة الكفرية) والكاتب السعودي عبده خال. متهماً وزارة الإعلام بأنها تقوم بـ (إهانة الناس ومصادرة حقوقهم وجرح مشاعرهم من خلال المعرض وغيره باسم الانفتاح والحرية والبعد عن الرقابة، والحقيقة أن الوزارة تمارس أعتى أنواع مصادرة الحريات ضد علماء الشريعة والدعاة إلى الله تعالى وأهل الخير عموما).



من جهة أخرى ندد الشيخ الأحمد بالسينما ومن يدعو لافتتاحها في البلاد، وشن هجوماً على الوليد بن طلال الذي أعلن عزمه دعمها، وقال الأحمد: (ليس بغريب أن يصدر هذا الكلام من الأمير الوليد بن طلال صاحب القنوات المنحطة التي تشيع الفاحشة في الذين آمنوا (روتانا) وسعيه المستمر في إهانة المرأة وإذلالها بتعمد إبرازها سافرة متبرجة وخصوصا إذا كانت من بلاد الحرمين... أما تقييده (بالضوابط الشرعية السمحة) فأخشى أن يكون من الاستهزاء بدين الله تعالى؛ فأين الضوابط الشرعية مع أفلام التعري والرقص والمجون وشرب الخمر التي ينتجها أو ينشرها).

وزاد بالقول: (الواجب أيضا إحالته وأمثاله كالوليد البراهيم ـ صاحب قناة mbc ـ إلى القضاء الشرعي فخطرهم على المسلمين لا يقل عن خطر مروجي المخدرات).

الهيئة: يد القمع الممدودة للمجتمع

عبدالحميد قدس

حين يجتمع رجلا الأمن والعقيدة تصبح القضية أكثر من كونها ضبط أوضاع أمنية أو رصد لمخالفات عقدية، فالقضية تتصل حينئذ بمنظومة متكاملة يتداخل فيها الديني بالسياسي والأمني بالأيديولوجي. إنها، بكلمات أخرى، ترسيخ لأسس الإستبداد السياسي والديني القائم على توظيف كل عناصر القوة الغاشمة، وتثبيت نزعة الواحدية المتفشية في ذهنية الديني والسياسي على السواء.

لا يكترث السياسي الرسمي بالإنتقادات الموجّهة للديني المعاضد لسلطته، فكلاهما يمارسان عملاً تكاملياً في خدمة أغراض مشتركة، وكلٌ منهما يعكس صورة الآخر في شموليته، وواحديته، واستئصاليته. إذ لا يمكن تحميل المسؤولية لطرف دون الآخر، فالقسمة المفتعلة في الأدوار ليست سوى مجرد توهيم للضحايا، في مسعى لشق درب الهروب من الحقيقة، وتصنّع النزاهة..

الأمن والعقيدة في هذه الديار عقدا زواجاً عرفياً، تعكسه المماهاة الراسخة في التحديّات الموجّهة لأي منهما، فلا ينبري أحدهما في المواجهات دون الآخر، فرجل الأمن يقف في خط المجابهة جنباً إلى جنب مع رجل العقيدة. إن مجرد اختلاف الأزياء التي يرتديها السياسي والديني، أو بالأحرى الأمني والعقدي، لا يحدث أدنى تغيير في جوهر الوظيفة النهائية لكل منهما، فكلاهما يلتقيان عند نقطة الدفاع عن السلطة في شكليها السياسي والديني.

منذ سنوات وملف (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) مازال مفتوحاً في الداخل والخارج على انتقادات شديدة اللهجة، كرد فعل على تجاوزات لم يعد ممكناً السكوت عنها، كونها خرجت من سياق الدور الإرشادي الدعوي، وأنيطت بها مهمات تستوعب اختصاصات أمنية وثقافية واقتصادية..

لم يغيّر التعديل الإداري الجديد الذي أعلن عنه الملك عبد الله في طبيعة مهمات (الهيئة)، التي حافظت على كثافة حضورها في يوميات الناس. فالاعتدال المزعوم لرئيس الهيئة الجديدة الشيخ عبد العزيز الحمين، لم ينعكس في أداء رجال الهيئة، ولم يطلق بشارة من أي نوع في اتجاه وقف التجاوزات على حقوق وحريات الأفراد والجماعات. ربما أنست حوادث المدينة المنورة الشهر الفائت بعض ما خفي عن أداء رجال الهيئة في أجزاء أخرى من هذا البلد، فيما صعّدت تلك الحوادث من نبرة الانتقادات لدى الضحايا والمتضرّرين من تجاوزات (الهيئة)، وهي تجاوزات في الأصل موصولة بالسلطة السياسية..

في المعرض الدولي للكتاب الذي يقام سنوياً في الرياض، تصبح (الهيئة) والثقافة في مواجهة مباشرة، وتمارس الأولى دور الرقيب الثقافي والإعلامي وإن تزعّمت مهمة أخلاقية بطابع إرشادي. في الرابع من مارس، قامت كتيبة من رجال (الهيئة) بمنع الشاعرة حليمة مظفر من توقيع كتابها للرجال، ووضعت حراسة على مدخل جناح الطفل الذي توجد فيه صالة التوقيع منعاً لوصول الراغبين في اقتناء الكتاب، عدا النساء. واقتادت (الهيئة) الروائي عبده خال والناقد معجب الزهراني والشاعر عبد الله ثابت، الذين حاولوا الحصول على توقيع الشاعرة مظفر، (بحجة أنهم يتحدثون إلى إمرأة أجنبية وهذا لا يليق بالمسلمين) حسب ما نقلته صحيفة (الحياة) في ٥ مارس. وصف الثلاثة ما أقدمت عليه (الهيئة) بـ (العمل غير المنطقي الذي لا ينسجم مع مناسبة وطنية وحدث ثقافي كبير).

وفي رد فعلها على تصرّف (الهيئة) كتبت الشاعرة حليمة مظفر مقالاً في صحيفة (اليوم) في ٧ مارس بعنوان (أين حسن الظن..يا معالي رئيس الهيئة؟!) قالت فيه (تعرضت لمضايقات سيئة من بعض منسوبي الهيئة، حيث أتيتُ منصة التوقيع، وفوجئت حين وصولي برجلين من الهيئة ينتظران قدومي، واقترب أحدهما ليحدثني أن ألتزم بالحجاب لكوني كاشفة الوجه، وهو مما اختلفت فيه المذاهب الفقهية) وتضيف (ورغم شكري لهما على النصح، إلا أنهما أزعجاني باستفزازي خلال ساعتين من الزمن، لإجباري على الانسحاب، إذ فوجئت بإحضارهم حرس الأمن ورصهم كجدار أمام منصة التوقيع ومنعي الخروج منها، ومنع زوار المعرض الاقتراب بطريقة مزعجة وتخصيص التوقيع للنساء فقط، والنتيجة أن النساء أهابهن منظر وجود خمسة من حرس الأمن، وستة جنود تقريباً فيما يقف رجلان من الهيئة بوجوه متجهمة، كل ذلك لأني أوقع كتابا ولم أكن أرتدي حزاما ناسفا؟!).

وتعرّضت حليمة لحادث اقتياد خال والزهراني وثابت من قبل الهيئة، وقالت (فوجئوا بما شاهدوه من مضايقة لي، وانتظروا مشكورين توقيعي، وحين تقدمت بالكتاب لإعطاء الزميل



رئيس الهيئة الجديد!

عبد الله ثابت اعترض طريقي حرس الأمن ورجل الهيئة ليزجرني بلهجة آمرة أن لا أعطيه الكتاب، وتساءلت: لماذا!!، فكرر زجره بلغة تهديدية ثم طلب مناولته للحارس، وتساءلت مندهشة: أهذا رجل وحارس الأمن لا؟! فسحب مني الكتاب بطريقة فظة أمام الجميع ثم ناول الحارس الكتاب، وما كان من الزملاء إلا قولهم: شكرا، لأفاجأ بأن الهيئة تقتادهم وهم الأدباء المعروفون بطريقة غير لائقة إلى مركز الهيئة بحجة تحدثهم معي كوني امرأة أجنبية، فقط لقول: شكراً!!).

ثم وجّهت حليمة كلامها الى رئيس الهيئة الجديد الشيخ الحمين في ضوء تصريحاته بأن (مبدأ جهازه في التعامل مع الناس سيقوم على حسن الظن) وتساءلت (فأين حسن الظن فيما فعلوه! وهم يتعاملون بفظاظة مع المثقفين وتعاملوا معي كامرأة بدونية دون احترام لي ولما أقدمه كمثقفة، ولأن ما حدث هو تعد علينا نتيجة إساءة الظن، أضم صوتي لصوتهم

والمطالبة باعتذار رسمي من جهاز الهيئة لما حدث، وإلا سيستمر إحراج ثقافتنا وإحراج الهيئة بأخطاء منسوبيها، وسيستمر من يقتدي بمثل هذا التطرف بالاعتداء على المثقفين في المنابر واللقاءات الثقافية وقد تتجاوز لحدود غير مرغوب فيها!!).

من جانبهما، طالب الروائيان عبد خال وعبد الله ثابت (الهيئة) باعتذار رسمي لما حدث في معرض الرياض الدولي للكتاب، ووصف الروائي عبد الله ثابت ما حدث له بقوله (هل أصبحت يد المثقف عورة ويد رجل الأمن ليست عورة؟) حينما أراد توقيع الكتاب من الشاعرة حليمة مظفر، حسب ما نقلت (الوطن) في ٦ مارس. فيما علّق عبده خال قائلاً (يبدو أن العلاقة بين الهيئة والمثقفين استعداء وعداء.. ولعل المضحك أن التهمة التي وجهتها الهيئة لنا كانت إلقاء التحية على امرأة أجنبية).

وكتب د. علي بن حمزة العمري في صحيفة (المدينة) في ٧ مارس مقالاً بعنوان (انطباعاتي عن معرض الكتاب) لفت إلى مشكلة متكررة في معرض الرياض الدولي للكتاب وهي (أن بعض من يلبسون اللباس الأمني (أمن المعرض ـ سكورتي– يتدخلون بطريقة فجّة مع أصحاب الدور). يصف تجربة شخصية حصلت له وهو يتفاوض مع دار نشر بقوله (فمرّ عليّ وأنا أتفاوض مع صاحب المعرض رجل أمن كأنه رأى صفقة مخدرات كما عبّر عن ذلك بائع المعرض!، فقال رجل الأمن: لماذا البيع و الشراء قبل البدء بيوم، فأخبرته بأننا نتفاوض والمبلغ المطلوب عال جداً، و أنا لا أملكه حالياً، إننا نفاوض فقط، و هو يسجل أسماء الكتب، فطلب الورقة بعد قطعها وذهب للإدارة كأنه كسب غنيمة ومخالفة! فأفهمت أحد المسؤولين الإداريين أن هذا الأسلوب غير حضاري، وأن عالم الثقافة له احترامه خاصة من رجل جاء من آخر بلاد العالم ليثقف أبناءنا، و لم يخلّ بالنظام!).

هاتان الصورتان تعكسان، بجلاء، تجليّات الغريزة الدفاعية عن الكيان الذي يمثّله جهازا (الهيئة) و(الأمن)، فهما ينخرطان في مجال غير ذي اختصاص، ولكنهما يحققان هدفاً واحداً، أي ترسيخ السلطة الشمولية.

وكتب أحدهم بإسم زين عمير في ٢٨ فبراير مقالاً بعنوان (معاً ضد الهيئة) نشر في موقع (وئام) الالكترونية، في سياق الدفاع عن الهيئة بوصفها أحد تمظهرات الدولة السعودية، وتساءل ماهي الهيئة؟ ليختم بالسؤال الأخير الحميمي بينها وبين الدولة: أليست هذه المملكة العربية السعودية؟ ويشرح ذلك بالقول: أليست هي من قامت على عهد ديني حفظ الله به كرامة الأمة لأسرة حكمت أكثر من ثلاثة قرون بالله وثم بالعهد الديني وبعده بالرجال المخلصين .. وأليست هذه الجزيرة العربية التي لا يجتمع بها دينان..) ليخلص في المقالة إلى ضرورة وجودها (صامدةً ضد تيارٍ يحاول أن يجعل صوته الأقوى..).

تزايد انتقادات الهيئة

لم يعد مطلب حل الهيئة مقتصراً على فئة دون سواها، لأن تجاوزات الهيئة طالت الجميع، وحسب يحي الأمير في صحيفة (الوطن) في ٢٤ فبراير الماضي (لا توجد عائلة سعودية ليس لدى أحد أفرادها قصة مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث تكتظ المجالس والأحاديث بالكثير من القصص التي تحولت إلى حكايات كلها تكاد تجمع على صورة واحدة وهي أن هناك علاقة متوترة بين الناس وبين جهاز الهيئة، وهو توتر قلما يتكرر بين الناس وبين أي جهاز حكومي وبهذه الكثافة).

الغريزة الدفاعية عن الكيان لدى (الهيئة) و(الأمن)، تتجلى في انخراطهما في مجال غير ذي اختصاص، من أجل ترسيخ السلطة الشمولية

بالنسبة لأولئك الذين يحاولون تمرير موقف نقدي ناعم، للحيولة دون الإصابة بتهمة الوقوف ضد المؤسسة الدينية، يلجؤون إلى مطلب تنظيم نشاطات (هيئة). كتب أحمد الحناكي في ٣ مارس مقالاً في صحيفة (المدينة) بعنوان (هيئة الأمر بالمعروف والتنظيم المطلوب) إنتقد فيه من ينافح، وهمٍ كثر (عن الهيئة بحماس مبالغ به مطالبين ألاّ يمسّها أي إجراء، أو عقاب، أو غيره من أمور يرون أنها تطال هيبة واحترام رجال الهيئة..)، وذلك بوقوع حالات كثيرة (لا يتم فيها تطبيق الشريعة من بعض أفراد الهيئة بافتراضهم سوء النية، أو أن المتّهم مذنب حتى تثبت براءته)، مدللاً على ذلك بشواهد عديدة منها: إيقاف رجل مع إمرأة يتسوّقان واستجوابهما..و.. مطاردة سيارة للاشتباه في خلوة غير شرعية، أو اقتحام منازل، أو استراحات..)، وصولاً إلى (مصادرة مجلات أو كتب تملك فسحًا من وزارة الثقافة والإعلام، أو منع ورود حمراء بحكم أنها ستستخدم هدايا في مناسبة (عيد الحب)، وهو منع ذو تبرير ساذج.. فحسب هذا المنطق يجب منع الكؤوس بأنواعها؛ لأنها قد تستخدم لشرب الكحول، أو منع بعض الفواكه؛ لأنها قد تُستخدم من البعض بصنع الكحول).

من طرائف المناظرة حول مصير الهيئة، أن بعض المواقع وضعت استفتاءً في هيئة سؤال: هل تؤيد المطالبة بإلغاء الهيئة؟ لتفتح باب التنافس بين المؤيدين والمعارضين، مع إلفات الانتباه الى رغبة المواقع في جذب المزيد من المرتادين، الأمر الذي يعني بأن مسألة بقاء وزوال الهيئة باتت مطروحة وتحظى بأهمية خاصة ومتميّزة لدى كثير من الأفراد.

نسج الإعلامي بدر كريم في مقاله (الإعلام والهيئة: قارب واحد) في صحيفة (عكاظ) في ٥ مارس طالب فيه (بإعادة النظر في نظامها، ووظائفها في ضوء مستجدات العصر، والبحث عن أدوات ووسائل إيجابية، تجعل منها مؤسسة تطبق بالفعل: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بأسلوب (إدفع بالتي هي أحسن) وبمبدأ (إنزال العقاب بلا داع هو: تعد على رحمة الله)، كما طالب بمصالحة بين (الهيئة) و(الكتّاب) الداعين بالإصلاح، على حد قوله.

إن المصالحة المطلوبة بين الفريقين، يستدعي رؤية جديد، بل مصالحة مبدئية بين الهيئة والثقافة بصورة عامة، ويكفي للوقوف على معدّلات التأخر الثقافي والتعليمي السؤال عن الرجال القائمين على المؤسسات الثقافية والتعليمية في هذا البلد. والأمر ليس مقتصراً على شكليات أو مظاهر يراد تديينها، فيما سبل التغيير والدعوة تتصادم مع المبادىء الأساسية للموعظة الدينية.

في الاسبوع الأخير من فبراير الماضي، أي بعد إعلان الملك عبد الله عن تعديلاته الوزارية والإدارية في الدولة، قامت مجموعة من المتشدّدين المقرّبين من (الهيئة) بجولة داخل أروقة وزارة الثقافة والإعلام السعودية لإنكار تبرّج النساء والمخالفات الشرعية التي وضعها بتصرف مدير القناة الثانية محمد باريان أثناء مقابلتهم له بعد إخفاقهم في العثور على مدير القناة الإخبارية والرياضية، حيث لم يجدوا أمامهم سوى مدير القناة السعودية الثانية الناطقة باللغة الإنجليزية. وأعرب أفراد المجموعة عن إنكارهم جلوس المذيع إلى جانب المذيعة في برامج القناة.

الجدير بالذكر، أن المجموعة قامت بالجولة داخل مبنى التلفزيون، الذي يشبّه الحصن المنيع، دون أن تثير إنتباه الموظفّين. ونقل

أحد موظفي القناة السعودية الثانية لموقع على شبكة الإنترنت في ٣ مارس بأن (هناك من سهل لهم دخولهم للمبنى من خلال تصاريح أصدرها لهم عند البوابة ومن ثم دخلوا متجولين في المبنى بحثاً عن مدراء القنوات) وقال الموظف (إستوقفوا أحد الزملاء أمامي وسألوه عن مدير القناة الإخبارية مجري القحطاني وعن نائب مدير القناة الإخبارية سابقاً جاسر الجاسر دون علم منهم بخروجه وانتقاله لمحطة أخرى وحين لم يجدوا هـؤلاء توجهوا للسؤال عن مدير القناة السعودية الثانية، ثم توجّهوا لمكتب الدكتور محمد باريان وقاموا بتوجيه النصائح إليه ومطالبته بتقوى الله ثم بدأوا بمطالبته بمنع الإختلاط الذي يحدث في بعض البرامج وخصوصاً الصباحية من ظهور للمذيع والمذيعة سوياً). وعلّق الموظّف باستغراب (هناك متعاونون مع المتشددين في الوزارة، يسربون لهم الخطابات ويسهلون دخولهم إلى المبنى وأنا متأكد أن الوزارة مخترقة من قبلهم وإلا كيف استطاعوا الدخول إلى المبنى بالرغم من وجود الحرس الوطني في جميع البوابات؟).

وتعتبر هذه الحادثة الأولى من قبل متشددين سلفيين في عهد وزير الثقافة والإعلام الجديد الدكتور عبدالعزيز خوجة والذي يتوقع البعض أنه سيواجه خلال الأيام القادمة مواجهات إلكترونية أو على أرض الواقع قد يقوم بها متطرفون سعوديون.

من جهة ثانية، نقل موقع (نور الإسلام) الذي يشرف عليه الشيخ محمد الهبدان في ٢ مارس تصريحات لعضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض الدكتور يوسف الأحمد طالب فيها بإحالة (إحالة الوليد وآل ابراهيم للقضاء فخطرهم لا يقل عن خطر مروجي المخدرات). وقال الأحمد بأن (السينما تعد وسيلة من وسائل المنافقين في تحقيق المشروع التغريبي وإفساد المجتمع وإبعاده عن شريعة الله تعالى)، وأن (الأفلام السينمائية تعد أكثر فحشا وتعرياً وخلاعة من غيرها).

وفي ردّه على سؤال حول ما ذكره الوليد بن طلال عن عزمه دعم السينما في السعودية قال الأحمد: (ليس بغريب أن يصدر هذا الكلام من الأمير الوليد بن طلال صاحب القنوات المنحطة التي تشيع الفاحشة في الذين آمنوا (روتانا) وسعيه المستمر في إهانة المرأة وإذلالها بتعمد إبرازها سافرة متبرجة وخصوصا إذا كانت من بلاد الحرمين). وأضاف (أما تقييده (بالضوابط الشرعية السمحة) فأخشى أن يكون من الإستهزاء بدين الله تعالى؛ فأين الضوابط الشرعية مع أفلام التعري والرقص والمجون وشرب الخمر التي ينتجها أو ينشرها.) وزاد على ذلك بالقول (الواجب عليه التوبة إلى الله تعالى من جنايته في حق الأمـة، وأن لا تـأخذه العزة بالإثم، والواجب على الدولة منع السينما حتى لا يتمكن العلمانيون والليبراليون (المنافقون) من تحقيق مشروعهم الإفسادي في بلادنا كما أفتى بذلك علماؤنا..) وختم بالقول (الواجب أيضاً إحالته وأمثاله كالوليد البراهيم (صاحب قناة mbc إلى القضاء الشرعي فخطرهم على المسلمين لا يقل عن خطر مروجي المخدرات).

من المفارقات الهامة أن تصبح (الهيئة) التي يعوّل عليها في الحفاظ على الأخلاق العامة، وحراسة القيم العليا للمجتمع تتحوّل هي ذاتها إلى مركز استهداف لكل التجاوزات ذات الطبيعة العمومية. في فبراير الماضي أصدرت (الهيئة) بيانات عدّة تنفي صلة أفرادها بتجاوزات وقعت في مهرجانات أقيمت في بعض مناطق المملكة مثل مهرجان الربيع في جدة، ومسرحية الإكليل في الرياض، أو حتى الإعتداءات على الفرق الفنيّة في مهرجان شرورة. هذه البيانات تدّل بوضوح أن كثافة عدد التجاوزات لرجال الهيئة جعل كل تجاوز مرتبطاً بهذا الجهاز. لاشك أن

لم يعد مطلب حل الهيئة مقتصراً على فئة دون سواها، لأن تجاوزاتها طالت الجميع ، وفقدت دورها الوعظي وتحوّلت الى أداة قمعية سلطوية

دعوات من قبل بعض العلماء وفتاوى القتل التي تصدر بحق بعض الأشخاص من بينهم ملاّك الفضائيات أو الكتّاب يغذي هواجس الناس من أن مهمة الحسبة باتت مفتوحة على آفاق منفلتة، وتشجّع أشخاصاً كثر على الدخول على خط الحسبة بصورة غير رسمية..إنها عملية تحريض تصدر عن مرجعيات دينية رسمية وشبه رسمية على الاشتباك مع المجتمع بكل فئاته.

فقد بعثت قضية العجوز، سورية الجنسية البالغة من العمر ٧٥ سنة والتي حكم عليها في قضية (خلوة غير شرعية) في الثاني من مارس بالسجن مدة ٤ أشهر والجلد ٤٠ جلدة قبل تسفيرها ومنعها من دخول البلاد في المستقبل، بعثت الهواجس مجدداً بعد مرحلة ترقّب عقب استبدال رئيس (الهيئة)، الذي بشّر بمبدأ (حسن الظن) في أداء رجال (الهيئة). المحكمة أيضاً حكمت على من أوصل الخبز الى العجوز بالسجن ٦ أشهر و٦٠ جلدة.

يرى شيتوي الغيثي في مقالته في صحيفة (الوطن) في ٦ مارس بعنوان (الخطاب الحسبوي الجديد.. هل يكون متسامحاً..؟). بأن انتقال فكر الحسبة من حالة الرقابة على الغش لدى الباعة في السوق إلى التدخّل في شؤون الدولة في القرون المتأخرة، في العصور الإسلامية ينم عن تحوّل في البنية الفكرية لدى القائمين عن تغيير المنكر (إذ أصبح أقرب إلى صراع فكري وأيديولوجي بين التيارات الإسلامية أو المذاهب في ذلك العصر خاصة لدى أهل الرأي وأهل الحديث، أو القائلين بالعقل والقائلين بالنقل). وهذا ما انعكس في وظائف الحسبة فقد (انتقل بعض المحتسبين قبل ثلاثين سنة من الإقتصار على النصح والأمر بإقفال المحلات التجارية وقت الصلاة فقط إلى التدخل في شؤون الكثير من عمل المؤسسات وصياغتها بشكل محدد وصبغها صبغة إسلامية في أدق التفاصيل) من بينها الرقابة على المطبوعات (هذا غير الخطابات التحريضية التي كانت تموج تلك الفترة ضد الخطابات التي لاتتوافق مع خطاب الصحوة.. إلى أن وصل الحال خلال السنوات الأخيرة إلى التدخل في بعض المهرجانات الثقافية والملتقيات الفكرية والمسرحيات في بعض الجوامع بالمنع..). وبحكم السلطة الممنوحة لهذا الخطاب، بحسب الغيثي حاول أصحابه (فرض الرؤية الفكرية أحادية الجانب على كافة مستويات الحياة حتى أصبح المجتمع صبغة واحدة، ومن شذ عنها شذ في النار). وطالب الغيثي بأن يعضد التشكيل الإداري (تشكيل جديد على المستوى التنظيمي والتشريعي حتى لا تصبح الأمور مجرد تصرفات فردية لا نعرف كيف يتم التعامل معها، إذ ليست المسألة قاصرة على الأفراد العاملين في جهاز الهيئة، وإنما هي رؤية تصحيحية عامة في الهيئة كاملة..). وطالب أيضاً بوجوب (إعادة الرؤية للآخر المختلف سواء على المستوى المذهبي أو العقائدي).

ونلحظ في قراءة مسيرة عمل (الهيئة) في السنوات الخمس الماضية أنها بلغت حد افتعال المواجهات مع المجتمع، وبلغت التجاوزات مستوى خطيراً، ما يدفع بسؤال مركزي الى فضاء المناقشات العامة: إلى متى تبقى الهيئة صالحة كمؤسسة للبقاء على قيد الحياة، بعد أن فقدت وظائفها الدعوية والوعظية وتحوّلت إلى ما يشبه جهاز قمعي يمارس وظائف أمنية.

حين تتدحرج كرة التطرف في نجد

أدلجة الرياضة

يحي مفتي

دفعني الفضول لقراءة مقالة في صحيفة (المدينة) نشرت في ٣ مارس الجاري بعنوان (مصلحة الوطن فوق الجميع) لكاتبة أنثى، سارة الغامدي، وحسبت مقالتها حديثاً في الوطن والثقافة الوطنية، وإذا بي أتفاجأ بأن المقالة تحوم حول فوز نادي الهلال، الذي وصفته الغامدي بأنه (زعيم الأندية السعودية بلا منافس). مايثير الإنتباه حقاً أن المقالة كتبت بطريقة لافتة، حيث أفرغت صاحبته كفاءتها الصحافية والثقافية في تصوير الفوز، بطريقة توحي بمتابعة دؤوبة لشؤون كرة القدم، وحماسة غير معهودة من أنثى في مثل هذا البلد للشأن الكروي. تقول الغامدي بأن (الشباب كان ندًا قويًا للهلال وأحرجه في كثير من لحظات المباراة، وكان الأقرب للفوز إلاّ ان غياب كاريزمية الفوز عن لاعبي الشباب ساهمت في الخسارة..). إنها لغة مثيرة للإنتباه، بفعل حشوة الاستبطانات في أسلوب توصيف مجريات اللعبة، وإجادة تقويم الأداء الكروي لدى كل فريق، ونقاط الضعف والقوة لدى كل منها.

النقطة الجوهرية في المقالة تدور حول تصرّف المدرّب الروماني لفريق نادي الهلال الذي، بحسب سارة الغامدي (عكّر صفو النهائي وأفقد نكهة فرحه بالنسبة للهلاليين) بسبب رفض المدرّب الصعود للمنصة، حيث (دخل في عراك مع رجال الأمن أمام الملايين، ولم يكتف بذلك فقد قام بخلع القميص الذي يحمل صورَ الأمير سلطان ورماه بطريقة لافتة، الأمر الذي أدّى إلى إنهاء عقد المدرّب. وتعلّق الغامدي على قرار الإتحاد السعودي لكرة القدم بالقول (يجب أن يعلم الجميع أن الأخلاق مقدمة على كل شيء خصوصًا إذا تعلّق ذلك بالوطن لأن مصلحته فوق كل المصالح الجزئية والضيّقة).

ليست هذه الحالة نادرة في إسباغ أبعاد وطنية على حدث كروي، فقد شحنت كرة القدم بهواء من كل مضخّات الثقافة الدينية والسياسية والفولوكلورية. ولكن ما هو شبه نادر بالمقارنة مع الماضي، أن تتسلل اللغة الدينية الى كتابات الصحافة بكل مجالاتها، دون أن تستثنِ المجال الرياضي، فقد دخلت عبارات من قبيل الإحتساب وصراع الحق والباطل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والولاء والبراء، وحتى التكفير والتبديع الى لغة الجمهور الرياضي، وليس ذلك بتأثير فحسب كتابات المعلقين الرياضيين، بل هو جزء من ثقافة دينية متشددة ذات حضور كثيف في الشارع النجدي.

يخيّل إليك وانت تقرأ مقالاً سجالياً لأحد كتّاب الرياضة وكأنه مطارحة عقدية لأحد الدعاة، أو علماء الدين في ردودهم على بعضهم، ثم تكتشف في النهاية أنه حديث في كرة القدم، بل هناك من استعار من منظومة المفاهيم الوطنية لتوصيف جمهور رياضي يناصر هذا النادي أو ذاك، أو تمجيد فوز فريق كروي على آخر..

تداخل العناوين الرياضية والدينية.. فعنوان (كشف الشبهات) المتداول في الوسط الوهابي الثيولوجي، هو ذاته يتكرر في الوسط الرياضي، ما يلفت بوضح الى تغلغل الخطاب الديني السلفي. ومن المفارقات المثيرة أن يأخذ الخلاف بين مشجعي النوادي الرياضية طابعاً إقصائياً وفي أحيان أخرى استئصالياً، وبلغة دينية أيضاً.

هذا يعني أن التطرّف باتت له مغذيات ثقافية واجتماعية، فتراه يظهر في أزياء متنوعة. ولكن ما يلفت هنا أن التطرف الديني هو ما يعكس نفسه على أشكال التطرف الأخرى، والإ مالذي يجعل جمهوراً رياضياً أو كتاباً رياضيين يستعملون لغة دينية في سجالاتهم ذات الصلة المقطوعة تماماً عن الشأن الديني.

نشير هنا إلى أنه منذ بدأت الوهابية تقدّم نفسها بوصفها منظومة حل متكاملة لكل مشاكل المجتمع، واعتناقها فكرة أن الإسلام يغطي كل أبعاد حياة الإنسان، الروحية والذهنية والمادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، بدأت تشتغل على اختراق المجالات التي كانت فيما مضى محظورة بحسب المعيارية العقدية للمدرسة السلفية في المملكة، ولكن التحوّل الأيديولوجي الجديد، أي نحو استيعاب كل مجالات إهتمام الأفراد والجماعات، أصبح حضور الدعاة ، تماماً كما هي موضوعات خطبهم، يشمل كل أذواق الناس وميولهم.. وهذا ما دفع إلى وجود أولاً أفراد سلفيين في الفرق الرياضية الكبرى، وثانياً وجود مسؤولين سلفيين في الأجهزة الإدارية والفنية في الأندية الرياضية أو حتى في وزارة الشباب والرياضة..

فقد أدخلت مكاتب الجاليات الدعوية الرسمية في نطاق اهتمامها النوادي الرياضية واللاعبين الأجانب الذين يأتون ضمن عقود مقطوعة، فيتم العمل على إدخالهم في الإسلام عبر مؤسسات دعوية مثل (الندوة العالمية للشباب الإسلامي) أو غيرها. وقرأت في مقالة بقلم سعد بن جمهور السهيمي بعنوان (مدرب يسلم بطريقة خاطئة) نشرت في صحيفة المدينة في ٦ مارس الجاري

(نحن في حاجة لدعاة يجيدون لغات الآخرين والقدرة على الحوار وإقناعهم بدخول الإسلام وتعليمهم محاسنه وواجباته وهذا ما تحقق مع لازروف (مدرب رياضي روماني)، ولعل الإخوة الرياضيين يساهمون في الدعوة إلى الدين، من خلال كتيب أو شريط مترجم يدعو للإسلام، والمجهود الذي يحتاجه فقط زيارة

بعض مكاتب دعوة الجاليات في منطقته التي ستكون خير معين له على ذلك فهل نسمع أو نقرأ عن الرياضيين وهم يقتحمون المجال الدعوي بقوة وخصوصاً المشهورين من اللاعبين، لأن هناك -كما أعلم- رياضيين لهم اهتمام كبير بالدعوة مع مزاولتهم نشاطهم الرياضي وهي واجب الجميع).

فإدماج بعد دعوي في النشاطات الرياضية لم يكن توجّهاً قديماً، بل صوّرت النوادي الرياضية على أنها أوكار للفساد الأخلاقي، ولكن ما جرى في السنوات الأخيرة أنها تحوّلت الى مراكز للدعاة ولجماعات التشدّد الديني أيضاً..وفيما فقدت نوادٍ كثيرة بريقها في مناطق أخرى، واختار الجمهور مجالات أخرى للتسلية، وهو ما ينعكس أيضاً على دوريات محلية وإقليمية (كأس الخليج مثلاً)، فإن المنشّطات الدينية أطالت في المدى الشعبي للنوادي الرياضية في مناطق محددة، وخصوصاً نجد.

وبصورة عامة، فإن لغة جديدة غير معهودة بدأت تكسو العقل الرياضي..المعبّر عن نفسه في مقالات في الصفحات المخصصة لأخبار الرياضة، أو التعليق على المباريات، أو حتى في المنتديات الشعبية على شبكة الإنترنت والمخصصة في الغالب لجمهور المشجّعين..

التطرف الديني عكس نفسه على مجالات عدة منها الرياضة، ما جعل جمهوراً وكتاباً رياضيين يستعملون لغة دينية في سجالات لا دينية

بخلاف مشجعي فرق كرة القدم الأخرى في السعودية، فإن جمهوري ناديي النصر والهلال يخوضان حرباً كلامية دينية ضارية، وكلاهما من منطقة نجد، حاضنة التشدد الديني. لا تختلف لغة الحرب بين الجمهورين عن أي مساجلات أيديولوجية تجري في مواقع حوارية سلفية.

نقرأ في أحد المنتديات عبارة (لعنة الله على كل رجل يحمل في قلبه مثقال ذرة حب وميول للهلال وعلى رأسهم الاتحاد السعودي) وتعقيب من قبيل (والله يا نصر حتى لو بعمري فديتك).

وآخر من مشجعي نادي النصر يستعير من دعاء نبي الله نوح على قومه ليسقطه على جمهور نادي الهلال بالقول (اللهم لا تجعل على الأرض من الهلاليين المنافقين الكفرة الفجرة ديارا). ثم يختم ذلك (ألا لعنة الله على الإتحاد السعودي ولجنة الحكام ولعنة الله على كل هلالي على وجه الأرض).

ويرد عليه مشجّع هلالي في سياق حفلة تلاعنية (لعنة الله على من رزّك ياحفيد إبرهة الحبشي..أجل النصر بمن حضر حسبي الله عليكم الله ينتقم منكم..) وردّ عليه آخر (أقسم بالله أن الهلاليين أشد خطراً من اليهود).

من المقالات المثيرة ما نشرته أحد المنتديات الرياضية بعنوان (كشف شبهات البدريين ودحضها)، تستعير من التراث الديني وفق الرؤية الدغمائية السلفية. يبدأ كاتب المقالة بتصوير إدارة نادي النصر في سياق نزوعها النرجسي الاقصائي ويقول (الجميع يعلم بقصة المثل الدارج (على هامان يا فرعون)، والذي أجده مناسباً لوصف الحال الذي يتعاطى فيه (البدريين) مع الواقع خصوصاً مع من يشاركهم نفس العشق والإنتماء النصراوي فيحاولون إقناعنا بأن هناك انجازات مشهودة تسجّل ونقلة نوعية وكمية أحدثتها هذه الإدارة المتخبّطة ومنذ أن (منّت) على الكيان النصرواي و(تعطّفت) وقبلت أن تتحمل مسؤوليته بعد أن تخلى عنه الجميع ولا زالت..).

ويتحدث عن احتكار فريق إدارة النادي بالقول (بالمنطق ممدوح اختار عدم الإستمرار ولم يرشّح أحداً بعينه لرئاسة النادى هذا عدا تحفظه على (البدريين) فما السبب الذى يجعله يحارب سعد بن فيصل غير فرضية التوريث والوصاية (البدرية) ثم ألم يخرج الرجل وأمام الملأ و يبرئ ممدوح؟ أم هو أيضا يخاف منه؟!!). وينقل صورة التجاذب الإداري وكأنه يعكس موقفاً سياسياً داخلياً، يقول ما نصّه: (فرضية التوريث والوصاية تنطبق أيضاً على (البدريين) وهم ومنذ زمن طويل لا يخفون رغبتهم في كرسى الرئاسة هذا عدا صمتهم وبعدهم المريب منذ خروج ممدوح حتى وعودتهم متلبسين بلباس الأبطال المنقذين رغم حاجة النادى خلال هذه الفترة لوقوف كل عشاقه حوله الا انهم كان اول من تخلى عنه و اول من خانه).

في التأمل في مفردات هذا المقطع، يبدو جلياً الحضور الكثيف للذاكرة التاريخية والتراثية إلى جانب الاستدعاءات العفوية والمقصودة لقضايا ذات طابع محلي منها التوريث.

ويرجع الكاتب (غياب النصر عن البطولات طوال هذه الإعوام سببه الرئيس فترة الرئاسة (البدريه) الأولى وتقاعسها في إدراك حقيقة الفريق بل إن تلك الفترة شهدت سابقة خطيرة جداً لا يزال النصر يدفع ثمنها وهي حين اتهم لا عب نصراوى (لايزال يمثل الفريق) بالخيانة بعد الهزيمة في احد المباريات ثم عادوا وكررو نفس الإتهام بعد سنوات..).

الدين والسياسة والاقتصاد والقبيلة والأدب والثقافة الشعبية حاضرة في المساجلات الرياضية بين جمهوري النصر والهلال، النجديين، وهي تعكس الاحتشاد الشامل لمكوّنات إجتماعية وثقافية كانت فيما مضى منغمسة في هموم أخرى بعيدة وإذا ما أرادت



أن تلهو فتختار ما هو أبعد عن أسوار الملاعب، ولكن منذ سنوات، وفي نجد بالخصوص، بات للرياضة هوية دينية، وخطاب عقدي خاص، بل وثقافة متميّزة.

يحلو لجماهير نادي (النصر) أن تطلق على نفسها جماهير الشمس، إشارة إلى اللون الأصفر الذي يتميّز به (النصر الكيان) كما ينعته جماهيره. أحدهم يصف إدارة النادي بأنها مجرد (ظاهرة صوتية) في استعارة واضحة لمصطلح سكّه المفكر النجدي السابق عبد الله القصيمي على العرب. يتساءل أحدهم (ماذا قدّمت هذه الإدارة لجماهير الشمس لكي تنسيها آلام الماضي الذي جاءت من أجله!!). ويخلص للقول (لكنها أقدار الله فكل مرة ينكشف لنا قناع من أقنعة (الزيف) ممن كانت تعول الجماهير النصراوية عليها مستقبل النصر الكيان فإذا بها (سراب)!!) ويختم تعليقه بمناشدة (أناشد الجماهير النصراوية بالحث لبعضهم البعض على (المقاطعة) على مستوى الجماعة والفرد للمدرّجات عقابا للعمل (المخزي) واللاعبين (المستهلكين) و(أشباه اللاعبين) هذا هو العلاج الناجع في هذه المرحلة حاليا إن أردنا الإصلاح، كذلك المقاطعة بما يسمى (جوال النصر) وإلغاء الاشتراك به كعقوبة أخرى وتعبيراً عن الامتعاض على عمل الإدارة الذي لم يرتقي إلى ما كان ينشده المشجع النصراوي).

وفي رد فعل حماسي كتب أحدهم

تعليقاً بعنوان (ضحوا فإني مضحي (بالبدريين) على وزن (ضحوا فإني مضح بالجعد بن درهم) الذي قضى على يد خالد بن عبد الله القسري، أمير العراق في عيد الأضحى لسنة ١٢٤ هجرية. يقول الكاتب (منذ قاصمة الظهر والسقطة المذله لهذه الإدارة وعجز الفريق من تحقيق البطولة الخليجية وما تبعها من مسكنات وإثارة للزوابع من أجل ذر الرماد في العيون فلا ترى سوء عملها ونتائج فشلها الذريع في قيادة دفة الكيان لم يجد ناعقوها مخرجاً لتحسين صورتها الا بمحاولة إيهامنا بمالا يقبله عقل او يصدقه قلب وحين فشلوا ولفظهم حتى تلاميذهم ومن خدع بهم من قبل لم يجدوا سبيلاً أو مخرجاً إلا بأن يظهروا ويتلبسوا بلباس ليس لهم في محاولة مستمية منهم وإنتحارية لعلهم ينقذون ما يمكن إنقاذه بزرع بذور شجرة خبيثة سبق وأن زرعوها من قبل ثم جنوا ثمارها وهي أقرب من شجر الزقوم فسبلهم وأساليبهم ومنذ القدم ليست ببعيدة من أساليب وسبل إصحاب الزقوم، فهم وما أن تعريهم و تهتك سرهم وتعري فكرهم لا يجدون مخرجاً ومهربا الا بدعوى أنك (رمزي) لتأليب المخدوعين و الجهلة بك حالهم حال من لا يجد مخرجاً الا بإتهام خصمه (بالنازي)..)..

بخلاف مشجعي فرق كرة القدم الأخرى في السعودية، فإن نوادي نجد تخوض حرباً كلامية دينية ضارية، لا تختلف عن أي مساجلات سلفية على الانترنت

يذكّر هذا النص الناري بنصوص مماثلة صدرت ومازالت من مشايخ سلفيين، وخصوصاً في المساجلات العقدية والايديولوجية مع الآخر المختلف سواء كان ليبرالياً، أم علمانياً أو حتى صوفي أو شيعي..ثمة في كلام صاحب المقالة ما يشير إلى مكوثه طويلاً في دوائر التوجيه الديني (المسجد، وحلقات الدرس والخطب)، أو ربما خضوعه تحت تأثير الخطاب السلفي المتشدّد، يكشف عنها بوضوح اكتظاظ صارخ لمفردات جبل على إدماجها مشايخ الصحوة والقاعدة في خطابهم الديني المتشدّد.

يرد الكاتب بلغة موتورة تنطوي على تحدٍ (نحن الرمزيون لم نخجل يوماً من ماضينا بل نفخر به وتاريخنا كما هو تاريخكم محفوظ في منتدياتنا وليس بعيداً عن أيديكم ولا يسعدنا فقط أن تظهروه و تعيدوه لكل من لم يسعفه الوقت أن يعايشه بل نتحداكم أن تفعلوا لإنه سيثبت بأننا عكسكم تماماً ودوما كنا مع الحق ومن أجل النصر الكيان نحب فيه ونكره نجتمع عليه ونفترق ولكن أبداً لا نكذب من أجله ولا نزور أو نقذف و مبادئنا بالإمس هى نفسها مبادئنا اليوم لم تنقلب أو تنحرف و ثوابت النصر هي ثوابتنا و ان حاولتم جهدكم ان تصوروها بإنها ثوابت لرمز حقد و حسداً من أنفسكم).

فالنصر هنا لم يعد نادياً رياضياً بل أصبح كياناً نهائياً للأفراد، يكاد يضاهي في الانتماء إليه والولاء له الدولة نفسها، فكل ما يصلح لها وربما للدين بات قابلاً لأن يسقط على النادي الرياضي، في نجد خصوصاً، وإن لم يتم الإعلان عنه، أي بقي في خلفية تفكير الأفراد، ومندسّاً في شبكات مشاعرهم الخاصة.

فأدلجة الرياضة باتت جزء من نزعة الأدلجة المنبسطة التي أفقدت حيادية المجالات التي يكتب عنها بلغة دينية، فلم تعد الشؤون الإقتصادية مجالاً مستقلاً بذاته، فقد اقتحمه رجال الدين وصاروا يفتون في أسهم الشركات، والمعاملات المالية، وصار كتّاب الصفحات الإقتصادية متأثرين بالخطاب السلفي، حتى صاروا يمسكون بزمام الأحكام الفقهية (الحرام والحلال والجائز والمباح واللايجوز)، فقد أصبح لكل موقف رياضي حكمه الفقهي، وسمعنا قبل فترة عن فتوى فقهية للمفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ على قناة (المجد) تقول بكراهية السجود في الملعب تصل الى حد عدم الجواز لأن ملابس اللاعبين تفتقر للحشمة وأن الفريق المقابل هو من المسلمين، إلا اذا كان في السجود مصلحة عامة للمسلمين فيصبح جائزا.

ومن اللافت ما درجت عليه قنوات رياضية استضافة رجال دين سلفيين يقدّمون فتاوى في الرياضة، بل هناك من المعلّقين الرياضيين من يصوغ آراءه بلغة دينية، بهدف التأكيد على الهوية الدينية للمعلّق وكسب المزيد من الإهتمام في الوسط الديني السلفي.

لم تعد اللغة الاحترافية التخصصية قيمة إجتماعية وإعلامية، فقد صبغت الأدلجة الخطاب الصحافي، وصار كل شيء قابلاً للتديين، بل جرى استدعاء التراث الديني والتاريخي بطابعه السجالي في المباريات الرياضية..هناك من يفسّر ظاهرة تديين الخطاب الرياضي بطريقة لا تخلو من أدلجة حيث يرى بأن الصفحات الرياضية مرآة عاكسة لثقافة المجتمع المحلي.

وإن صدق ذلك فهي تعكس درجة تغلغل الثقافة الدينية ذات الطابع السلفي المتشدد في الوسط الرياضي، وتحديداً وسط المشجعين لكرة القدم.

في رد فعل على انتشار الشعارات الدينية في الملاعب السعودية، أصدر الإتحاد السعودي لكرة القدم في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨ قراراً يقضي بمنع إرتداء اللاعبين لقمصان تحمل شعارات دينية، وقد أثار القرار جدلاً في الأوساط الرياضية والمهتمين بشؤونها. القرار صدر عقب حوادث شغب رافقت مباراة فريقي النصر في الرياض



والإتفاق في الدمام، حيث ألقى مشجعو النصر العبوات والألعاب النارية على مشجعي نادي الإتفاق الذين بادلوهم بالمثل. وقد رافقت المباراة إطلاق شعارات دينية متطرّفة وقذف متبادل، وكادت تأخذ المواجهات بين مشجعي الفريقين طابع الحرب الدينية.

في سياق حملة التعبئة العقدية التي يقوم بها التيار السلفي في الوسط الرياضي، وجدت بعض الشركات التجارية فرصة كيما توظّف الشعارات الدينية في المباريات الرياضية، حيث بدأت تضع بجانب إسم الشركة شعارات دينية على ملابس اللاعبين من قبيل (أقم صلاتك.. تنعم بحياتك)، من أجل، من بين أسباب أخرى، كسب المزيد من الزبائن من بين المشجّعين لكرة القدم، أو بعض الفرق الرياضية. هناك من بين الشركات ما صار مرتبطاً بنوادٍ محددة بسبب تلك الشعارات الدينية الموضوعة على فانيلات اللاعبين، ما دفع جماهير النوادي الأخرى لمقاطعة بضائع تلك الشركات.

وكما تلجأ بعض الشركات الى استعمال الرأسمال الرمزي الديني والتاريخي في مناشطها التجارية من قبيل وضع صور المسجد الحرام أو المسجد النبوي في حملاتها الدعائية لترويج بضاعة معينة، فإن التشبيع التام للفضاء الرياضي بأدبيات دينية متشددة وسّعت من دائرة التطرف، وأوجدت له أشكالاً جديدة، بل وموضوعات متعدّدة، فقد كان الناس يختلفون سابقاً على مسجد ومركز دعوي على قاعدة دينية، أما اليوم فقد صارت المنافسات الرياضية قضية دينية.

وراثة العرش في نظام هرم

طابور الملوك نحو.. القبر!

سعد الشريف

لاتـزال مسألة وراثـة العرش تشغل بال الكثيرين في الداخل والخارج السعودي.

الأمير سلطان، ولي العهد، ونائب وزير الدفاع، لازال غائباً عن المملكة منذ أشهر عديدة، حيث يتلقى العلاج في الولايات المتحدة الأميركية، ويأخذ فترات نقاهة بين الفينة والأخرى في قصره بأغادير، وفي جنيف.

وكلما طالت مدّة الغياب، كلّما زاد الشعور بـأن رحيل سلطان قد اقـترب، وبالتالي ازداد الصراع بين أجنحة الحكم، وانشغال المواطنين وبعض الـدول ذات العلاقة بما سيكون عليه صراع الأجنحة في العائلة المالكة، والكيفية التي سيتم بها تدبر أمر انتقال وراثة الحكم بعد وفاة سلطان، وربما الملك أيضاً.

الديوان الملكي، المختص بنشر أخبار العائلة المالكة فيما يتعلق بسفرهم وصحتهم وسقمهم، لم يـقدم للجمهور حتى الآن سوى نتف من المعلومات غير مترابطة، ما يشي بأن الأمور ليس على خير.

اختفى سلطان لبضعة أشهر، وحين غادر الى نيويورك قبل نحو شهرين، قال الديوان إنه من أجل الفحوصات.

ثم عاد بعد ذلك ليقول بأنه انتقل الى المغرب بعد أن أجرى الفحوصات وسيعود مرة أخرى الى نيويورك لإكمال الفحوصات.

والفحوصات لم تنته من (خطب) الديوان.

فحين وصل سلطان في المرة الأخـيرة الى نيويورك قال الديوان في ٢٠٠٩/٢/٢٠، بأن سلطان سيتابع الفحوصات الطبية اللازمة والعلاج، بعد أن أنهى في مدينة أغادير فترة النقاهة المحددة (بشكل مطمئن)!

وعـاد الـديـوان ليبلغ المواطنين في بيان له بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٥ بـأن سلطان (أجرى عملية ناجحة) في حين (طيّر!) شقيقه نايف وزير الداخلية خبراً يفيد بأن عودة شقيقة الى المملكة (قريبة)!

ورغم التبريكات المفتعلة التي انهالت على الديوان الملكي وديوان ولي العهد، لنجاح عملية إزالة السرطان من قولون سلطان وللمرة الثانية، إلا أن شعوراً غالباً للأجواء يفيد بأن الأمير ـ ولي العهد ـ قد شارف على النهاية.

يعكس ذلك تصاعد حدّة الصراع في الداخل السعودي بين الأمراء.

فالغياب السياسي والفعلي للأمير سلطان أطلق جماح الطامحين الى السلطة من جديد بين أجيال متنافرة من الأمراء، من أبناء وحفدة الملك المؤسس.

والغياب النهائي قدّم وجوهاً متخالفة لمن سيقبض على وزارة الدفاع، ومن سيتولى ولاية العهد.

الإبتعاد المتدرّج لسلطان، والذي أخذ مساحة زمنيّة طويلة حتى الآن، استمرت ما يقارب التسعة أشهر، لم يفسح المجال لتوليد آليّة يحتكم اليها المتنافسون والمتنازعون على السلطة.

أمر أساس يريد الملك وجناحه التمسّك به وهو:

اعتماد مرجعية هيئة البيعة التي شكلت قبل نحو عامين والتي أوكل اليها اختيار ولاة العهد (وبالتالي ملوك المستقبل). ما يعني في جانب من الجوانب (توسعة) لدور عدد المهمشين من أبناء عبدالعزيز وحفدته في صناعة القرار والمشاركة الجادّة في الحكم.

هيئة البيعة لم تخض تجربة واحدة بعد، ولكن التيار السديري الذي ينتمي اليه ولي العهد واشقاؤه السديريون (نايف وسلمان وأحمد ومن معهم من الأبناء محمد بن فهد، بندر بن سلطان، خالد بن سلطان وغيرهم) لا يريد الإعتماد على هيئة البيعة المشكلة من أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز أو (في حالة وفاة أحدهم) من أحد من أبنائه، والتي لها حكم الفصل في انتخاب ولي العهد (سرّاً).

الجناح السديري كان يعتقد بأن الملك عبدالله سيموت قبل ولي العهد (الفارق بين الرجلين مجرد عامين ـ ٨٥ و٨٧ عاماً). وحينها ـ كما بدا لهم ـ يمكن لهم فرض مرشحهم السديري كولي العهد (نايف على الأرجح، ومن ثم سلمان) عبر إلغاء هيئة البيعة ابتداءاً، أو عبر رشوة اخوتهم الأمراء الآخرين او بعضهم، خاصة وأن وصول سلطان لسدة الحكم كملك سيعطي قوّة للجناح السديري في فرض مرشحه.

الأمور قد لا تأت وفق شهية السديريين.

فهم وإن تمنّوا بقاء منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، محفوظاً لنايف، فيصبح الأخير تلقائياً ولياً للعهد، فإنهم في ذات الوقت لم يستطيعوا مقاومة المطالب من بقية أبناء الملك عبدالعزيز لكي تكون لهم كلمة في اختيار الملوك القادمين. فتم إلغاء المنصب بصمت.



مشعل: عرض المسلم حلال!

الملك عبدالله من جانبه كان يعلم بأن وضعه ضعيف للغاية، وقد نجح في تأسيس هيئة البيعة حتى أصبحت اليوم الدرع الأساس الذي يحمي السلطة من السيطرة السديرية الكاملة عليها.

لكن الملك ـ وفي نفس الوقت ـ ضعيف في طرح البدائل.

بمعنى أن شخوص ولاة العهد المقترحين من جانب جناح الملك ضعيفة ويكاد يكونوا عديمي الخبرة، كونهم ـ من الناحية الواقعية ـ لم يمارسوا السلطة منذ زمن طويل، ولم يشاركوا فعلياً في صناعة القرار، وبعضهم كان مهمشاً لعقود طويلة، فضلاً عن أنهم ـ أي مرشحي جناح الملك

لولاية العهد - من مجموعة (الديناصورات) التي تشارف على الإنقراض، أي أنهم من المعمرين سنّاً.

ما يثير في الموضوع هو أن هيئة البيعة


منصور بن متعب: مستقبل زاهر!

يفترض أن لا تلتزم بحاكمية السنّ في اختيارها، بل تقدّر من هو الأصلح للحكم وتختاره كولي للعهد.

لكن مع هذا، فإن النظام التراتبي - حسب السن - لازال فاعلاً وقائماً، وكأن الهيئة جاءت ناظمة له، تأخذه كأحد أهم شروط (الأصلح) في الحكم، وكلمة (الأصلح) كانت جزءً من مادة في النظام الأساسي تمّ الإستغناء عنها وحذفها، بعد تشكيل مجلس هيئة البيعة.

اذا ما اعتمد السنّ كأساس في الإختيار، فهذا يعني أن مرشحي الملك لولاية العهد سينتصرون.

مشعل بن عبدالعزيز

ابتداءاً هناك الأمير مشعل بن عبدالعزيز، وزير الدفاع الأسبق، تولى الوزارة بعد وفاة شقيقه منصور (مؤسس الوزارة الفعلي) والمنافس الأول لكل من سعود وفيصل، قبل أن يصبحا ملكين على التوالي. توفي منصور في ظروف غامضة عام ١٩٥٠م، وأصبح مشعل وريث أخيه في وزارة الدفاع، ولكنه فشل في الإحتفاظ بها.

اليوم مشعل هو الأكبر سنّاً بعد الملك، وهو رئيس مجلس هيئة البيعة.

الملك لا يكبره بسوى عام واحد.

وسلطان - ولي العهد ووزير الدفاع - يصغره بعام واحد.

مشكلة مشعل أنه معمّر، وأنه لم يباشر عملاً رسمياً منذ أمد طويل، ولا يتمتع بأي خبرة في إدارة شؤون الدولة، كما اشتهر عنه بأنه (نهّاب) من الطراز الأول! وأنه لا يتثبّت مما يقوله، ما جعله عرضة للسخرية على شبكات الإنترنت واليوتيوب. فقد قال مرة: (ربنا الله وربنا محمد) وقال أيضاً: (دم المسلم حرام، وعرضه حلال)!!

زد على هذا، فإن مشعل تنازل لسلطان بولاية العهد، وقد يرى الجناح السديري أن تنازله ذاك (حالة دائمة) وبالتالي ليس من حقه أن يطلب الحكم لنفسه على الأقل، فضلاً عن احتمال ان يعتبر السديريون ان التنازل لم يكن لشخص بقدر ما هو لمجموعة من الأشقاء، أي للجناح السديري كاملاً.

نقطة قوّة مشعل أن لديه شقيقا لازال حيّاً يمكن أن يدعمه في مدّعاه، وهو يلعب دوراً - وإن كان هامشياً - في إدارة بعض الأجهزة. الشقيق هو متعب بن عبدالعزيز، تولى عدّة مناصب سابقة، كان آخرها وزارة الأشغال العامة والإسكان، وهو الآن وزير الشؤون البلدية والقروية.

عبدالرحمن بن عبدالعزيز

أحد السديريين السبعة، من مواليد ١٩٢٩م، أي أن عمره ثمانون عاماً. وهو يأتي - من حيث السن في المرتبة التي تلي سلطان، وهو يتولى منذ عام ١٩٨٣ منصب نائب وزير الدفاع، ويرى بأنه الأحق في الترشّح لكي يكون ملكاً إذا ما توفي شقيقه سلطان. ولكي يدعم موقفه، فهو يتصارع الآن مع ابن أخيه خالد بن سلطان للسيطرة على وزارة الدفاع، التي يرى كثيرون أنها أحد أهم مفاتيح الوصول الى كرسي الحكم.

لكن عبدالرحمن هذا، ورغم أنه سديري، فإنه لم يكن من بين صنّاع القرار الأساسيين داخل الدائرة السديرية، وبالتالي فهو لم يمارس دوراً حقيقياً حتى في اتخاذ قرارات وزارة الدفاع، فعادة ما توكل اليه المهام التشريفية، في غياب سلطان نفسه، كأن يحضر حفلات تخريج عسكرية، أو يبارك لقيادات وزارة الدفاع في الأعياد!

في سيرته الذاتية، فإن الأمير نال شهاد البكالوريوس في الإقتصاد وادارة الأعمال من جامعة كاليفورنيا. بل وأنه خريج كلية العلوم العسكرية في سان دييغو بكاليفورنيا أيضاً. المطلعون على بواطن الأمور يقولون أن الرجل لا يفقه لا في الإقتصاد ولا العسكرية، وأن ما يقال عن دراسته مزعوم، وربما حصل على شهادة بطرق ملتوية.

حظوظ عبدالرحمن في أن يصبح ولياً للعهد ويخلف شقيقه سلطان ضعيفة، فهناك منافسون له من بين الجناح الذي ينتمي إليه، أي من بين أشقائه، خاصة سلمان ونايف.

متعب وطلال

كلاهما من مواليد عام ١٩٣١م، وكلاهما يمكن اعتباره من جناح الملك عبدالله. الأول وزير الشؤون البلدية وشقيق مشعل كما ذكرنا آنفاً. لا يبدو أن لمتعب طمع في ولاية العهد، وينصب اهتمامه في أن يكون لأبنائه دوراً في إدارة دفّة الدولة. وأهم أبنائه منصور الذي يدير الوزارة من الناحية العملية تحت مسمّى وكيل وزارة، ويتوقع أن يكون له دور أكبر في المستقبل.

أما طلال فلا يخفي طموحاته في الحكم، أو على الأقل في تعديل النظام السياسي. وهو يطرح نفسه كـ (مثقف العائلة المالكة) وداعية (تحديث). وكان قد دعا في زمن غابر الى ملكية دستورية، ووضع مقترحاً لدستور. تولى منصب وزارة المالية في بداية الستينيات الميلادية، وقبلها كان سفيراً للسعودية في باريس. عارض أشقاءه الحاكمين، وأسس حركة الأمراء الأحرار، وعاش في المنفى برهة من الزمن، ثم قبل بعودة مشروطة بحيث لا يتدخل في الحكم، وربما لا يطالب بمناصب حكومية.

ظاهرياً فإن طلال لا يعلنها صراحة بأنه هو شخصياً يريد حكم المملكة السعودية، ولكنه يريد لأبنائه دوراً، وأن يترشحوا حتى لولاية العهد،


طلال: الوليد مرشحاً!

كما قال ذات مرة لإحدى القنوات الفضائية.

والأمير طلال يعتبر من جناح الملك، أو هو يعتبر نفسه كذلك. ومعروف عن طلال أنه شديد المعارضة ضد سيطرة الجناح السديري على الحكم والتفرّد به دون بقيّة أبناء الملك عبدالعزيز. ورأى - في مقابلات صحافية - أن سبب ما تعانيه المملكة من مشاكل متعددة يعود الى تفرد (فئة) بالقرار!

على الأرجح، سيكون لطلال دوراً بارزاً في الصراع على ولاية العهد، فهو من أقطاب الجناح

المنافس للجناح السديري، وسيدعم مرشح جناح الملك مقابل مرشح الطرف الآخر.

لطلال شقيق واحد هو الأمير نواف وهو أيضاً أكبر من أهم مرشحين في الجناح السديري (نعني بهما وزير الداخلية نايف، وأمير الرياض سلمان). فنواف من مواليد عام ١٩٣٣، وقد تولى رئاسة الإستخبارات خلفاً لتركي الفيصل بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٥، ولكنه أصيب بجلطة في الدماغ، فاستقال وطلب أن يكون ابنه عبدالعزيز ممثلاً له في هيئة البيعة، على أمل أن يحصل على شيء من كعكة الحكم التي يحتكر معظمها الجناح السديري.


مقرن: مرشح التسوية

بدر بن عبدالعزيز

وهو أحد أعضاء جناح سديري آخر، يشمل شقيقين آخرين هما: عبدالإله وعبدالمجيد، وأمهم هيا بنت سعد السديري.

هذا الجناح كان في فترة الثمانينيات أقرب الى الجناح السديري الحاكم، والذي كان رأسه الكبير الملك فهد قبل موته، وسلطان ـ ولي العهد ـ قبل مرضه. ولكن الملك عبدالله، ومنذ منتصف التسعينيات الميلادية الماضية، خاصة بعد إصابة الملك فهد بالجلطة، استطاع أن يستقطبه اليه بشكل شبه كامل.

ويعتبر بدر أكبر الأشقاء الثلاثة سنّاً، فهو من مواليد عام ١٩٣٢م، ويتولى نيابة الحرس الوطني منذ ما يقرب من أربعين عاماً. وبالرغم من أن دوره في الحرس ليس كبيراً، إلا أن مكانته من ناحية السنّ، ربما استطاعت دفع أحد أشقائه كمرشح لولاية العهد، إن لم يكن هو المرشح.

الملك عبدالله كان يعتمد على الأمير عبدالمجيد، أمير مكة، الذي توفي في العام ٢٠٠٧ بالسرطان. وكان من المتوقع أن يكون له دوراً كبيراً في رسم خارطة الحكم، ولو كان حيّاً فمن المحتمل جدّاً أن يكون أحد أهم مرشحي جناح الملك عبدالله لولاية العهد.

أما عبدالإله، فتولى إمارة عدد من المناطق، بينها القصيم والجوف، ثم ولسبب غير معلوم تمّ إبعاده، وقيل تبريراً لذلك أنه طلب أعفاءه ليتفرغ لأعماله الخاصة، ولكن الملك عبدالله عاد وقرّبه منه وجعله أحد مستشاريه.

من هنا فإن بدر وعبدالإله، وإن كان من المستبعد أن يطرحا كمرشحين لولاية العهد، إلاّ أن دورهما في ترشيحه سيكون مهمّاً.

قد تحدث بعض التسويات داخل جناح الملك عبدالله فيما يتعلق برئاسة الحرس الوطني فيما بعد، وليس مستبعداً أن يصبح ابن الملك (متعب) رئيساً رسمياً (كما هو فعلياً الآن) على أن تصبح نيابة الرئاسة في ذريّة بدر، وذلك في حال نجح جناح الملك في فرض مرشحه لولاية العهد.

مرشحو الجناح السديري

قلنا أن عبدالرحمن بن عبدالعزيز، نائب وزير الدفاع، يعتبر مرّشحاً ـ وإن ضعيفاً ـ لولاية العهد. وقد يكون همّه الأكبر: أن يصبح وزيراً للدفاع، إن فاته قطار ولاية العهد.

من تبقّى من الجناح السديري هم حسب ترتيب السن كالتالي: تركي، نايف، وسلمان، وأحمد.

تركي وأحمد ليسا مطروحين على قائمة الترشيح كولاة عهد، ولا كمسؤولين كبار من ذوي القيمة.

تركي من مواليد عام ١٩٣٢م، وكان نائباً لوزير الدفاع حتى عام ١٩٧٨م، حين أقيل بسبب زواجه من هند الفاسي، ومنذ ذلك الحين، استقرّ في هيلتون القاهرة، فأمضى ما يزيد على ربع قرن في ذلك الفندق ولازال. وتركي ليس مبعداً، بل اختار المنفى وطلّق السياسة، وانغمس في حياته الخاصة.

تقرّب الملك عبدالله منه يوم كان ولياً للعهد. واستطاع أن يكوّن علاقة وثيقة معه عبر ابن تركي الأكبر خالد. وكان الملك ولازال يثني على تركي، ويحتمل بشكل قليل أن يتدخّل تركي لصالح أحد من أشقائه، إذ من المعروف عنه أنه مستاءٌ جداً من المعاملة القاسية التي تلقاها من سلمان ونايف. ولكن من غير المستبعد أن يحصل الملك ـ ومن خلال هيئة البيعة ـ على صوت تركي في دعم مرشحه لولاية العهد، على أن يحصل خالد بن تركي على منصب ما في الدولة (أمارة منطقة مثلاً).

أما أحمد، فهو أصغر الأشقاء في الجناح السديري، وقد تدهورت مكانته بشكل متسارع خلال الخمس عشرة سنة الماضية، بعد أن أصبح ابن أخيه (محمد بن نايف) وكيلاً لوزارة الداخلية، وأخذ يديرها فعلياً بالنيابة عن والده نايف.

أحمد، من مواليد عام ١٩٤١، كان نائباً لأمير منطقة مكة، قبل أن يعيّن عام ١٩٧٥ ـ بعد موت الملك فيصل وصعود الجناح السديري ـ في منصب نيابة وزارة الداخلية ولازال في منصبه، وبصلاحيات تشريفية.

بقي نايف وسلمان، وهما أقوى مرشحين في الجناح السديري، بل ربما في مجمل أعضاء العائلة المالكة، لتولي ولاية العهد.

الجناح السديري يمكنه أن يختار مرشحاً وحيداً بعد وفاة سلطان: إمّا نايف غير المحبوب من الملك، أو سلمان. بمعنى يمكن لعبدالرحمن نائب وزير الدفاع ان يتنازل لأحد شقيقية الأصغر سنّاً، مقابل مكافأة ما له ولأولاده، مناصب وأموال.

وتبقى مشكلة هذا الجناح منحصرة في إمكانية تخطّي الأعضاء الأكبر سنّاً خاصة (مشعل وطلال) وإيجاد إجماع من بقية أعضاء هيئة البيعة يصطف وراءه.

لا تعوز الجناح السديري الحنكة والذكاء والإمكانات المالية والوظيفية الناشئة من كونه يقبض حالياً على زمام السلطة بشكل شبه كامل. وبالتالي فإن قادر من الناحية النظرية على توفير إغراءات لأعضاء هيئة البيعة أكثر مما يمكن للملك توفيرها.

يمكن لهذا الجناح أن يعطي امتيازات مالية أكبر، وهو جناح عرف عنه بالسخاء، كما بالنهب أيضاً (وهاب نهاب). اما الملك فأقلّ نهباً! ولكنه بمقاييس الأمراء (بخيل)! وهو قد قطع العديد من


بدر: مستقبل الأبناء

الإمتيازات المالية عن الأمراء بعد تولّيه الحكم، ما يحتمل معه أن بعضهم لن يقف معه، خاصة اذا كانت حظوظ هذا البعض من السلطة قليلة.

وفي المجال الوظيفي وتوزيع المناصب، فإن الملك قادر على الإغراء أكثر من الجناح السديري، إذا ما أحسن اللعبة.

فإبعاد الجناح السديري عن ولاية العهد يترتب عليه تغييرات كبيرة في المناصب، خاصة في تولي الأمارات، والإدارات المستقلة المرتبطة برئاسة الوزراء. ويمكن للملك ان يعد إخوته أو من

يمثلهم بالمناصب في حال اختاروا مرشحه.

بيد أن قدرة الملك على الحشد مشكوك فيها، بمعنى أنها لم تجرّب في الماضي، بعكس إخوته السديريين.

من جهة أخرى، فإن جناح الملك لا يمتلك مرشحاً واحداً، ولا يبدو أنه استقرّ على مرشح واحد حتى الآن.

وكل المرشحين ضعفاء وأعمارهم أكبر من نايف (مواليد ١٩٣٣) وسلمان (مواليد عام ١٩٣٦).

ولاة العهد (الشباب)!

نقول (شباباً) تجاوزاً. ونقصد بـ (الشباب) الجيل الثالث في العائلة المالكة، بعد جيل الآباء والأجداد، والذين يفترض أن ينتقل إليهم الحكم.

بديهي ان الحاجة الى انتقال السلطة لجيل جديد مسألة محسوسة ومعلومة. فجيل أبناء الملك عبدالعزيز الذي حكموا منذ وفاة ابيهم عام ١٩٥٣، أصبحوا من المعمّرين، ومع الزمن تقصر مدّة حكم كل واحد منهم، بحيث يصبح الفارق بين موت أحدهم والآخر ضئيلاً. وكما لاحظنا فإن أعمار عدد غير قليل من مرشحي ولاية العهد إما فاقت الثمانين أو ما يقرب من الثمانين عاماً. ما يعني أن الدولة ستصاب بكثير من الخضّات بسبب التغييرات السريعة في ملوكها، حتى أن بعض الباحثين الغربيين تحدث عن خمسة ملوك في خمس سنوات!

الجيل الثالث، أو ما يسمّى بجيل الشباب، ليس شاباً، فأكثر الفاعلين منهم تجاوزوا الستين عاماً، وبعضهم زاد على السبعين!

والسؤال الملح: هل يستطيع الملك عبدالله، سواء بالتوافق مع الجناح السديري أو عدمه، أن يفرض مرشحاً شاباً لولاية العهد من الجيل الثالث؟ وهل هو راغب في ذلك أصلاً؟ وهل دائرة أعضاء هيئة البيعة قادرة على توليد مرشح من هذا النوع، ومن سيكون؟

تتشكل هيئة البيعة الآن من ٣٣ أميراً، بعضهم يمثل نفسه (وهم جيل الآباء الحاكمين من أبناء الملك عبدالعزيز) وعددهم ١٥ أميراً، وبعضهم الآخر يمثل نفسه وأشقاءه (وهم حفدة الملك المؤسس) وعددهم ١٨ أميراً.

خمسة من هؤلاء الثمانية عشر، يتولون إمارات مناطق:

الشرقية، محمد بن فهد بن عبدالعزيز، ٥٩ عاماً، تولى أمارتها منذ ٢٤ عاماً ولازال!

- مكة المكرمة، خالد الفيصل، ٦٩ عاماً، تولى امارتها منذ ثلاث سنوات، وقبلها كان أميراً لعسير لمدة ٣٧ عاماً فقط!

- عسير، فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، ٥٥ عاماً، أصبح أميراً لعسير منذ ثلاث سنوات.

- القصيم، فيصل بن بندر بن عبدالعزيز.

- جازان، محمد بن ناصر بن عبدالعزيز.

ايضاً هناك من بين الثمانية عشر عدد من الأمراء ممن مارسوا تجربة ما في الإدارة وهم:

- محمد بن سعود بن عبدالعزيز، تولى رئاسة الحرس الملكي، ورئاسة الديوان الملكي، ثم وزارة الدفاع بداية الستينيات الميلادية في عهد والده الملك سعود وفترة صراعه مع أخيه الملك فيصل.

- طلال بن منصور بن عبدالعزيز، كان ئيساً لنادي الإتحاد الرياضي!

- عبدالله بن مساعد بن عبدالعزيز، كان رئيساً لنادي الهلال، والآن رئيساً للشركة السعودية لصناعة الورق.

- خالد بن سلطان بن عبدالعزيز، ٦٢ عاماً، قائد القوات الجوية.

- مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز، ٤٩ عاماً، محافظ مدينة جدة.

- فيصل بن ثامر بن عبدالعزيز، ٥٤، كان وكيل امارة مكة للشؤون الأمنية ثم عزله نايف.

رغم أن هذه الأسماء من جيل الأحفاد قد تلقت في مجملها تعليماً حديثاً، ورغم أنه بدء بتأهيل بعضها باكراً لتولي المناصب، إلا أنها جميعاً تلعب دوراً تابعاً لجيل الأعمام (أبناء الملك عبدالعزيز) فهم ليسوا محور السياسة، وإنما أدوات فيها. هم ليسوا صناعاً للسياسة، وإنما منفذون لها.

لا يوجد أحدٌ من هؤلاء يطمح الآن - فيما نعلم - لأن يخلف الأمير سلطان في حال وفاته ليحل مكانه في ولاية العهد. ويبدو أنه لازال مبكراً الحديث عن وجود تصوّر مشترك بين ابناء هذا الجيل، متفاوت الأعمار والمكانة والخبرة، فيما يتعلق بمستقبل المملكة وكيفية ادارتها. كما أنه من المبكر الحديث عن تبلور شخصية من بين هؤلاء يمكن الوثوق بها لتصبح ملكاً مستقبلياً.

وبالرغم من أن ١٨ صوتاً داخل مجلس هيئة البيعة تمثل أكثرية، تستطيع ان تستقطب آخرين من جيل الآباء والأعمام، إلا أن موازين القوى على الأرض لا تساعدهم في فرض مرشح لهم، فيما لو نجحوا - أصلاً - في الإتفاق على مرشح واحد. ما يعني أن معركة ولاية العهد القادمة هي معركة بين جيل الآباء، ويمكن في المستقبل أن تتحول الى معركة بين جيل الحفدة/ الشباب!

يبقى أمام هذا الجيل فرصة تقريب الحكم الى أقدامهم، في حال استطاعوا دعم مرشح تسوية بعيداً عن الإصطفافات المعتادة بين جناحي الملك والسديري.

واضح ان مرشحي جناح الملك ضعفاء، ولكنهم قادرون على منع الطرف الآخر من أن يفوز.

وواضح أيضاً أن مرشحي الجناح السديري القويين: نايف وسلمان، غير محبّذين من جناح الملك وآخرين.

ومع أن سلمان يحاول أن يطرح نفسه



تركي بن عبدالعزيز

كمرشح تسوية بين الأطراف، ولكن الآخرين لا ينظرون إليه كذلك.

الحل المتاح حسبما يرى البعض، دعم مرشح مقبول من الطرفين، وإن كان الطرفان لا يمحضانه كامل الثقة.

والأسم المطروح حتى الآن هو رئيس الإستخبارات مقرن بن عبدالعزيز.

مقرن لازال شاباً بالقياس الى إخوته الآخرين، فهو من مواليد عام ١٩٤٥م، أي أنه أكثر شبابية حتى من بعض أمراء الجيل الثالث. وحسب المحبذين لترشيحه، فإنه متعلم وخدم في العسكرية كونه حصل على البكالوريوس في علوم الطيران، والماجستير في العلوم العسكرية من بريطانيا، ولقد كان ينظر اليه واحداً من الأمراء الرواد في (سعودة/ نسبة الى آل سعود) القوات الجوية وحشد الأمراء فيها حتى يقطع الشك باليقين بأن لا تتحول الى وكر للتآمر والإنقلاب!

ومقرن فوق هذا جرب الإدارة وكان أميراً على حائل لمدة تصل الى عشرين عاماً، ثم أميراً للمدينة المنورة لخمس سنوات قبل أن يصبح قبل اربعة أعوام رئيساً للإستخبارات العامة.

بمقاييس آل سعود، فإن مقرن الذي لم ينخرط في الصراعات الداخلية للأمراء، أكثر حظاً في المنافسة، فإذا ما اصبح ولياً للعهد خلفاً لسلطان، فإنه في حال موت الملك عبدالله، أقدر على تحويل الحكم الى الجيل الثالث.

السعوديون المغرر بهم

صالح الطريقي

كل مرة يتم القبض على سعوديين في العراق أو أي مكان آخر مشبوه، تأتي عناوين الصحف متشابهة ومتطابقة إلى حد كبير "فصول جديدة في مأساة السعوديين المغرر بهم في العراق".

مع أن بعض هؤلاء يحملون شهادة " بكالوريوس"، أي هم أشخاص تجاوزوا "التغرير"، لأنهم ليسوا قصرا، ومن المفترض أنهم يملكون وعيا كافيا ليفرقوا بين ما هو خير وما هو شر، إلا إن كانت جامعاتنا لا تنتج عقولا تفرق بين الخير والشر؟

قد يبدو السؤال أشبه بإصبع اتهام موجه لجامعاتنا، وأن لا دخل لها في صناعة عقول واعية، أو هي لا تجعل العقول محصنة من هذا التغرير الذي يمارس على أبنائنا.

لا أحاول هنا أن أشير بإصبع الاتهام لجامعاتنا، وبالتأكيد لا أريد توجيه التهمة للإعلام، وأنه يضيف ضبابية على واحدة من أخطر أزماتنا، أو هو يخفي الحقائق باستعماله كلمة "المغرر بهم"، بقدر ما أريد تسليط الضوء على تلك الرؤية المعطلة والمعيقة والحاجبة لسبر أغوار المجتمع، وأعني رؤيتنا لأنفسنا بأننا ملائكيون، وأن لنا خصوصية تختلف اختلافا مطلقا عن باقي المجتمعات المتشابهة في أمور كثيرة، وإن بدت مختلفة بسبب عاداتها وتقاليدها.

عكاظ ٢٠٠٩/٣/٥

المتحدث الرسمي ينفي فقط!

فواز عزيز

الكل في وزارة التربية والتعليم يتكلم عن تحسين المستويات ولا أحد يفهم ما يقصدون، إما أن المتلقي لا يستوعب أو أن الملقي لا يفصح، أو أن الاثنين لا يعلمان شيئاً عن الموضوع!

لو أن باحثاً مهتماً بجمع الغرائب عمل على جمع ما تناقلته الصحف ووسائل الإعلام خلال فترة قصيرة من تصريحات لمسؤولي وزارة التربية والتعليم لألف كتاباً في التناقضات، وأجزم أنها ستضحك قراء الكتاب حتى الاستلقاء!..

وأغرب ما في الموضوع هو تعامل مشرفي منتديات الوزارة الرسمية مع انتقادات المعلمين والمعلمات أصحاب القضية لقرار التحسين، إن كانت الوزارة لا تستطيع حل المشكلة فتدع معلميها ينفسون عما في نفوسهم في منتدياتها لعلها تخفف عنهم.

الوطن ٢٠٠٩/٣/٥

الوطن أولاً

وليد سامي أبو الخير

..يقتات المتحيز الذي يقف مواقف غير صحيحة، إما بوعي منه أو بدون وعي، لأنه في الغالب يخجل من رفع شعار الطائفية بل هو ينفي وجودها في نفسه في حين أنه يتدثر بلبوسها، والعلامة البيّنة على مضامينه هي سطاحة بضاعته المعرفية المزجاة، فلا هو يعد من العامة ولا من الخاصة، فالأخيرون قد علمت حالهم، أما الأوائل فهم يعيشون في بيوت متجاورة، في منطقة واحدة، ويلبسون ملابس متشابهة، ويذهبون إلى أعمال متشابهة، وفي نفس أماكن العمل، ويذهب أولادهم إلى نفس المدارس، بل ويدعو بعضهم بعضاً في مناسبات دينية كإفطار رمضان وسحوره، وغداء الأعياد وما شابه، ويؤمون بيتا واحدا في الصلاة والحج، ويبتاعون من بعضهم البعض، في تجل واضح لتمظهر الإنسانية في أبهى صورها وأبسطها، وانبساط أساريرها على محيا الإنسان المسلم البسيط.

هذا هو (الوطن، نقيض الطائفية، فعندما يسود النظام الطائفي يغيب الوطن وعندما يفرض هذا –الوطن – نفسه تتوارى الطائفية) وهذا ما قاله الباحث وأستاذ التاريخ المصري « يونان لبيب »، أما الطائفية فهي حين تحل محل الوطن وتحتويه فإنها تضفي صفاتها وخصائصها و ولاءاتها عليه، إنها تنفيه إلى العدم لتشيِّد عدمها الخاص مكانه في هيئة حروب تدميرية عقيمة وإعادة إنتاج لحروب أخرى من ذات الطبيعة..

صحيفة اليوم، ٢٠٠٩/٣/٥

إلى المستمركين فقط!!

أ.د. سالم بن أحمد سحّاب

خبر (غير عاجل)، أوجهه إلى المستمركين (وفي رواية المتأمركين) من ذوي السحنة القمحية والعيون السوداوية الذين ما فتئوا يدافعون عن كل خطوة إسرائيلية مهما عظمت آثارها المدمرة على إخواننا في فلسطين، في حين يهاجمون كل ردة فعل عربية فلسطينية في حق عدوهم الأبدي مهما كانت بسيطة وصغيرة وذات آثار محدودة للغاية.

هؤلاء المستمركون المنبطحون لا يرون إلاّ ردود الفعل التي تنطلق من رجال المقاومة، في حين تنام عيونهم قريرة مع كل اعتداء يومي ترتكبه إسرائيل بحق إخوتنا في غزة والضفة والقدس وعرب الداخل.

ويل لهم مما ترى أعينهم، وويل لهم مما يكتبون!!

المدينة، ٢٠٠٩/٣/٤

لماذا فصل الإمام وباركنا لغيره؟

أحمد صالح حلبي

قد يكون هذا هو الواقع الذي بتنا نعيشه خلال الفترة الحالية فمن يحملون المؤهلات المزورة أو المدفوعة الثمن أصبحوا يحتلون المقاعد الأمامية وتظهر كلماتهم عبر الصحف المحلية مسبوقة بحرف الـ (د) دون أن يجدوا من يسألهم عن مصدر هذا الحرف.

وبين ما أقدم عليه هذا الإمام وأولئك الذين نراهم ونسمع أخبارهم ونشاهدهم عبر وسائل الإعلام فإننا نسأل لماذا فصل الإمام من عمله وانهالت كلمات التهاني والتبريك لغيره ممن لم يسعوا إلى كسب ثقة الناس بل سعوا لخداعهم بورقات يجهلون مضمونها.

إن كلاً منهم زور وخدع المجتمع بشهادات علمية لايستحقها لكن الفرق بينهم افتضاح أمر الإمام واستمرار خداع الآخرين.

إن معاقبة الإمام لا تعني الوقوف الواضح أمام المخادعين فهناك كثيرون مثله يعيشـــــون بيننا ولم يجدوا من يؤنبهم وليس يعاقبهم

الندوة، ٢٠٠٩/٣/٤

كي يروا بعضهم.. شرط الحرية

عبد الله المطيري

في ظل هروب الحرية واختفائها من المجال العام في بلد ما فإن الرؤية تنخفض بشكل كبير جداً لدرجة أن الإنسان لا يرى الآخرين من حوله بل لا يرى نفسه ذاتها باعتبار أن الحرية هي الشرط الذي يجب أن يتوفر كي نرى بعضنا البعض. للأسف أن المساحة التي يعبّر الإنسان فيها عن نفسه هي مساحة محكومة بقانون عام تاريخياً غابت عنه الحرية كثيراً..

مسرحنا، حياتنا العامة، هو مسرح الأقنعة والستر والإخفاء إنه مسرح منخفض الإضاءة إلى حد كبير ووحدها الحرية يمكن أن تمثل الإضاءة التي تكشف أن الأقنعة متشابهة وأن الاختلاف غير موجود، أي أن الأفراد غير موجودين، وحدها الحرية تستطيع أن ترفع الأقنعة لنبدأ نتعرف على بعضنا من خلال اختلافنا وتنوعنا وتعددنا. لنكتشف أننا لا نشبه بعضنا ولكننا يمكن أن نحب بعضنا ونعيش مع بعضنا.

حتى على مستوى الحراك الفكري في المجتمع، فإذا لم تكن التيارات والتوجهات الفكرية تتمتع بأجواء من الحرية العالية فإنها لن تعبّر عن حقيقتها وبالتالي ستبقى غير حقيقية ولن تستطيع التيارات الفكرية التواصل مع بعضها تواصلا حقيقيا بدون أن تشعر بأنها حرة وتستطيع أن تعبّر عن نفسها بدون خوف.

إذا كان الأفراد يمرضون فإن المجتمعات بكاملها تمرض أيضا والعلاقة بين الأمرين متبادلة، فمرض الأفراد ينتج مرض المجتمع والمجتمع المريض ينتج باستمرار أفرادا يحملون نفس المرض. ومشكلة مرض المجتمع أنه يصبح هو الوضع الطبيعي ويكفّ الغالبية عن الوعي بأنه مرض، بل إن الأمراض قد تصبح مع الوقت تعبيراً عن الهوية والذات.

الوطن، ٢٠٠٩/٣/٤

عار الثقافة

نوير الشمري

عندما تتقاطر وفود المثقفين اليوم إلى الرياض لحضور مهرجان الجنادرية ومعرض الكتاب الدولي فإن هذا يعني أن العاصمة السياسية لبلادنا غدت منارة للثقافة العربية...

لكن المثقفين السعوديين يضعون أيديهم على قلوبهم خوفا من تهورات متشددين مندفعين يريدون فرض وصايتهم على الفكر وتحديد ما يجب أن يقرأه السعوديون وفق وجهات نظر فردية منغلقة. فيتحول معرض الكتاب إلى مسرح لإبراز التشدد السعودي يلوك قصصه العالم كله..

إن من الجدير التساؤل اليوم هو لو أن أياً من السلطات منعت كتابا من التداول أو البيع في معرض الرياض الدولي للكتاب، فما النتيجة؟ الجواب أن القارئ يستطيع تزويد دار النشر ببريده الإلكتروني وتسليمهم قيمة الكتاب ليصل إلى حاسبه الشخصي في نفس المساء. بينما يلحق عار النيل من الحريات العامة والتضييق على الثقافة بالمعرض والبلد الذي يستضيفه.

الوطن ٢٠٠٩/٣/٤

الإصلاح يبدأ من هنا

أمل زاهد

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون هناك إصلاح دون تجديد وإصلاح الخطاب الثقافي الديني،..ولذلك لدينا تحديثات دون حداثة، وإجراءات معطوبة خاوية من الجوهر والمعنى المبنية عليه!

دون تجديد الخطاب الثقافي الديني السائد وغربلة مفرداته وفصل الديني عن العرفي، والتأكيد على التعددية وتقبل الآخر المختلف، وعدم إعطاء فهم أحادي للدين صفة الحقيقة المطلقة، ستبقى الأحوال على ما هي عليه! وسنعاني من التشدد والتنطع المولدين للتطرف..

..سيكون هناك كل يوم ألف (حليمة) تعاقب لكونها امرأة، وينظر لها بعين الشك والريبة إذا ما ألقت التحية على زميل لها أو قريب غير محرم أو شكرته على صنيع قدمه لها! وسيكون هناك ألف امرأة مسنة تجلد ويشهر باسمها لمجرد تقبلها لزائر في عمر أحفادها جاء ليتصدق عليها أو يعطيها ما تقيم به أودها!..

الوطن، ٢٠٠٩/٣/٨

الحاجة إلى إعادة تأهيل رجال الهيئة

مها فهد الحجيلان

من المهم أن يتم تأهيل رجال الهيئة بشكل محترف بحيث يفهمون ماهية التصرفات المشبوهة والاختلاف بينها وبين تلك المقبولة اجتماعيا حسب تلك الفروقات الاجتماعية بين الناس...

يحتاج رجال الهيئة والأمن المتعاونين معهم لإعادة تأهيل وصقل في فن التعامل مع الناس على اختلافاتهم الفكرية والعرقية والدينية والمذهبية والاجتماعية، وكذلك من المهم أن يفهموا الفرق بين أفكارهم وفلسفتهم الشخصية في الحياة وبين دورهم الأمني سواء في جهاز الهيئة أو كرجل أمن..

الوطن، ٢٠٠٩/٣/٨

عضو هيئة الإرهاب

فارس بن حزام

ما يجري اليوم من فيضان الفتاوى التحريضية، يشبه كثيراً ما عاشته البلاد في العقود الثلاثة الماضية. فتاوى مباشرة، ومواقف سياسية تتدثر بعباءة الدين، سعى أصحابها إلى الكسب الجماهيري، والتمدد في أرجاء البلاد، واليوم لم تتغير إلا الأسماء فقط.

المؤسف أكثر، أن التكفير والإرهاب الفكري واستغلال الدين ومشاعر الجمهور، يختتم فيه مطلقها بالقول إنه عضو هيئة تدريس. فقط لمجرد انه عضو هيئة تدريس، ومحتسب غير رسمي في الطرقات، يملك هذه الحقوق كلها في التنكيل بمخالفيه الفكريين، دون حسيب أو رقيب.

لا مبالغة في القول، فمعظم السير الذاتية للإرهابيين وأعوانهم متوفر للمتابع. يمكن مراجعتها وتفحصها جيداً، ليكتشف، من يبذل يسير الجهد، أن عشرين شخصاً من أصل المائة، على أقل تقدير، في عام واحد، كانوا من الفئة الداشرة وتحولوا إلى فئة الإرهاب داخل الجامعة.

الرياض، ٢٠٠٩/٣/١٠

رجاءً !! أنقذونا من مجالسنا البلدية

شلاش الضبعان

هناك أحاديث تنطلق من هنا وهناك أنه سيتم التمديد لأعضاء المجالس البلدية في المملكة أربع سنوات جديدة!!

أرجوكم ثم أرجوكم رحمة بهذا الوطن، ورحمة بالمواطن، ورحمة بأعضاء المجالس البلدية أنفسهم ألا تحطموا هذه الانطلاقة، وتوقفوا هذه المشاركة!! هناك أخطاء في التجربة الأولى، نعم!! ولا شك، لذلك دعونا نصحح أخطاءنا ونتعلم من تجاربنا لنأخذ بيد وطننا نحو المكانة التي يستحقها.

..فشلنا في اختيار البعض، وأعمتنا المجاملة والتعصب والحمية، فقدمنا من لا يستحق التقديم عندما صدقنا وعود السمن والعسل، ومخططات زحل والمريخ، أخطأنا في هذه الثقة!! لذلك امنحونا الفرصة لنجعل هذا المتنكر لناخبيه عبرة لكل من بعده..!! هناك مجالس متعثرة، بسبب النزاعات المتتابعة بين الأعضاء أنفسهم أو بين الأعضاء ومعالي الأمين أو سعادة الرئيس، أعطونا الفرصة لنعيد تشكيل هذه المجالس بأصواتنا، فنقول عفواً معالي الأمين!! عفوا سعادة الرئيس!! لقد أخطأتم في تقدير حجم الدور الرقابي للمجلس.

اليوم، ٢٠٠٩/٣/١٢

من الوهن الى الإستقرار

إستراتيجية بقاء العائلة المالكة في السعودية

د. مي يماني

ترجمة: زكي فلاته



تعرض هذه الورقة نظرة مسهبة داخلية في التاريخ وتفاصيل السياسة الملكية لآل سعود، وتفحص العوامل التي تشكّل وتعرّف طبيعة الإنتماءات القبلية في الدولة السعودية الحديثة للمطاوعة والمفتين الوهابيين. وتناقش أيضاً صراعات السلطة الداخلية بين السديريين السبعة المعروفين ومنافسيهم على العرش وتداعيات النظام وتدشيناته على السكّان بصورة إجمالية. النفط، سياسة السلطة، التحالفات مع الولايات المتحدة والوسيلة والتجهيزات الخاصة للسيطرة النابعة من نجد تمثل عوامل في نظام قام بتهميش قطاعات هامة في المجتمع بدءً بسكّان الحجاز الى الشيعة في المنطقة الشرقية الذين قد/وقد لا يفيدون من تأثيرات الطفرة السكانية والبطالة المرتفعة التي تتصادف مع الزيادة غير المسبوقة في عدد المتنافسين على حكم قائم على (رعاية الحرمين الشريفين).

وكيما يكون النظام السعودي مستقراً وأن يبقى على قيد الحياة محلياً ويعمل إقليمياً، هناك أربعة شروط ضرورية لا بد أن تتحقق: أولاً: يجب أن تحافظ العائلة المالكة على وحدة داخلية تامة، والتأسيس لوضوح وشفافية في نظام التوارث الخاص به. ثانياً: لابد من تقديم أيديولوجية متماسكة ومقنعة. ثالثاً، لابد أن يكون حيوياً من الناحية الاقتصادية، نفط في المدى القصير، وتنوّع اقتصادي في المستقبل. رابعاً، لا بد من السيطرة على المجتمع بصورة فاعلة عبر مؤسسات الدولة.

المتنافسون على العرش

بقي الحكّام السعوديون موحّدين منذ تأسيس مملكتهم التي أسبغوا عليها إسمهم - السعودية في عام ١٩٣٢. الانقسامات الداخلية في أكبر عائلة حاكمة في العالم تعتبر ميزة دائمة في السياسة السعودية. مهما يكن، فإن التمايزات الحالية تهدّد الاستقرار المستقبلي للمملكة. والسبب في ذلك يعود الى أن زيادة حجم ما يقرب من ٢٢ ألف عضو تجعل من مسألة التوارث ذات طبيعة إشكالية أكثر من المعتاد بفعل المجابهات الفرقية المتزايدة والعدد المتعاظم من المتنازعين المحتملين على العرش. علاوة على ذلك، فإن الخط الثمانيني للوارثين للملك الحالي المسن عبد الله يشبه السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفييتي، حيث كان يرث قائد عليل آخر في السلطة، وهي تركيبة وضعت لحكم قصير. ويشعر كثير من السعوديين بنمط مماثل من استمرار عدم الثبات والقيادة المتزعزعة.

إن تاريخ هذه العائلة المالكة المهيب مشدود بمنافسة قاتلة في داخلها على العرش. فقد كان على مؤسس المملكة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي حكم من ١٩٣٢ الى ١٩٥٣ أن يزيل حق أبيه في الحكم، ومن ثم استبعاد واحتواء طموحات أخوته الخمسة، وعلى وجه الخصوص أخيه محمد الذي حارب معه خلال معارك الفتح التي وهبت الحياة للدولة. فقد شكّل أبناء عم عبد العزيز تهديداً إضافياً لإستراتيجيته في التوارث التي ركّزت على دور أبنائه كملوك مستقبليين (Attar n. d., p;٣٤ ؛Al-Rasni n. d., p ٣٠؛ Sadiq ١٩٥٦، p. ٣٠).

لدى الملك عبد العزيز ٤٣ ولداً، مقام كل أمير منهم يتحدّد من خلال قبيلة الأم وتحالفه مع أمراء آخرين. كانت زيجات عبد العزيز تستهدف حصرياً وغالباً تعزيز السلطة وسط القبائل المختلفة في الجزيرة العربية. وكلما كانت قبيلة الأم أشد قوة، كلما حظي الإبن بنفوذ ومقام أكبر. السلطة جماعية على أساس تحالف الأشقاء، وأكبره من حيث الأهمية كان الذي تشكّل من الأخوة السبعة المولودين من زوجة الملك عبد العزيز حصة بنت أحمد السديري، والذي أصبح إبنها الأكبر فهد ملكاً (حكم في الفترة ما بين ١٩٨٢ - ٢٠٠٥). في مقابل ذلك، فإن السلطة قد تتم بصورة جماعية ولكن في دائرة أصغر، ولكنها أجنحة ذات حيثية معينة مثل جناح الملك خالد (الذي حكم في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢)، الى جانب شقيقه محمد (أبو الشرين)، وكلاهما من إم واحدة يقال لها جوهرة بنت مساعد الجلوي. أو، وأخيراً، قد تكون السلطة جماعية كما في حالة حكم سعود (في الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٦٢)، التي تضم فيصل بن تركي (إبن شقيقه) وقد تولى وزارة الداخلية في عهد الملك سعود. وكانت أمهم وضحاء بنت محمد بن عقاب، وتنتمي إلى قبيلة قحطان.

وهناك من يفتقر لأخ شقيق مثل فيصل (الذي حكم في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٧٥)، وأمه كانت طرفه بنت عبد الله آل الشيخ. وكان فيصل مدعوماً من قبل المؤسسة الدينية التي يرأسها آل الشيخ وأحفاد محمد بن عبد الوهاب. إلى جانب ذلك، فقد سعى فيصل الى سلطة عبر دعم سديري لافت تعزّز بزواجه من إمرأة سديرية.

عبد الله، الملك منذ أغسطس ٢٠٠٥، هو الآخر يفتقر لأخ شقيق. وأمه الفهدة بنت العاصي بن شريم، وتنتمي الى قبيلة شمر. ونجح عبد الله في تجميع عدد كبير من الأمراء المهمّشين والمقصيين وغير الراضين عن طريقة التوارث التي تحصر تداول السلطة بين الأخوة السديريين واحداً تلو الآخر. وكان لسيطرته

على الحرس الوطني عامل أساسي أيضاً.

قام الملك عبد العزيز باحتلال وتوحيد جزء كبير من الجزيرة العربية وتحييد والسيطرة على أبناء عمومته وأخوته، بما يمكنه من عملية توارث للسلطة واضحة وغير متنازع عليها. على كل حال، لم يقدر على حفظ التماسك بين أبنائه (Aba al-Nasr ١٩٣٥) . وكانت كلماته الأخيرة لأبنائه، ملك المستقبل سعود والثاني في خط التوارث فيصل، الذين تنازعا مع بعضهما لاحقاً: أنتم أخوة، توحّدوا). ولكن، فإن أمنية والدهم ذهبت هباءًا (Foreign Office document ١٩٦٨).

أزاح فيصل أخاه غير الشقيق بعد صراع شرس، شمل معارضة الأمراء الأحرار والتهديد باستعمال الحرس الملكي.

المعركة السياسية بين الأخوة في العائلة المالكة دام حتى سنة ١٩٦٤، حيث أصدر العلماء الرسميون برئاسة آل الشيخ فتوى بدعم فيصل، نتجت عن منفى رسمي لسعود وموته في اليونان سنة ١٩٦٩.

وبعد عشر سنوات من توليه الملك، تم اغتيال فيصل سنة ١٩٧٥ على يد إبن أخيه فيصل بن مساعد، في عملية ثأرية. ومنذ ذلك الحين، أصبح الفرع السديري في العائلة المالكة الفريق المهيمن، خصوصاً وأن وارث فيصل، خالد كان عليلاً تاركاً السيطرة السياسية لأخيه غير الشقيق فهد، الأكبر في جناح السديريين. وحكم فهد مدة ٢٣ عاماً، وهي أطول فترة لملك سعودي.

ومنذ موت فهد، تقلّص الجناح السديري إلى ما يعرف بـ (الثالوث) ممثلاً في ولي العهد سلطان، وهو أيضاً وزير الدفاع، والأمير نايف، وزير الداخلية، والأمير سلمان، حاكم الرياض. وصار يعرف هؤلاء الأمراء الثلاثة وأبناؤهم البارزون والطموحون بـ (آل فهد). وقد تم تقويض اعتلاء عبد الله العرش في ٢٠٠٥ بفعل القوة السديرية في سياق الصراع المتواصل على السلطة، حيث حكم التوارث مازال غامضاً والقادم في خط التوارث غير ثابت. علاوة على ذلك، فقد بدّل عبد الله قوانين التوارث، وبذلك جعل الأمور أشد غموضاً وغير قابلة للتنبوء أكثر من أي وقت مضى. لقد أثبتت سلطة عبد الله بأنها قاصرة عن تعيين نائب ثان في خط التوارث، والذي كان تقليداً معمولاً به منذ عبد العزيز الذي وضع أساساً يمكن بموجبه التنبوء بما سيأتي في عملية التوارث.

وفي سبيل قطع الطريق على تداول السديريين للسلطة فيما بينهم، أوجد عبد الله هيئة البيعة، وهي مجلس عائلة شديد الغموض(Al-Rashid ٢٠٠٦). يشبه هذا المجلس مجلس فاتيكان الكردينالات، ولكن القيود هنا لا تقوم بالكامل على العمر ولكن على روابط الدم العائلية، وتشمل الأبناء الباقين من عبد العزيز وأبناء أخوته الأموات. على سبيل المثال، من بين الأعضاء في المجلس أبناء الملك فيصل المعروفين بآل فيصل، وهم: سعود، وزير الشؤون الخارجية، وتركي رئيس مؤسسة الملك فيصل، والرئيس السابق للاستخبارات العامة وكذلك السفير لكل من المملكة المتّحدة والولايات المتحدة، وخالد، أمير مكة المكرمة والأمير السابق لمحافظة عسير. ويعرف عن أبناء فيصل بالمحافظة على تحالف والدهم مع الجناح السديري في الوقت الذي يعملون بصورة وثيقة مع الملك عبد الله، وخصوصاً في قضايا السياسة الخارجية.

إن مسألة نجاح أو فشل مجلس وراثة عبد الله في تعطيل المجموعة السديرية يتوقف على طول مدة بقاء وزير الدفاع وولي العهد سلطان على قيد الحياة، البالغ من العمر ٨٤ عاماً. وفي حال موت الملك عبد الله أولاً، فإن الجناح السديري سيمارس ضغطاً وشراء الخصوم في سبيل تأمين عودتهم الى العرش. ومن المؤكد، فإن وزير الداخلية، الأمير نايف، سديري يبلغ من العمر ٨٠ عاماً، سيبرز في حال تحقق هذا السيناريو، سوياً مع ضمانة مكانة سلمان، أمير الرياض، سديري، في خط التوارث.

وفيما أراد عبد العزيز تأمين الحكم لأبنائه على حساب أخوته، فإن لدى الأمراء الكبار طموحات لأبنائهم أيضاً. ولذلك، فإن سلطان يرجّح خالد، نائب وزير الدفاع. في الوقت نفسه، فإن إبنه الآخر بندر، رئيس مجلس الأمن الوطني والسفير السابق في الولايات المتحدة، يحمل طموحات واضحة. وقد جرى تأهيل إبن نايف، محمد، كيما يصبح الرجل الثاني في وزارة الداخلية. إبن الملك عبد الله، متعب يدير الحرس الوطني، رغم كونه تحت رئاسة الملك. كذلك الأمير طلال، الذي تم استبعاده من عملية التوريث، عبّر بصورة علنية عن حق إبنه الوليد بن طلال كيما يكون ولياً للعهد.

وبالرغم من إبداع عبد الله في عملية التوارث، فليس هناك ما يضمن قدوم حاكم مؤثر. ولكن، فإن قصة صراع آل سعود على الوراثة لا تشيع خلف الأبواب المغلقة. لقد فتح الإنترنت نافذة على كل المؤامرات، الطموحات، الصفقات المزدوجة داخل العائلة المالكة.

العروة الوهابية

يقيم الحكّام السعوديون مشروعيتهم على (رعاية) الأماكن المقدّسة، وكما هو الحال بالنسبة للأحزاب الشيوعية في تمثيلها للطبقة العاملة، يزعمون بكونهم الممثلين والمدافعين عن العقيدة. إن حقيقة كون النظام يستمد سلطته الدينية من الوهابية، المذهب السني الضيق والصارم، يحدّ من مشروعيته الشعبية وسط مجتمع تعدّدي لا ينتمي الى العقيدة الوهابية. وعلى أية حال، يعتقد قادة المملكة بأن السيطرة على مكة والمدينة هي مبرر كاف للحكم التسلّطي، وليس هناك حاجة لتمثيل شعبي أو ديمقراطية من أي نوع. وإقليمياً، تبقى المشروعية الدينية مورد تساؤل بفعل العقائد الضيقة والدفاعية للنظام، بالرغم من رعاية الأماكن المقدّسة.



فيصل: استيعاب حذر

في الواقع، يبدو واضحاً بأن الصراع على سيادة العالم الإسلامي هو في طريقه الآن للبروز، وأن الدولتين المنغمستين في هذا الصراع هما إيران والسعودية، الممثلين لمذهبين متنافسين للشيعة والسنة وكلاهما توسّعيان. إن الرغبة النهائية للقادة السعوديين ـ الوهابيين، هي حماية وتطوير أيديولوجيتهم السياسية الدينية، والحصول على قيادة العالم الإسلامي. فقد كان لدى كل منهما نفوذ مالي لفعل ذلك: ففي السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، أنفق الملك فهد أكثر من ٧٥ مليار دولار على تمويل المدارس، والجميعات الخيرية، والمساجد في الخارج (Bronson، ٢٠٠٦، p. ١٠).

وفي ظل هذا الانفجار الوهابي، فإن التعددية الإسلامية وثقافة التنوّع الديني قد جرى قمعها بصورة متعمّدة. وكان انتزاع مكة من الحكم الهاشمي سنة ١٩٢٦، جاء بعبد العزيز ليحكم مملكة الحجاز وسلطنة نجد حتى سنة ١٩٣٢.

وخلال هذه الفترة، كان النظام السعودي واثقاً بأنه قادر على إعادة تشكيل الإسلام على صورته، وإقصاء مدارس الفكر الإسلامي السني غير المتوافقة معه، وكذلك المذاهب الشيعية من المسجد الحرام (Yamani ٢٠٠٦) ، فقد وضع الحكام السعوديون نهاية للنشاط المعروف بإسم (حلقات العلم) المماثلة للمناظرة الدينية المفتوحة والتي مثّلت تعدّدية الدين. لم يعد مسموحاً بالتنوّع والمناظرة الآن. وبدلاً من ذلك، فإن الوهابية القهرية كانت تمسك

بزمام السيطرة الفاعلة. فقد ضربت الوهابية طوقاً محكماً على عملية التحديث السياسي. فهناك خصومة عميقة بين الوهابية والديمقراطية، وهي متجذّرة في أيديولوجيتها. ومن حيث المبدأ، يقف العلماء الوهابيون ضد الإصلاح الديمقراطي، استناداً الى اعتقادهم في عصمة وثبات التفسيرات الوهابية للنصوص الإسلامية والبيعة المطلقة للحاكم.

إلى جانب ذلك، فإن الوهابية مذهب أقلية، سواء في السعودية أو في العالم الإسلامي بأسره، فيما تلمح الديمقراطية الى توزيع السلطة عبر ترتيبات مؤسساتية، وخصوصاً حق الاقتراع والانتخاب، الذي يكفل شكلاً ما من حكم الأغلبية. لا يعني ذلك أن النظام السعودي ـ الوهابي غير قادر على تبني أشكال من الحكم الديمقراطي. ولكن الشكل ذاته غير هام وفارغ المضمون. وكيما يحوز النظام على رضى الولايات المتحدة ودعواتها للديمقراطية بعد حرب العراق سنة ٢٠٠٣، وحتى لا تبدو متخلّفة عن الدول العربية الأخرى في هذا المجال، أجرت انتخابات بلدية سنة ٢٠٠٥، فكانت جزئية وخاضعة تحت السيطرة، وبالتالي بلا نتيجة، بما يعكس نزعة الحكم التسلّطي لتضليل الإصلاحات الإنتخابية في سبيل تشديد قبضتها على السلطة (Al-Hassan ٢٠٠٦، pp. ٩٨-٩٩).

وكان نجاح الإسلاميين قد تمّ بصورة متعمّدة من قبل النظام السعودي، الذي تغيا تحذير الولايات المتحدة بأن الإصلاحات الإنتخابية غير مرغوبة في المدى الطويل. وفي غياب إنتخابات حرة وعادلة وتنافسية حقيقية، فإن حصة الوهابيين في السلطة كحكّام مشاركين في النظام الملكي السعودي تبقى عالية بالقياس الى ضآلة حصتهم في مجال التنوع السكاني في السعودية. يضاف إلى ذلك، فإن التحالف بين آل سعود والمؤسسة الدينية الوهابية يخترق النظام.

تسيطر المؤسسة الوهابية على النظام القضائي، ومجلس هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة للإفتاء والدعوة والإرشاد، ووزارة الشؤون الإسلامية، ومراكز القيادة العليا لمجلس الإشراف الدولي على المساجد، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتشمل الأخيرة المطاوعة، التي يرأسها وزير في الحكومة. كما يسيطر الوهابيون على التعليم الديني بكل مستوياته، والذي يشكّل نصف مناهج التعليم في المدارس، والجامعات الإسلامية في مكة، والمدينة، والرياض، ووزارة الحج، ووزارة الأوقاف الإسلامية. إلى جانب ذلك، لديهم نفوذ على وزارة المالية عبر السيطرة على مؤسسة الزكاة، ويسيطرون على مجلات، ومحطات إذاعية، ومواقع على الإنترنت، ويزاولون سلطة من نوع ما على المؤسسة العسكرية عبر التوجيه الديني. يضاف إلى ذلك، يمثّل الوهابيون أكثر من ٥٠ بالمئة من أعضاء مجلس الشورى، الذي يرأسه رجل دين وهابي.

فهذه المؤسسة الدينية القوية تعمل على تعطيل الإصلاح. وفيما أعلن الملك عبد الله عن إصلاحات قضائية في أكتوبر ٢٠٠٧، فإن ثمة مؤشراً ضئيلاً على أن أجندته ستقيم حكم القانون غير الشخصي. على النقيض، فإن إجهاضات منظّمة فادحة للعدالة تتواصل بوتيرة متسارعة، ما يرغم عبد الله على تدخل لطيف بإصدار العفو عن الضحايا عبر مراسم ملكية (Yamani ٢٠٠٧).

في حقيقة الأمر، يخضع النظام القضائي، الذي كان يدار منذ عام ١٩٨٣ من قبل الشيخ صالح اللحيدان، تحت السيطرة الكاملة من قبل المؤسسة الدينية الوهابية. فجميع القضاة البالغ عددهم ٧٠٠ قاضياً هم وهابيون، وأن وزير العدل هو دائماً عضو رئيسي في التراتبية الوهابية. وتخضع المحاكم كل القرارات القضائية لتفسير ضيق وانتقائي للقرآن والسنة، يقوم فقط على تفسير العلماء الوهابيين والفكر الإسلامي الحنبلي. وحتى إصلاحات عبد الله غير البارعة واجهت مقاومة عنيدة ومؤثّرة من اللحيدان وأعضاء كبار آخرين في المؤسسة الدينية. ومنذ البداية، كان التحالف الوهابي القوة المشرعنة لآل سعود، ولكنه يبدو اليوم عبئاً.

وتاريخياً، عزّزت مداخيل النفط قوة سيطرة الحكام السعوديين على العلماء الوهابيين، وخصوصاً في دفع ثمن الفتاوى التي تدعم مصالحهم السياسية. على سبيل المثال، عقب الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠، أصدر أعلى سلطة دينية في وقته، الشيخ عبد العزيز بن باز فتوى تشرعن الحماية الأميركية للسعودية. إضافة الى ذلك، وصم بن باز صدام حسين بـ (الكافر). وبعد عام، أبدى تأييده لاتفاقيات أوسلو للسلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في الواقع، أصبحت الوهابية السعودية منذاك مدمنة أكثر من أي وقت مضى على النفط، حيث أن ارتفاع الاسعار قد عزّز من قوة السيطرة داخلياً والدفع لناحية تصدير العقيدة إقليمياً وأماكن أخرى من العالم، جزئياً عبر مواقع على الانترنت وقنوات تلفزة فضائية مموّلة بسخاء وتدار مالياً من قبل الملك والأمراء السعوديين الآخرين. فالفتاوى الحصرية قابلة لأن تصدر أربع وعشرين ساعة، وسبعة أيام في الأسبوع (Yamani ٢٠٠٦)



فهد: رائد تنجيد الدولة

على المستوى المحلي، تستهدف الفتاوى الحماية ضد التهديد الذي تطوّر منذ حرب العراق سنة ٢٠٠٣ والذي يشكّله الوهابيون المتطرفون والعنفيّون، الذين يعرّفون بـ (الفئة الضالة)، وإقليمياً ضد التمدّد الشيعي النابع من إيران عبر العراق وصولاً إلى حزب الله في لبنان.

وتبدو السعودية منغمسة في السياسة الطائفية، وقد أثبتت الطائفية بأنها أداة سياسية مؤثّرة في الماضي. على أية حال، فإنها الآن سيف ذو حدّين، وضمنياً تشكّل تهديداً للوحدة الوطنية والأمن في السعودية. لدى الوهابيين السعوديين رؤية خاصة عن الإسلام حين تقارن بنظام إيران. فقد أدار الوهابيون السعوديون السياسة السنيّة، ومن خلال دعم حماس، والإخوان المسلمين، تبقى السعودية في حالة عزلة ذاتية بفعل التعصب الوهابي.

في مقابل هذه الخلفية، فإن الرواية السعودية للقيادة والسيطرة الإسلامية متشظيّة بدرجة كبيرة، حيث تمنح العولمة بروزاً لمزيد من التعقيد. وقد حصل آل سعود على القيادة والبروز بسبب الثروة النفطية والسيطرة على الأماكن الإسلامية المقدّسة، ولكن الإنتشار الواسع للإعلام الجديد والتدفّق الحر للناس والمعلومات لفتت إنتباههم، حيث أن من شأن الإعلام أن يكشف عن تصدّعات روايتهم على المستويين المحلي والإقليمي على حد سواء. إن التعقيد والطبيعة المتغيّرة لمشهد المنطقة، وللتهديدات والتحديات تجعلها جميعاً أشدّ إلحاحاً بأن يقتنص الحكام السعوديون الفرص لتجديد استراتيجيات البقاء السياسي.

خرافة النفط

تعتبر السعودية أكبر منتج للنفط في العالم، بإحتياطي يصل إلى ٢٦٧ مليار برميل في ٢٠٠٦، بناء على مجلة النفط والغاز. القدرة الإنتاجية الثابتة حالياً هي ١١ مليون برميل يومياً، مع انتاج نفطي فعلي وصل مؤخراً عند ٩,٥ مليون برميل يومياً. على أية حال، فإن القدرة الاحتياطية للمملكة تبقى مورد جدل. وبحسب مراقبة الطاقة الدولية، فإن الانتاج النفطي السعودي قد يصل وشيكاً إلى حدّه الأقصى، إن لم يكن قد حصل ذلك بالفعل (Simmons

(Foster ٢٠٠٨ ;٢٠٠٥).

فيما قدّر آخرون بأن الإنتاج السعودي قد يتجه نحو فترة من الإنخفاض المستمر (Simmons ٢٠٠٥; Walker ٢٠٠٨).

في غضون ذلك، فإن الزيادة في أسعار النفط منذ سنة ٢٠٠٢ قد منح النظام السعودي أمداً جديداً في الحياة، بما يعزّز سيطرة آل سعود على الأجهزة الأمنية والعسكرية وتدعيم قدرتهم على شراء المعارضة المحلية وتطوير مصالحهم على المستوى الدولي. فقد تم استخدام المال النفطي من قبل النظام كسلاح ضد التهديد الأيديولوجي ـ الديني، سواء الإسلام السياسي السني أو الإسلام الشيعي.

لم يسهم النفط في الموارد الإقتصادية لآل سعود فحسب، ولكنه أيضاً عزّز من السياسية الخارجية السعودية وموقعها كقوة إقليمية. وبالرغم من تطوير بدائل للهيدروكربونات، فإن من المحتمل أن يواصل النظام السعودي الإفادة في المديات الإقتصادية والاستراتيجية فيما يتواصل إرتفاع الطلب على الطاقة العالمية. في الواقع، وبحسب تقرير منظمة الطاقة العالمية، فإن الطلب على الطاقة العالمية من المقدّر له أن يرتفع بنسبة تصل إلى ما يربو عن ٥٠ بالمئة بين الآن وسنة ٢٠٣٠.

تضاعفت أسعار البترول أربع مرات منذ ٢٠٠٢ ووصلت الى ١٠٠ دولار للبرميل في فبراير ٢٠٠٨، ما مكّن الملك عبد الله من رفع مرتبات موظفي الدولة بنسبة ١٥ بالمئة، وتقديم ٥ آلاف بعثة دراسية في الخارج، وخصوصاً في الولايات المتحدة، وصيانة البنية التحتية القديمة. وتشمل خطط عبد الله الطموحة بناء أكبر معمل للبتروكيماويات في العالم في فترة قياسية كجزء من مبادرته التي تقدّر قيمتها ٥٠٠ مليار دولار لبناء مدن جديدة، وخلق فرص عمل وتنويع الإقتصاد (Miicawwad ٢٠٠٨).

الطفرة النفطية الحالية وهبت الملك عبد الله فرصة لتنفيذ استراتيجيته. ولذلك، فإن ارتفاع سعر النفط هو، من جهة ما، خبر جيد. تشمل خطط عبد الله تدشين (جبيل ١١) الذي يقدّر له أن يجذب مشاريع صناعية تصل قيمتها الى ٢١٠ مليار ريال سعودي وتوفير ٥٥ ألف فرصة عمل.

لم تنجح الأموال المصروفة حتى الآن في تحسين الخدمات العامة لغالبية السكّان، الماء، الصرف الصحي، الكهرباء، التعليم، والتجهيزات الصحية مازالت في حالة سيئة للغاية ومترديّة. وفي الماضي، تحوّلت هذه المشاريع المهولة الى (الفيلة البيض) بدلاً من المساهمة في تطوير وتحديث الإقتصاد. فقد أصبحت نزيفاً دائماً في الموارد، التي، ربما، قد تترك أثراً ضئيلاً، طالما بقيت أسعار النفط مرتفعة، ولكنها ستكون مورد ريبة أكبر في حال انهيار الإسعار.

ولسوء الحظ، فإن ارتفاع أسعار النفط يقدّم أيضاً موارد لخصوم الملك. وكما يقال في السعودية (كلما زاد المال زاد الفساد). وهناك أيضاً توتر إجتماعي متصاعد، ينبعث من التوزيع غير العادل بدرجة كبيرة لمداخيل النفط. يذهب تسعون بالمئة من وظائف القطاع الخاص للأجانب. وتخفي التركيبة القمعية للمجتمع سخطاً شعبياً هائلاً ومسائل حول زعزعة الإستقرار (Foster ٢٠٠٨).

أسعار النفط غير مستقرة ولا يمكنها التعويض عن الإصلاح الفعلي. وأن الموجة النفطية تشتري تبعية الناس وتؤخر المطالب السياسية، ولكن ارتفاع أسعار النفط وحدها لا يمكن أن يحل مشاكل البطالة. وفي ضوء الطلب المتزايد على العمالة في المملكة، فإن الإعتماد على العمالة الأجنبية عامل رئيسي في البطالة. وهناك عدم تطابق بين التعليم وحاجات الإقتصاد الوطني (UNDP ٢٠٠٣).

تغييرات هامة في النظام التعليمي عامل حاسم وكذلك التحول من سياسة التمييز القائمة على المذهب، القبيلة، الجنس. يوقد النمو السكاني الضغوطات المحلية والسياسية من أجل الاصلاح.

النظام التقليدي المتوارث يبدو واهناً ليس حيال الارتياب المتأصل النابع من الاعتماد على مداخيل النفط فحسب، ولكن أيضاً حيال الإنفجار السكاني مصحوباً بالحاجة الى تخفيض البطالة. يصل سكان المملكة حالياً الى أكثر من ٢٢ مليون (بمن فيهم الوافدون)، فيما يشكّل من هم تحت سن الخامس عشرة ٥٠ بالمئة من السكان الأصليون، ولابد من استيعابهم اقتصادياً وسياسياً (Ministry of Economy and Statistics ١٩٩٩).

المجال الملكي هو الآخر في حالة تمدّد بوتيرة متسارعة، بمعدل يصل إلى أمير مقابل ألف من المواطنين (مقارنة بأمير إلى خمسة مليون على سبيل المثال في المملكة المتحّدة). وقد ضاعف ذلك التحدّي على إدارة الإمتيازات الأميرية، مثل المرتبات وطلبات العمل. على سبيل المثال، فإن امتيازات الأمير تشمل وظائف مدى الحياة، والهيمنة على الخدمة المدنية والتي تمكّن الأمراء من الحصول على عقود وتلقي عمولات علاوة على مرتّباتهم. الأمراء، وخصوصاً المهمّين منهم، يخوضون المنافسة أيضاً ضد التجّار المحليين من أجل الحصول على عقود تجارية. ويطالب الجيل الجديد في السعودية بحقوق المواطنة بخلاف الرعايا الخاضعين المستسلمين في الماضي.

التبعية القائمة على مداخيل النفط تخضع للتعديل والتغيّر. فالكويت، التي تحوز على ١٠ بالمئة من نفط العالم، مثال على الدولة الريعية التي بدأت تجربة ديمقراطية تمنح حرية للصحافة، وزيادة في المشاركة السياسية، والخيار الإنتخابي. وتترك هذه الإصلاحات تأثيرات على البلدان الخليجية الغنيّة بالنفط، والتي تُحكَم أيضاً من قبل أمراء وشيوخ. وعليه، وبينما خدم المال النفطي الملكية السعودية الشمولية على حساب الديمقراطية، فليس بالضرورة أن يكون عائقاً أمام التغيير (Yamani ٢٠٠٦).

الملكيات، عبر العصور، كانت تحوز على استراتيجيات بقاء ناجحة. وقد انفتح معظمها لجهة استيعاب الطبقات الوسطى الصاعدة، التي يمكن أن لها أن تصبح مصادر تحدي، كما يمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، في ملكيات المغرب، الأردن، وأخيراً البحرين.

أمريكا: الراعي المزعزع

النظام السعودي منقسم، ومشروعيته تحت وطأة المسائلة، وتوتراته الطائفية في حالة تصاعد، وبالرغم من طفرة أسعار النفط التي مضت، فإن البيئة تبدو ثورية بدرجة كبيرة. والحقيقة أن كلاً من الأعمدة الثلاثة للدولة السعودية والنظام التي تمت مناقشتها آنفاً غير مستقرة بصورة أصيلة، وأصبح كلا منهم مصدر إستياء معضود بالتحالف الأميركي ـ السعودي ما يجعل النظام السعودي يبدو ضعيفاً وتابعاً.

الدعم الخارجي الذي تقدّمه الولايات المتحدة يجعل السعوديين العاديين يتساءلون ما إذا كانت الدولة ـ السعودية ـ مستعمرة أميركية. وبوجوه عدّة، ونتيجة للرابطة الأميركية، فإن النظام يراهن في بقائه وسلطته على الضرورة الدولية، أكثر من من اعتماده على المشروعية المحلية. ومنذ الامتياز النفطي الأول للشركات الأميركية في ١٩٣٣، تنامت القوة الأميركية لتصبح الضامن الرئيسي لكل من الثروة النفطية واستقرار النظام (Sampson ١٩٧٥).

إلتزام الولايات المتحدة بتقديم الدعم للبنية التحتية، وخصوصاً الحضور العسكري الأميركي منذ ١٩٤٥ في الظهران، بالقرب من حقول النفط في الدمام ـ نبّه الحكام السعوديين لأمنهم الإقليمي. وكفلت الولايات المتحدة بقاء المملكة في وجه التهديدات الخارجية. وقدّمت الدعم لمحاربة الأعداء بالنيابة في اليمن منذ ١٩٦٤ وحتى ١٩٦٧(Safran ١٩٨٨، p. ١٤٠).

فقد بلغت المبيعات العسكرية للسعودية خلال السبعينيات من القرن الماضي ٥ مليارات دولار، وفي ١٩٨١، عقب الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، باعت الولايات المتحدة السعودية أسلحة متطورة تكنولوجياً تقدّر بمليارات الدولارات، شملت طائرات إف ـ ١٦ المقاتلة وطائرات الأواكس (Safran ١٩٨٨، p. ٣٢٨).

لقد عمت النفقات العسكرية العالية الأمن السعودي، ولكنها كانت أيضاً وسيلة لحماية الروابط مع الولايات المتحدة والمحافظة على النفوذ السعودي

في واشنطن. وفي نهاية المطاف، على أية حال، فإن الحضور العسكري الأميركي الكثيف في المملكة يؤخّر تنمية جيشها الأصلي. في الحقيقة، إن المشكلة الرئيسية للمملكة هي النقص المزمن في اليد العاملة، حيث يبلغ تعداد القوات المسلحّة السعودية ٢٠٠ ألف جندي فقط في ٢٠٠٥، بما يشمل الحرس الوطني. يميل النظام السعودي للإعتماد على الضمانات الأمنية الأميركية أكثر من اعتماده على شعبه، وتولي ثقة خاصة بالولايات المتحدة في مجال تطوير الجيش والاستخبارات العسكرية ضد الإنقلابات.

وبحسب عقيدة صنّاع السياسة في الولايات المتحدة بأن توضع الثروة السعودية الهائلة في مجال العمل، يقوم النظام بتدوير مداخيل النفط عبر استثمارات في أميركا من خلال مشتريات السلاح، وقروض للمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن رغبة الرياض في استثمار مداخيلها في قضايا مدعومة من الولايات المتحدة أكسبها موقعاً تفضيلياً معتبراً في واشنطن، ولكن جلب لها الإنتقادات من قبل السكان السعوديين. وكذلك، كانت السعودية ترغب في زيادة إنتاجها النفطي لدعم المصالح الأميركية.

وعلى أفق واسع، فإن اعتماد الحكام السعوديين على الدعم الخارجي قد حصّن نمطاً تاريخياً من المشاريع الوطنية الواضحة في مجال السياسة الخارجية ـ التي انعكست مؤخراً في جهود المملكة للتوسط في قضية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، أكثر من إدراج مصالحهم في تنمية الوطن. لقد أنجب ذلك ضغوطات داخلية لصالح تقوية السلطة المتجذّرة محلياً والهادفة إلى تحقيق فكرة الدولة ـ القومية، والتي تتمظهر في مجتمع تعددي حيث الإعتراف المؤسسي بالتعددية وتوجيهها عملياً.

على سبيل المثال، يعتقد كثير من السعوديين أن العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتخحدة لا تخدم المصالح الوطنية للمملكة في المدى البعيد، كونها تحرف الموارد عن الإستثمار الداخلي والمعدّات العسكرية ويتم دفعها لتغطية نفقات الحضور العسكري الأميركي في المملكة لسنوات عديدة ـ حتى عام ٢٠٠٢. ليس لدى مثل هؤلاء المثقفين إعتراض على الحماية الأميركية للنظام السعودي، ولكنهم يتطلّعون لكسر الرابط بين الدفاع عن السيادة الدولية والقمع الداخلي بإسم (محاربة الإرهاب). وقد تم اعتقال عديد من الإصلاحيين في فبراير ٢٠٠٧ بتهمة تمويل الإرهاب، ومازالوا دونما تمثيل قضائي، وهو تكتيك مكّن، جزئياً، صنّاع السياسة في الولايات المتحدة الذين تجاهلوا الانتهاكات ضد العدالة بإسم الأمن (Human Rights Watch ٢٠٠٧).

نجاحات القمع، الممكن بواسطة الإدراك المعمّى بأن السعودية مجتمعاً متجانساً أكثر من كونه موزائيك من مجتمعات ـ يعرف عنها القليل ـ تطالب بالإعتراف.

إستخدام التنوّع

في الحقيقة، إن التباين الإجتماعي ـ الثقافي في صميم مسألة استقرار النظام السعودي. فقد ساهم اعتماد النظام على مداخيل النفط في إيجاد طبقة وسطى أصبحت، في وجه ما، مصدراً أساسياً للضغط الإصلاحي. على أية حال، وكظاهرة تاريخية واجتماعية، فإن بروز طبقة وسطى سعودية لا يمكن مقارنته بالتطور السياسي التاريخي من حيث الأهمية. على النقيض من ذلك، يبدو صحيحاً الكلام عن (الطبقات الوسطى) التي لا يزال بروزها الملازم مصحوباً بخلافات ذات طابع إثني وثقافي بما يعزز تراتبية سياسية صارمة تبرّ الحالة الإجتماعية ـ الإقتصادية.

وداخل هذه التراتبية، فإن النجديين القادمين من مسقط رأس آل سعود يتمتّعون بوضعية متميّزة، بينما لا يشمل ذلك الحجازيين في مكة والمدينة إلا بصورة جزئية، فيما يتم، عملياً، اقصاء الشيعة في المنطقة الشرقية وأيضاً القبائل الجنوبية في عسير، وخصوصاً الاسماعيلية. وبالنظر إلى تباين مصالح هذه الجماعات، فإن أفراد الطبقة الوسطى لديها لا يمثّلون جبهة موحّدة ضد النظام. على المقلب الآخر، تجعل النزعات الإنفصالية القائمة على هذه الانقسامات الهوية الوطنية السعودية واهنة.

وفيما ينظر الى الدولة السعودية من قبل البعض على أنها مستعمرة من منظور العلاقات الدولية، فإن النظام على المستوى المحلي يشبه سلطة استعمارية، تحكم المملكة من منطقة نجد المركز. فقد اكتسبت سياسة تنجيد الدولة قوة خلال الثمانينات، وقد قيل بأن التمثيل النجدي ابتداءً من مجلس الوزراء ووصولاً الى المؤسسات العامة والمجالس المحلية، إلى ٨٠ بالمئة. ولذلك تشعر قطاعات أخرى من السكان بالإغتراب، وغير ممثّلة بدرجة كافية، بما يعزز ضعف المشروعية الداخلية للنظام.

ونتيجة لذلك، فإن بروز طبقة وسطى مدعومة إقتصادياً، مترافقاً مع تواصل القمع، التمييز، وعداوة الأقليات ومجموعات أخرى مهمّشة سياسياً، قد يؤدي إلى التفكّك.

في الوقت الحالي، الشيعة هم المجموعة التي تمثل التحدي الأكبر لآل سعود، حيث يشكّل الشيعة ٧٥ بالمئة من سكان المنطقة الشرقية، منطقة إنتاج النفط الرئيسي في المملكة، خصوصاً وأن التحاقهم السياسي بالعراق وبمجموعات شيعية أخرى في المنطقة قد ازداد قوة.



عبد الله: مبادرات بلا نتائج

وفيما لا يزال ممكناً العمل على الهوية الوطنية السعودية من خلال الاعتراف بالتنوّع الديني والقبلي في البلاد، فإن ذلك يتطلب في نهاية المطاف من آل سعود الموافقة على شكل ما من التمكين السياسي للشيعة وكذلك الجماعات السياسية المهمّشة. بعد ذلك كله، فإن رد فعل الشيعة الموهّنين كان البحث عن روابط سياسية ودعم من قبل الحركات الشيعية السياسية. ولذلك، فإن خيار الحكّام السعوديين فيصلي فإما تمكين الشيعة، داخل النظام، أو رؤيتهم وهم يزدادون قوة بفعل تحالفاتهم الخارجية. ليس ذلك مجرد تهديد نظري، بالنظر إلى أن حدود اليوم مائعة ما يسهل اختراقها.

ولحد الآن، لم يبد الملك عبد الله أية إشارة على إيجاد سياسة استيعاب تستهدف الشيعة. وحتى الإشارة الرمزية، التي قد تتمثل في تعيين وزير شيعي ـ مثلاً ـ لم يتم تقديمها. عبد الله غير قادر على وقف محطات التلفزة الفضائية الوهابية من القدح في ما تعتبره (هرطقات) الشيعة، أو المئات من المواقع الوهابية على شبكة الإنترنت من الدعوة الى استئصال نهائي للشيعة. فثمة (توجيه ديني) قد بلغ مداه يقترح قتل المسلمين الشيعة، يمنح ثواباً أكبر في الجنة من ثواب قتل المسيحيين أو اليهود.

وبدلاً من تغيير سياسي فاعل، فإن استراتيجية عبد الله هي إزالة الضغط السياسي: تقديم تنازلات كافية لإرضاء الفئات المخفّضة والمحبطة وتنفيس الضغط من أجل الإصلاح. حتى الآن، يبدو أن الملك عبد الله يبني تحالفاً سياسياً مركزياً معدّاً للتوفيق بين المطالب من أجل الإعتراف بالتنوّع والقمع السعودي بإسم الإنسجام والوحدة الوطنية. يستطيع الملك عبد الله ومعسكره تطبيق، بصورة صارمة، سياسة اللبرلة السياسية وتخفيف الضغط ـ بمنح الشعب السعودي مزيد من حرية التعبير والتأثير على الحكومة.

على أية حال، وبدلاً من ذلك فإن وقت الملك ومحازبيه يتم استهلاكه في المعارك والخلافات الداخلية داخل عائلة آل سعود وشركائهم في الحكم الوهابيين. في هذا الصراع، لابد أن تكون الوهابية ضعيفة مقابل الضغط الشعبي من أجل الإصلاح. وتقدّم التجارب الديمقراطية في قطر، الدولة الوهابية الأخرى في الجزيرة العربية، رواية مقابلة، يخشاها بوضوح علماء الوهابية في السعودية، ولذلك يقولون بأنه في حال قبل الوهابيون بالتدابير الديمقراطية، فإن الوهابية سترغم على تغيير مواقفها ومبادئها الإرشادية.

وذات الشيء، في الكويت والبحرين، فإن السلفيين قد أصبحوا أكثر اعتدالاً نتيجة مشاركتهم في برلمانات هذه الدول، حيث إن عليهم العمل جنباً إلى جنب الشيعة ووزراء إناث. وجدير بالذكر أن السلفيين في البحرين والكويت إلتحقوا بالبرلمان بعد أن ضمنوا رخصة/ إجازة من أعلى سلطة وهابية، أي الشيخ عبد العزيز بن باز وخلفه الشيخ عبد العزيز آل الشيخ. فالرخصة مؤشر على أنه بينما يعارض الوهابيون السعوديون الديمقراطية في بلادهم، يمكن أن يكونوا براغماتيين حيال الإصلاح السياسي بالنسبة لمن هم في الخارج، ولكن ليس في الأرض السعودية، حيث تؤدي إلى إضعاف السلطة الوهابية.

وحقيقة الأمر، ليس الدين الذين يعيق الإصلاح الديمقراطي ولكنه التلاعب من ناحية الحكم التسلطي. في المنطقة، وفي السعودية خصوصاً وحصرياً، يمثّل المطاوعة، وموظفو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (يد الله) وهم فوق القانون. ولكن الغضب الشعبي على الممارسات الوحشية مؤشر على الضغوط من أجل الإصلاح. ومنذ مايو ٢٠٠٧، نفّذ المطاوعة هجوماً عدوانياً، واقتحام المنازل واحتجاز أفرد لعدّة أيام، وتعذيب بعضهم وضرب آخرين حتى الموت. وكان للمطاوعة تأثير سلبي على التجارة والسياحة، فهم يجوبون شوارع المملكة في سيارات حكومية للبحث عن الأجانب الآثمين. وآل سعود غير قادرين على أو لا يشاؤون إيقاف العنف المدعوم من الدولة، والذي ينظر إليه كثير من السعوديين على أنه شكل من أشكال الإرهاب الرسمي.

وفي رد فعل على المطالب الجديدة من قبل أساتذة سعوديين لتقديم المطاوعة للعدالة، أعلن الأمير نايف، في مقابل ذلك، عن تأييده لهم، وربط مهمّتهم بمحاربة الإرهاب.

ويتم تقديم الإسلام نفسه، وبصورة صريحة، من قبل الوهابيين السعوديين على أنه عقبة أمام الإصلاح. وأن الاستراتيجية تقوم على خلق انطباع وسط السكان السعوديين بأن البلدان الأخرى التي شرعت في الإصلاح الديمقراطي تختلف جذرياً، لأنها لا تتحمل مسؤولية رعاية مكة والمدينة. وعليه، من هذا المنظور، فإن الإصلاح السعودي يجب أن يفحص ويدار بعناية كيما يتوافق مع الوضع الفريد لدولة معمّدة بهذه المسؤولية المهيبة.

وعليه، فإن الدفاع عن الإسلام يحول دون تحديث النظام التعليمي وتأسيس مسليّات إجتماعية مثل السينما ونوادي للشباب. ولكن، فإن المطالب من أجل إصلاح النظام التعليمي يعبّر عنها السعوديون، بمن فيهم العائلة المالكة. ففي مقابلة تلفزيونية مع الأمير محمد بن عبد الله الفيصل على قناة (العربية) انتقد بشدّة المنهج السعودي الذي (يخرّج الإرهابيين)، وأنه ليس ملائماً بأي شكل من الأشكال. وبالمثل، تم توجيه النقد للبعد الطائفي في النظام التعليمي خلال جلسة من جلسات (الحوار الوطني) الذي رعاه الملك عبد الله سنة ٢٠٠٤ وفي الصحف المحلية.

يتأكد ذلك من خلال استمرار مقاومة السعوديين غير الوهابيين مثل الحجازيين والشيعة لدغمائية الدولة. على أية حال، لم يشكّل هؤلاء حتى الآن حركات معارضة مفتوحة أو هامة. وذلك عائد الى سياسة الخوف الراسخة. فقد عانى الشيعة من التقهقر منذ أن تم قمع انتفاضتهم من قبل الجيش وقوات الأمن السعودية سنة ١٩٧٩. ولحد الآن فإن قياداتهم تميل الى الحوار مع النظام (Ibrahim ٢٠٠٧).

من اللافت، أن حركات المعارضة المنظّمة ليست محصورة في الجماعات المستبعدة. وفي واقع الأمر، برزت الآن حركات معارضة بين النجديين أنفسهم، ومنذ حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، بدأ جيل جديد من الوهابيين الراديكاليين مثل جماعة الصحوة في مسائلة مشروعية المؤسسة القديمة وفق معاييرها واشتراطاتها (Teitelbaum ٢٠٠٠).

وبعض هؤلاء قد تم احتواؤهم من قبل النظام، بعد الإفراج عنهم من السجن فيما غادرت مجموعات أخرى البلاد وأسّست لها قاعدة للنشاطات في لندن.

وبات مشتركاً بالنسبة لكل الجماعات المتباينة الموجة المتصاعدة من الإعتراضات على شبكة الانترنت كمؤشر ثابت على تنامي السخط العام قبالة العلماء الوهابيين الرسميين، وتبذير المال السعودي، والنظام القضائي الفاسد. وفي حال واصل النظام قمع حقوق، وعقائد، وثقافات غير النجديين، قد يشكّل البعض جماعات معارضة خاصة به.

في الوقت نفسه، فإن تشكّل هويات ثقافية قوية بين الجماعات القبلية، والاثنية، والمذهبية والمناطقية في رد فعل على التحالف الأميركي ـ السعودي فلن يكون ذلك وحده مصدر الضغوطات الرئيسية التي تواجه النظام، فهناك أيضاً خطر تداعي سياسة النظام في تصدير الاسلاميين المقاتلين الى افغانستان والعراق.

منذ سنة ٢٠٠٤، أصبح كثير من الجماعات القتالية فاعلة داخل المملكة، مفيدة من الفاصلة بين اللهجة الدينية والواقع السياسي، والتي تشمل تبذير المال النفطي على أطماع شخصية. وبالرغم من أن السلطات السعودية كانت ناجحة في قمع (هجمات الإرهابيين)، فإن بعضها كان مثيراً للإنتباه. في أبريل ٢٠٠٧، أعلنت وزارة الداخلية عن اعتقال ١٧٢ إرهابياً، كانوا يستهدفون مهاجمة مبان حكومية رسمية ومنشآت نفطية، بما قد يعتبر أكبر تهديد للنظام السعودي منذ عقود (الحياة ٢٠٠٧).

في واقع الأمر، فإن الخطة قد تكون محاولة إنقلابية، حيث أن ٦١ شخصاً من المعتقلين كانوا، كما يُعتقد على نطاق واسع، على صلة بشخصيات عسكرية، بمن فيها كولونيلات وجنرالات (وهي حقيقة ليست مذكورة بصورة مباشرة في البيانات الرسمية). وكان من بين المعتقلين طيارون سعوديون جرى تدريبهم في الخارج، وكان هدفهم السيطرة على قواعد عسكرية، وخصوصاً القاعدة الجوية في الظهران (الحياة ٢٠٠٧).

سياسة الخوف

الاستعمار الداخلي للدولة السعودية، كنوذج مؤسسي يخدم مصالح جزء صغير فقط من المجتمع، يلمح إلى الحاجة الى تأمين الإحترام العام أكثر من الموافقة. في سبيل الدفاع عن هذا النموذج في مواجهة الضغط المتنامي من أجل إندماج وطني متزايد، سعى النظام لتنفيذ ثلاث تكتيكات تستهدف قمع المعارضة وفعالية المجتمع المدني، وهذه السياسات هي: الضم، الاحتواء، الخوف والقمع.

سياسة الضم

نجد تستعمر النظام الإداري للدولة والمؤسسة العسكرية. الجيش، القوة الجوية والحرس الوطني هي نجدية حصرياً. ويعتقد المراقبون السعوديون بأن من بين خمسة طيارين في القوة الجوية، هناك ثلاثة أمراء من آل سعود. وقبل الثمانينات من القرن الماضي، كان يترأس القوة الجوية الحجازيون. ولكن بعد سلسلة محاولات إنقلابية مجهضة في الستينيات وفي فترة السبعينيات شاركت فيها أعداد صغيرة من الشخصيات الحجازية الإدارية والعسكرية، تم اعتقال المتورّطين في تلك المحاولات فيما تم استبدال آخرين بعد إحالتهم على (التقاعد المبكر)(Lackner ١٩٧٨؛ Yamani ٢٠٠٤)

علاوة على ذلك، فإن فرض المعايير الثقافية والعادات النجدية التي تشمل الفصل التام بين الجنسين قد جرى تطبيقها بالقوة. وتشمل هذه القوانين قضايا الزي والمجال العام. ومنذ سنة ١٩٤٠ وحتى الخمسينيات الميلادية من

القرن الماضي كانت الصفقة بأن تشارك الجماعات الأخرى مثل الحجازيين في المشروع الوطني ولكن هذه المشاركة السياسية والاقتصادية عنت جحود تمايزهم الثقافي. وعلى سبيل المثال، لابد أن يرتدي كل الرجال الزي السعودي النجدي وليس زيهم الخاص في حال أرادوا الحصول على وظيفة. وعليه، فإن الحكام السعوديين عمّموا بصورة فاعلة زيهم المناطقي. والنساء اللاتي لم يرتدن قط النقاب الأسود الصارم لابد أن يتبنين الزي السعودي في حال مغادرتهن المنزل.

وجرى تقديم العون لهذه التشريعات بواسطة التأييدات الرسمية وإلزمات المطاوعة وكذلك النظام القضائي ونظام التعليم الديني. مهما يكن، فإن أهمية الهوية القبلية والمذهبية تضع حدوداً على هذا التكتيك. في واقع الأمر، وبالرغم من الضغط الرسمي الشديد على التوافق العام، فإن التمايز الثقافي والمناطقي حافظ على توكيده في الممارسات التي تتم في المجال الخاص (Yamani ٢٠٠٤).

الإحتواء

الاعتراف الرسمي بالتعددية الثقافية حصل في دوائر معينة. وقام الحكّام النجديون في أوقات باستيعاب الحجازيين في الحكومة، رغم أن ذلك كان يتم بثمن، أي التوافق الخارجي، على سبيل المثال، في قضايا اللباس. على أية حال، لم يكن هناك ثبات في هذه العملية: فقد يتم استيعاب الناس ثم يتم إقصائهم في ظروف متغيّرة. وخلال عهد الملك فيصل، على سبيل المثال، تركّز الإستيعاب حول تمهيد السبيل الرسمي أمام الناس الذين هم مفيدون للنظام.

فقد تعرّف الملك فيصل على خبرة وكفاءة المتعلّمين في الحجاز وجلبهم الى الجهاز الاداري للدولة. وقد توقفت هذه المقاربة في أواخر السبعينيات، بفعل تغيّير الملك فهد في السياسة التي تركّزت على السعودة، والسلطة المطلقة للحكّام السعوديين، وخصوصاً الملك وأشقائه ـ السديريين. وقد تزايدت أيضاً قوة حلفاء آل سعود، المؤسسة الوهابية. وكانت سياسة فهد تقوم على حقيقة أن ينمو الفضاء الرسمي من الخريجين النجديين الجدد جنباً إلى جنب الأمراء القدامى الين بقوا في مناصبهم الوزارية مدة ٤٠ عاماً.

الملك عبد الله حسّاس إزاء الحاجة للاستيعاب في سبيل ضمان هدوء المحترفين، حيث يكون الكتّاب وأساتذة الجامعات وذوو الطموح السياسي على نظام الدفع ـ سياسة يطلق عليها بعض السعوديين شكل من أشكال الرشوة. علاوة على ذلك، فإن الأثرياء قد يتزايدوا من حيث العدد، ولكن سيسمح لهم بعلاقات استزبان مع العائلة المالكة.

وتواصل السعودية حيازة أكبر مؤسسة إعلامية مسيطر عليها في المنطقة، ملحقة بملكية مباشرة أو غير مباشرة وتدابير إدارية صارمة. لجنة الرقابة مع ممثلين من مختلف الوزارات الحكومية يراقبون كل المطبوعات المحلية والأجنبية (Amin ٢٠٠١،p.٢٧).

والسكان المنصاعون لأوامر الدولة يرسمون خطاً للديناميكية المتوقّعة لعلاقة آل سعود برعاياهم الذين أسبغوا عليهم إسمهم. مهما يكن، وكيما يحافظ آل سعود على موقع مهيمن في روايتهم التاريخية، لا بد أن يدمجوا ويستوعبوا الروايات المنافسة. وهذا يتطلب درجة معينة من المرونة، أي قانون أعط وخذ، والرغبة في الانخراط في حوار مع الضعفاء والأصوات الأقل قوة. رواية جديدة كهذه تتطلب مفهوماً منقّحاً للإسلام والسعودية، أي معنى تعددي للإسلام، ومعنى تعددي للهوية السعودية.

وهناك اتجاهان محتملان أمام النظام: الأول، قمع وهابي للإصلاح، والآخر إنفتاح على إسلام متنوّع، وسعودية استيعابية. ويستدعي الإتجاه الثاني تجنيب/ تحجيم نفوذ الوهابيين. إن هيمنة الرواية السائدة تبدي تصلّباً وهزالاً، لكونها متجمّدة من حيث الزمن وغير قادرة على التعديل والإبداع في رد فعل على الحاضر المتغيّر. وعليه فإن علاقة آل سعود برعاياهم قد لا تكون محتملة كما يبدو، وأن أية انكشاف مفاجيء أو مقصود للفاصلة بين الظهور والواقع ـ وهو محتمل بدرجة كبيرة، إلى الحد الذي تقوّض ثقافة الإعلام العولمي السياسات الهادفة إلى تعزيز العزلة ـ وقد تتسبب في تصدّعات عميقة في بنية النظام. ويعتمد الموقع المهيمن لآل سعود على المحافظة على وحدة الهدف بدرجة معينة. ولكن تشوّه وعدوانية مهمة ترويض الإعلام يهدد بتعرية خواء النظام.

الإقصاء والقمع

سياسة فرق تسد السديرية تكفل بأن الناس غير قادرين على تطوير معارضة وطنية. وقد شكّل المهنيون المتعلمون السعوديون من كل ركن في هذا البلد تحالفاً للضغط من أجل الإصلاح في يناير ٢٠٠٣. وشملت مطالبهم حقوقاً سياسية ومدنية، ومساواة بين الجنسين، ومحاسبة الحكومة، وإجراءات ضد الفساد، وتوزيع عادل لموارد الدولة، وإيجاد محكمة دستورية عليا، ونظام قضائي مستقل، وفوق ذلك، تنظيم سلطة المؤسسة الدينية الوهابية لإرغامها على التوافق مع حكم القانون. ولكن هذا التحالف تم حلّه من قبل الأمير نايف، وزير الداخلية، الذي أمر باعتقال وحبس قادته.



إبن سعود: من الأبناء الى السديريين

إن التهديد المفروض من قبل التحالف قابل للاستيعاب، بالنظر الى اعتماد النظام على خصومة مرتبّة بين الجماعات الإثنية والمناطقية. في حقيقة الأمر، أثبت آل سعود بأنهم ماهرون في إدارة درجة العداوة بين الوهابيين، الشيعة والحجازيين وكذلك بين المحافظين والليبراليين، الى الحد الضروري لبقائهم وعدم السماح لهم بأن تتطوّر الى حد اندلاع حرب أهلية. ويراقب النظام بحذر الصراع بين الجماعات ويحافظ على التوتر الحيوي، فيسكب ماءً أو زيتاً على الحريق حين تتطلب الأوضاع ذلك. وتطبّق قوى الأمن والمخابرات سياسة الخوف. وعليه، فإن الشيعة الذين يزورون مكة يتحاشون لقاء الحجازيين النافذين خوفاً من أن يتم اكتشافهم ومعاقبتهم من قبل السلطات.

إمكانية الإصلاح

كل شيء لابد أن يتغيّر في السعودية، وعليه لا شيء سيتغير. فقد عنى (Giuseppe di Lampedusa) مؤلف الرواية الشهيرة (النمر) سنة ١٩٥٣ بأن التغيير السياسي الجاد يمكن أن يتم بالمحافظة على التقاليد الملكية. السعودية دولة مستقرة. وليس هناك خطر مباشر يهدد النظام. ولكن التصدّعات أسفل السطح باتت مرئية. وللحيلولة دون تحوّل التصدّع إلى هاوية، لابد للنظام السعودي أن يعرّف ويعيد النظر في أربع قضايا تمت مناقشتها هنا وهي: الوحدة، الأيديولوجيا، النفط، والمجتمع. فإذا فعل ذلك، يمكن لآل سعود البقاء في السلطة.

دور رجال الدين والمجتمع

المصالحة المستحيلة

محمد فلالي

لاريب أن الانخراط الكثيف والواسع لرجال الدين في المجال العام بقدر ما بعث تطلعات ضامرة للعلماء، فإنه أيضاً وضعهم على محك الاختبار العملي في ميدان المجتمع، وفي الوقت نفسه دفع مكوّنات أخرى ثقافية وأيديولوجية للدخول في حلبة المنافسة على مجال التوجيه الإجتماعي. كان يمكن لطبقة رجال الدين أن تحتفظ بدور منافس وريادي فيما لو أبقت مجال المنافسة مقتصراً على المجتمع دون الدولة دع عنك المنظومة الدولية، ولكن هجمات الحادي عشر من سبتمر كشف عن المخبوء في المشروع الكوني للدينية السلفية، فما لم يقله العلماء نفّذه الأتباع بعد انخراطهم في مشاريع جهادية خارجية، بوحي من تأثيرات الأفكار التي تشرّبوها على يد العلماء.

أعادت ظاهرة العنف المتفجّر بوحي من إملاءات دينية سلفية السؤال النمطي عن المدى المقبول لنفوذ طبقة رجال الدين في المجال العام، بالنظر إلى الأخطاء الفادحة التي ارتكبت بتأثير من فتاوى، وكتابات، وتصريحات صدرت عن العلماء ولم تحل النزاهة الروحية المزعومة عن اقتراف جرائم منكرة. فالنقاش الحاد الذي برّزه وزير العمل الحالي الدكتور غازي القصيبي في كتابه (حتى لا تكون فتنة) خلال حرب الخليج الثانية، في سياق نقده لنزعة مشايخ الصحوة نحو إعادة إنتاج نظرية (ولاية الفقيه) لدى السيد الخميني في المجال العقدي السلفي، إنتقل في سنة ٢٠٠٥ الى قصر الملك عبد الله، حيث أثار الشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي مفهوم ولاية الأمر، والمصاديق التي يشملها المفهوم، الأمر الذي دفع الشيخ ناصر العمر، الصحوي المتشدد، لكتابة مقالة من جزئين عن مفهوم ولاية الأمر، في سياق منافحته عن موقف الشيخ التركي المؤيد للرأي القائل بأن العلماء هم أبرز مصداق لمفهوم ولاية الأمر.

حاول الداعية السلفي الشيخ سعد البريك في ثلاثية منشورة في صحيفة (الجزيرة) بعنوان (المرجعية الدينية والمشروع المجتمعي ..إسقاط العلماء أم إسقاط الشريعة) بتاريخ ١٢ فبراير ومابعده إعادة إنتاج الصورة النمطية للسلطة الروحية لعلماء الدين في المجتمع، بكونهم صفوة منتخبة من القديسين الذين ينعمون بنزاهة خاصة تحول دون الوقوع في الخطيئة، وتالياً الحصانة أمام النقد والمسائلة، وصولاً الى التجريح، فهي الطبقة القادرة على تسيير شؤون المجتمع وقيادته بصورة منفردة.

تدفع ردود الفعل على خلفية التجاذب بين طبقة رجال الدين والمشايخ من جهة وماسواهم من مثقفين أو متنوّرين دينيين الى تصعيد نبرة الخطاب المصاحب لتعلية مكانة طبقة رجال الدين في المجتمع مشفوعة بنصوص علوية مختارة بعناية، أو قوالب عقدية مشحونة بجرعة تأويل دغمائي لروايات دينية وتاريخية تهدف إلى إعادة مركزة دور علماء الدين بفعل الزحزحة الموضوعية أو المتعمّدة التي تعرّضوا لها نتيجة نشوء طبقات جديدة منافسة سعت إلى تأكيد حضورها الإجتماعي والثقافي والسياسي واقتسام دور فاعل في عملية صنع الوعي والتوجيه في المجتمع..

على أية حال، فإن الجدل حول النفوذ المعنوي للعلماء يترشح دائماً للتصاعد عمودياً ليصبح أولوية في المناظرات الثقافية والعقدية، وأفقياً لينعكس في سلوك الأفراد والجماعات إزاء السلطة الروحية لطبقة العلماء، الذين ما إن يشعروا بأن افتئاتاً على سلطانهم قد أصبح وشيكاً تحرّك العلماء لإعادة ترسيخ الدور المركزي الذي يضطلعون به في مجالي المجتمع والدولة معاً.

وفيما بدا أن المناظرة عن حدود سلطة العلماء قد حسمت بصورة نهائية، نقلت صحيفة (الوطن) في ١٩ يناير الماضي عن المفتي العام الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ قوله أمام فعاليات مؤتمر الفتيا وضوابطها في مكة المكرمة، وقال في سياق حديثه عن خطورة الفتوى ومكانة المفتى بأن (المفتي قائم مقام النبي صلى الله عليه وسلم في الأمة).

كان يمكن لموقف تيولوجي من هذا القبيل أن يتوارى سريعاً، شأن مواقف أخرى واجهت المصير ذاته حول قضايا ذات صلة وثيقة بالدور التشريعي للعلماء أو حتى نفوذهم الإجتماعي، ولكن إطلاق موقف لافت مثل تصعيد مكانة المفتي الى مقام النبي يندمج على الفور في نسيج المناقشات المحتدمة حول قسمة ولاية الأمر بين العالم والحاكم.

هناك من لم يعترض على كلام آل الشيخ حول المكانة المصعّدة للمفتي، إلا أنه وجد في فتاوى أخرى متعارضة مع تلك النزعة الدينية المتعالية. من بين تلك الفتاوى المثيرة، سؤال طرحه أحد أىتباع المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ ما نصه: ما قول سماحتكم في من جعل العلماء الذين مضوا مثل سماحة الشيخ ابن باز و ابن عثيمين، علماء سلطة لم يبينوا للناس فقه الحاكمية، كيف ندافع عن أعراض هؤلاء العلماء؟ وكان الجواب على هذا النحو: كل علماءنا و كلنا علماء سلطان، و ما في مانع، إذ أن سلطتنا مسلمة نتعاون معها على الخير، ونتعاضد معها على الخير، فما المحظور؟ وقال (العلماء واجبهم الإلتحام بالسلطة و التعاون معهم و شدُ أزرهم وبذل النصيحة لهم فيما بينهم و بينهم، وأن يظهروا للناس محاسن الولاة و يحذّروا الناس من الأمور الرديئة، علماؤنا الشيخ عبد العزيز بن باز غفر الله له، والشيخ ابن عثيمين وقبلهم الشيخ محمد ابن براهيم، وقبلهم وقبلهم كلهم مع الولاة و في مجالسهم ويحضرون مجالسهم و يتعاونون معهم، و هذا

هو المطلوب..).

اصطفاف العلماء خلف الأمراء مثّل دائماً علامة فارقة في المدرسة السلفية الحنبلية، تميّزها عن باقي المذاهب الإسلامية الأخرى، الأمر الذي يخفف من حدّة الطروحة التي تبناها الشيخ المفتي عبد العزيز آل الشيخ في مسألة مقام المفتي. إذ لا يمكن تصوّر نبي خاضع تحت إمرة سلطان، ما يعلي، بصورة غير مباشرة، من شأن ولي الأمر بالمعنى السياسي، أي الأمير ـ الحاكم. فقد إنقسمت ولاية الأمر التي كانت للنبي صلى الله عليه وسلم بين العلماء والأمراء، إلى أن جاء من يجمع القسمة ويضعها في يد العالم. في تعليقه على مقولة نبوية مقام المفتي، يستعيد عبد الله ناصر الفوزان في صحيفة (الوطن) في ٢ مارس مقالة بعنوان (من القائم مقام النبي..المفتي أم ولي أمر المسلمين؟) الرسم التاريخي والنمطي لخط توارث الولاية، المتجسد أولاً في الخليفة ـ أي الوارث لسلطة النبي بالمعنى العام، الدينية والزمنية، على أساس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان (يتولى الشؤون السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية وكان يقوم مقامه في حياته كثيرون، فهناك الولاة الذين كانوا يقومون مقامه في الشأن السياسي، وهناك القضاة الذين يبعثهم خارج المدينة ليقوموا مقامه في القضاء بين الناس، وهناك من يقوم مقامه في المناطق المختلفة في إيضاح أمور الدين، أما بعد مماته (صلى الله عليه وسلم)، فلا بد أن يكون هناك فرد واحد يقوم مقامه في الدولة الإسلامية قبل أن تتمزق إلى عدة دول هو الخليفة أو الإمام أو السلطان، أي المسؤول الأول في الدولة، أما بعد أن تمزقت فالمفروض أن يكون في كل دولة فرد واحد يقوم مقام النبي هو المسؤول الأول في الدولة...)، وهو المسؤول عن تعيين القضاة والمفتين، تماماً كما جرى في الخلافة العباسية والعثمانية وصولاً الى الدول الحديثة العربية والإسلامية حيث يتولى رئيس الدولة مهمة تعيين القضاة وهيئات الإفتاء.

وتأكّد مفهوم ولاية الأمر باعتباره منصرفاً للأمير والحاكم دون العالم في التجربة العباسية، حيث زاول الخلفاء ما اعتبروه سلطان الله وليس خلافة رسول الله. ونقل ابن عبدربه الأندلسي أن (السلطان زمام الأمور ونظام الحقوق وقوام الحدود والقطب الذي عليه مدار الدنيا وهو حمى الله في بلاده وظله الممدود على عباده به يمتنع حريمهم وينتصر مظلومهم وينقمع ظالمهم ويأمن خائفهم) (العقد الفريد، الجزء الأول ـ كتاب اللؤلؤة في السلطان ص ٢). وأخرج عن إسماعيل الفهري قال: سمعت المنصور في يوم عرفة على منبر عرفة يقول في خطبته: أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه أسوسكم بتوفيقه ورشده وخازنه على فيئه أقسمه بإرادته وأعطيه بإذنه وقد جعلني الله عليه قفلا إذا شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم وإذا شاء أن يقفلني عليه أقفلني ..(إبن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، الجزء الرابع ص ٩٩)

كلام المفتي آل الشيخ عن مقام المفتي في الأمة ليس (لا تاريخي) فحسب، بل إنه يفتقر الى مصادر فقهية ولغوية تساعد على موضعته الى جانب مصطلحات شائعة في التاريخ والتراث الإسلامي مثل القضاة، والقضاء، الفقيه والفقهاء والولاة، فيما لا ذكر تماماً لمصطلح المفتي.

على أية حال، فإن مقولة آل الشيخ في المفتي ليس مجرد محاولة لقطع الطريق على بروز ظاهرة المفتين الذين يمارسون دوراً إفتائياً منافساً لمصادر الإفتاء الرسمية أو التقليدية، ولكنها محاولة أيضاً لتكريس السلطة الروحية والمعنوية للمفتي في الأمة، وهو ما أفرط آل الشيخ في تصويره الى حد إيصاله الى ولاية نبوة، بالرغم من أن أصداء هذه الفكرة تتردد في مدارس إسلامية أخرى سنية وشيعية على السواء (راجع إضبارات مجلس الإفتاء في مصر، وكتب ولاية الفقيه عند مراجع شيعة)

في ثلاثية البريك مسعى حثيث لناحية توقير الدور النمطي لعالم الدين، بوصفه مرجعية نهائية تنفرد بالعلم الشرعي، استناداً على أحاديث نبوية تشدّد على مكانة العالم، وهنا يكتسي العلم صفته الدينية دون سواه من العلوم الأخرى، إذ يصبح مادون العلم الشرعي جهل تام، وعلى حد قول البريك (هذا ما فهمناه وعقلناه)، وإن رمي علماء الدين بالجهل لا يعني سوى تجهيل العالم ونفي العلم عن أهله (فهذه السابقة الخطيرة والبدعة المستطيرة) حسب البريك، والتي يعتبرها دعوة (لتهميش دورهم في المجتمع). وكما في مناظرات مماثلة بين علماء الدين وسواهم من الخبراء في علوم أخرى، فإن النفوذ الإجتماعي يصبح امتيازاً حصرياً لعلماء الدين، لأن فتح باب الشراكة أمام طوائف أخرى من العلماء يؤسس لفتنة (قد تنقلب إلى طائفية مقيتة) حسب قوله.

في حقيقة الأمر، أن تمدّد نفوذ العلماء وافتئاتهم على مجالات اختصاص أخرى هو ما جعل علماء من خارج مجال الشريعة يطالبون بتحجيم دور العلماء، إن لم يكن تمدّد مساحة علماء الشريعة محرّضاً رئيسياً على اعتناق دعوة فتح باب الإجتهاد أمام الآخرين، الذين يرون في أنفسهم الكفاءة المطلوبة لإنتاج أحكام في موضوعات ذات اختصاص غير شرعي محض. لاشك أن مجالات مثل الإقتصاد، والمعاملات المالية، والفنون الجميلة، والرياضة، وتنظيم المجتمع، وعلم النفس التربوي، والعلوم الإنسانية دع عنك العلوم الطبيعية تبقى مجالات اختصاص لا يمكن لعالم الدين أن يبت فيها دونما ملكات خاصة.

المفتي: عبدالعزيز آل الشيخ

يؤسس البريك لجدلية الدور الإستثنائي للعلماء على فرضية لم تعد قائمة، حيث أن الإنفتاح العلمي وانهدام سور احتكار طبقة رجال الدين للعلم الشرعي أسقط معه دعوى امتلاك العلماء قدرة الحيازة الكاملة للحقيقة الدينية المطلقة، فضلاً عن كون دعوى وجود أفهام فريدة لدى علماء الدين غير ثابتة، وبالتالي فإن الأفهام هي مجرد وعي العالم في لحظة تاريخية معينة للنص الديني، والذي لا يمكن اعتبارها تعبيراً نهائياً عن حقيقة دينية مطلقة، وهو ما يجعل الأفهام متبدّلة بحسب تبدّل الزمن ومنسوب الوعي بالنص في لحظات زمنية متفاوتة أو بالأحرى متعاقبة. إن ما ينكره البريك من دوافع سياسية وشخصية

ونفعية تقتحم فضاء صناعة الفتوى بات إحتمالية قائمة على الدوام بفعل تواشج السلطتين الدينية والزمنية، لا يضعف منها - أي الاحتمالية - خروج العلماء أحياناً عن مليات التواشج، بإصدار فتاوى متعارضة مع مصالح السلطة الزمنية.

إن مجرد توصيم من يتبنى موقف الفصل بين العلم والشريعة أو تجسير الفجوة بينهما بالليبرالية والعلمانية بغرض فصل الإسلام عن الحكم (وإحداث انقلاب شامل على النظم والتشريعات) حسب قوله، يبقي باب الجدل مفتوحاً على مصراعيه، ولا يصلح أساساً لتسوية الإشكالية المتجدّدة، في ظل تمدّد نفوذ علماء الدين في الفضاء العام، ودخول أطراف أخرى ترى في نفسها الأهلية الكاملة لتقديم رؤى دينية في مجالات تقع ضمن دوائر اختصاص.

فليس الأمر كما يصوّره الشيخ البريك باعتباره تشكيكاً في السنة، بالرغم من الملابسات المحيطة بعملية تدوين السنة التي وقعت بعد قرن ونيف على وفاة المصطفى صلى الله عليه وسلم، ولكنه يدور حول سلطة مزعومة لطبقة تشكّلت في ظروف تاريخية بالغة التعقيد وتنزع نحو الإتكاء على تلك الظروف التي لم تعد قائمة الآن، ما يعني الإفادة من الثمرة مع عدم وجود الشجرة. إن استدعاء تراث الجدل العقيم بشأن دور علماء الدين في المجتمع لا يضاهي تهافته سوى الإصرار على حيازة هذه الطبقة على كل علوم الكون والحياة والإنسان، بما يبطن إلغاءً لتخصصات مازالت خارج نطاق إهتمامات علماء الشريعة، اللهم إلا في حال تخويلهم كل شؤون المجتمع وإدارة جميع مؤسسات الدولة.

ما يقال عن السنة، أو بالأحرى ما ثبت منها والعمليات التقنية الداخلة في الوقوف على فحواها وأبعادها، ينسحب أيضاً على التفاسير القرآنية، ليس من باب التشكيك في النص القرآني، الذين يذعن البريك بأن ثمة إجماعاً على ثبوته كنص، ولكن من باب تطوّر الأفهام للنص القرآني، وهو ما ينعكس في كثرة التفاسير وتباينها..فقد سبق علماء الدين غيرهم في الإقرار باختلاف الأفهام، ولو لم يكن غير ذلك لثبتوا على تفسير واحد منذ الجيل الأول حتى اليوم. إن القول ببشرية التفسير وألوهية النص ليس تشكيكاً في النص بقدر ما هو توصيف لوضعية مفتوحة على مساحة العملية الاجتهادية البشرية في النص الديني الثابت. ولا يمكن أن توضع هذه العملية في سياق نفي مشروعية العملية الإجتهادية بالمطلق، وإنما يجري التعامل معها ضمن حدي الصواب والخطأ.

ما يحاول الشيخ البريك تأكيده في إعادة توشيج النص بالإجتهاد أمران رئيسان: السلطة الروحية والإجتماعية لطبقة علماء الدين، وتمديد مساحة تمسرح الشريعة التي تمتد إلى كل مجالات الحياة، وهي مساحة نفوذ العلماء أيضاً، وهو ما لفت إليه البريك بوضوح بما نصه (وفي الحالتين..لا يبقى للعلماء دور البتة فعند الفرقة الأولى قد سلبوا حق الاجتهاد والنظر ولم يبق لهم من دور إلا أن يخبروا الناس بما وقع الإجماع عليه..أما في الحالة الثانية ..فوضعهم أشبه ما يكون برهبان فرنسا قبيل الثورة! أي أنهم مجرد فكر ظلامي رجعي يوظف الدين لمصالحه الشخصية أو الحزبية أو السياسية (للحاكم)! وحكمه الإقصاء). بكلمات أخرى، ما يخشاه البريك هو أن تفضي تلك الآراء الى تحييد دور العلماء في أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو إجتماعي أو تنموي، أو ما يعتبره (دعوات صريحة للانقلاب على القيم الدينية التي تمثّل أساس التشريع وجوهر النظم على المستويات كلها في القضاء والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم والإعلام وغير ذلك من الجوانب التي يتطرق إليها التشريع!). يضع البريك كل المناظرات بشأن دور العلماء في المجتمع في إطار تحريضي، ويعتبر الدعوة للحد من نفوذ علماء الدين في المجال الإجتماعي بأنها محاولة (إسقاط ثوابت الدين نفسه).

في الحلقة الثانية من ثلاثيته، يعيد البريك قراءة تجربة العلماء في بناء الدولة والمجتمع، في مسعى لتذكير الداعين لتقليص نفوذ العلماء بالدور المركزي الذي اضطلعوا به في (التوجيه، والإصلاح، والتنمية، والأمن، والإستقرار) حسب قوله. تجربة العلماء في بناء الدولة لاتمثل مقاربة إستثنائية لدى الشيخ البريك بل تعتبر نقطة انطلاق جماعية يبدأ منها مشايخ الصحوة، وسبق أن شهرها علماء الدولة السعودية الثانية بعد سقوط التجربة الأولى بسبب حياد الحكّام السعوديين عن مسار توجيه العلماء، وردّدها علماء الدولة السعودية الثالثة في الستينيات مع الشيخ محمد بن ابراهيم، ثم أعاد توظيفها مشايخ الصحوة في التسعينيات من القرن الماضي، وصولاً الى المرحلة الراهنة. فثمة استحقاق متواصل يحاول العلماء والمشايخ الإفادة منه كلما تعرّض دورهم للمسائلة أو التهديد. إنها النزعة نحو البقاء داخل المجال العام، الذي يجعل من نفوذهم الديني على المجتمع وحده الضمانة الأخيرة لاستمرار الدور.


الشيخ سعد البريك

يتوكأ العلماء غالباً على الدور المركزي الذي لعبوه في بناء الدولة والمحافظة على القيم الدينية وإصلاح المجتمع، ما يمنحهم سلطة معنوية علوية ومتميّزة مقارنة مع باقي القوى الإجتماعية الأخرى. ما يصفه البريك بـ (نزعات انفلاتية) داخلية شهدتها المملكة، وهبت العلماء قدرة على أن يصبحوا قوة فصل إجتماعي وفكري بأبعاد سياسية غير مغفولة، الأمر الذي يعتبره البريك سبباً وجيهاً في تعزيز دور العلماء في المجال العام.

في تقييم البريك لمن يصفهم بأهل الفكر ما يشي بتبخيس غير مباشر، وإن بدا غير ذلك، لأن النزعة التنزيهية في قراءة دور العلماء تغفل عن عمد التفريق بين الوطني المخلص وسواه من العلماء، بالرغم من أن معيار الوطنية في التقييم هنا يبدو مريباً من حيث المبدأ، إذ الأمر لا يتعلق حصراً بمن هو وطني وغير وطني، بقدر ما يتعلق بالكفاءة

العلمية وجدارة الدور الإجتماعي. يبعث تقويم البريك سؤالاً مشروعاً ملحّاً على الدسائس الأيديولوجية في الأدوار الإجتماعية لأهل الفكر، إذ يتحول المقصد النقدي من أي حادث إجتماعي، من وجهة نظر البريك، الى عملية أيديولوجية محض (إذا كان لهؤلاء المنتقدين للأحداث مآرب أخرى، وخلفيات تجعل منَ الحدث فرصة لتمرير (الأيديولوجيا؛ كالعلمانية أو الليبرالية مثلاً)، فيما ينعدم المبيّت الأيديولوجي لدى العلماء (إنه دور العلماء الثقات الذين يصلحون بنصح، ويوجهون بإخلاص، وهمُّهم ومقصدهم: حفظ الدين والنفس، وصلاح الإسلام والمسلمين).

وما يقال عن الظواهر الإجتماعية ينسحب على المنعطفات السياسية والاقتصادية، إذ لا دور يعلو، بحسب البريك، فوق دور علماء الدين بكونهم، حسب الرؤية التيولوجية النمطية، أسوة للناس (لهم يطمئنون، وبهم يقتدون ويساسون). ومن الموضوعات المثيرة للجدل الذي يوضع على محك المقارنة سياسات البنوك والمعاملات المالية، والتي كانت دائماً، بخلاف تصوير البريك، في صميم المناظرة المفتوحة حول قدرة علماء الشريعة على استيعاب الموضوع قبل الحكم عليه، ما جعل تباين الفتاوى بينهم في المعاملات المالية شاسعاً، وقد بدا ذلك واضحاً أيضاً في قضية سوق الأسهم وأنشطة الشركات. إن تشكيل لجان شرعية مؤلفة من علماء دين للبت في تطابق المعاملات المالية مع المقاييس الشرعية لم يحسم الخلاف المتصاعد في المجال العام، بقدر ما أحدثه من إرباك عقدي في الوسط الإجتماعي السلفي بدرجة أساسية، خصوصاً في ظل تفجّر ظاهرة تعدد مصادر الافتاء، وتضارب الأحكام في القضية الواحدة، وخصوصاً المالية.

بخلاف ما يعتقده البريك بأن انغماس العلماء في الإفتاء حول المعاملات المالية بأنه (يرمز إلى أهمية العلماء، وحاجة الناس إلى أدوارهم في الحياة)، فإن الجدل لم يتم حسمه بصورة كاملة، بل يمكن الزعم بأن انخراط العلماء في المناظرة الفقهية حول المعاملات المالية أوجد عنصراً خلافياً إضافياً، ببساطة بسبب تباين فتاوى العلماء أنفسهم في الشؤون المالية، كما يلحظ ذلك في الموقف الفقهي من شراء أسهم بعض الشركات، أو المعاملات المالية مع بعض البنوك، بما فيها المصنّفة في خانة المصارف الخاضعة تحت إشراف اللجان الشرعية مثل مصرف الراجحي.

في حلقته الثالثة، يضيء البريك على دور المرجعيات الدينية في الحراك الفكري، من منطلق أن العلماء مثّلوا دائماً مصدر تحصين فكري في المجتمع، في إشارة لافتة إلى قصور المجتمع عن بلوغ الرشد الفكري ما يتطلب وجود ولاية من نوع فكري للعلماء على المجتمع، وبالتالي توفير مسوّغ إضافي لوصاية فكرية على المجتمع. يلمح البريك الى شكل من أشكال العصمة الفكرية للعلماء، تجعلهم في مأمن من الوقوع في أخطاء فكرية، كما يلمح في المقابل إلى انكشاف المجتمع على التيارات الفكرية التي تجعله، حكماً، عرضة للإنحرافات الفكرية. إن مجرد وجود تجارب سابقة أو راهنة للتدليل على صحة الزعم لا تهب العلماء عصمة، ولا تؤول إلى تأثيم مبدئي للمجتمع. وفي الرؤية الإسلامية، ثمة نفي لأي سلطة من أي نوع على الإنسان البالغ العاقل، ولا وصاية مهما كان شكلها على حريته في الاختيار التي وهبها الله سبحانه وتعالى له من حيث الخلق والإعتقاد (لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغي). إن الرهانات العقدية المشدودة لسلطة العلماء تبطن نزعة لإحكام القبضة على مسيرة الوعي لدى المجتمع، وصولاً إلى بلوغه مرحلة الرشد الذهني التام للتحرر من أي سلطة غير سلطة النص الديني الثابت. إن تفشي نفوذ علماء الدين في كل مجالات الحياة الإجتماعية لا يؤول سوى الى تكريس الوصاية الشاملة على المجتمع بكل قواه، وحرمانه من امتلاك زمام المبادرة المستقلة التي تفضي إلى انعتاقه الفكري. ليس ذلك على سبيل تشجيع الفوضى الفكرية، ولا نفي مطلق لمجالات الاختصاص المطلوبة، ولكن الحديث عن وصاية فكرية ذات مضمون سلطوي.

يسبغ البريك مشروعية تاريخية وعقدية على السلطة الفكرية للعلماء في سياق تراث المساجلات العقدية في تاريخ المسلمين، ويصنّفها البريك في خانة (الفتن) التي تتصدّرها (فتن الفرق الضالة) وهي حسب تعريفه (التي ابتدعتْ في دين الله ما ليس منه، في العقيدة، والفقه، وأصول الشريعة عامة)، ويسوق أمثلة على ذلك: سب الصحابة، أو الغلوّ في آل بيت النبي – صلى الله عليه وسلم – أو نفي الصفات، أو التكفير بالكبيرة. ويبدو واضحاً النزعة الإنتقائية في اختيار الموضوعات التي لم تمثّل موضوعات خلافية مشتركة بين عموم المسلمين، سوى أن نفي الصفات والتكفير بالكبيرة مثّلا موضوعين جدليين في مرحلة مبكرة من تاريخ الإسلام، ولم تقتصر على فرقة بعينها بل كانت موضوعاً تناظرياً بين المعتزلة والأشاعرة ابتداءً قبل أن تندمج في البنى العقدية للمذاهب الإسلامية كافة.

لا يتغيا البريك أفقاً مفتوحاً لدور علماء الدين في الآمة الإسلامية، بل يحصره في علماء المدرسة السلفية، الذين يمنحهم سلطة روحية وعقدية فريدة ليس على المجتمع المحلي بل وعلى الأمة بأسرها، كما يظهر ذلك في مجابهة علماء المذهب الحنبلي والمتناسلين منه مع تيارات فكرية ضالة يزعم بأنها مازالت تتمتع بقدرة على البقاء بفعل وجود أنصار لها متجدّدين في كل عصر (ولم يخلُ عصر منَ العُصُور من فرق ضالة، تحيي أصول تلك الفرق، وإن لم تدع إسمها وعنوانها والإنتساب إليها). ويضيف البريك إلى تلك الفرق من يصفهم بـ (فرقة العقلانيين)، التي تنزع نحو إعلاء سلطة العقل على النص بصورة كاملة، وهم من يعتبرهم (معتزلة العصر)، الذين باتت لهم (سطوة على المجتمع، وصوت يسمع، ومقال يقرأ، ونواد ينشط فيها رؤساؤها وزعماؤها). وهذه المجادلة توضع في سياق المنافحة عن دور العلماء في الوقت الراهن و(عن دورهم في التصدّي لهذه الفرق، والتعريف بشرِّها، وبذل الجهد في توضيح خطرها وخطر فكْرها على الإسلام والمسلمين)، ولذلك يشجّع العلماء على المزيد (من كشف العوار، وهتك الأستار، لما انطوتْ عليه تلك الشعارات والصيحات، نريدها قومة صدع بالحق في وجْه العلمانية الداعية لفَصْل الإسلام عن دول المسلمين، وتهميش شريعة الله في الأرض، وكذلك الليبرالية القائمة على الحرية الشخصية المطْلقة المتنكرة لضوابط الإسلام، ونريد منهم توعية مجتمعنا خاصَّة، وأمة الإسلام عامَّة – بِخُطورة هذه الاتجاهات، فإنها نسخ أخرى من نسخ أهل الاعتزال والضلال، قد مزجتْ بعقائدهم وفلسفاتهم نزوات أهل الأهواء، وعباد الشهوات)..

وتكشف الفقرة الأخيرة عن دعوة مفتوحة لمواجهة فكرية شرسة، لناحية احتكار مصادر التوجيه الفكري من قبل طبقة رجال الدين، ومنح العلماء سلطة مطلقة على المجال العام، والذي قد ينذر بمنازلات أيديولوجية صاخبة لا تفسح في المجال أمام مصالحة داخلية إجتماعية وفكرية راهنة أو مستقبلية.

السعودية بين الإصلاح والممانعة السلفية

حسن المصطفى

في العام ١٩٩٦، كان القيادي في تنظيم "القاعدة" يوسف العييري، موقوفا في العنبر رقم ١ في سجن المباحث العامة بمدينة الدمام شرق السعودية. العييري الذي كان عائدا لتوه من السودان، بعد رحلة لسوح الجهاد الأفغاني، أحيل إلى المحاكمة، بتهمة الانتماء لتنظيم "القاعدة"، والإشراف على التدريب العسكري لعدد من عناصره. صدر الحكم بحقه بالحبس ثلاث سنوات، لكنه ما لبث أن أخلي سبيله دون أن يقضي كامل محكوميته بعفو حكومي، موصدا باب السجن من خلفه، ليعود إلى بندقيته التي اعتاد، مصوبا إياها في صدر من عفا عنه، وليسقُطَ المطلوب رقم ١٠ في قائمة ١٩، في مواجهات مع قوى الأمن السعودي قرب مدينة حائل، ويطوبه رفاق السلاح "شهيدا" بعد أن نصبه أسامة بن لادن، زعيما لـ"القاعدة في جزيرة العرب".

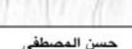
محمد العوفي، السجين رقم ٣٣٣ في معتقل غوانتانامو، والعائد على جناح السلامة إلى السعودية في العام ٢٠٠٧، خضع لبرنامج المناصحة وإعادة التأهيل، الذي تشرف عليه وزارة الداخلية، بهدف تصحيح مسار تفكيره، ودمجه تاليا في المجتمع. إلا أن أبا الحارث، جرت رياحه بما لا تشتهيه سفن "المناصحة"، حيث ظهر في الرابع والعشرين من كانون الثاني المنصرم، في شريط مصور، إلى جوار ناصر الوحيشي، زعيم تنظيم "القاعدة في اليمن"، والسعودي سعيد الشهري، السجين السابق في غوانتانامو، والذي خضع هو الآخر للبرنامج ذاته، والمشتبه بتورطه في تفجير السفارة الاميركية في صنعاء في ايلول الماضي.

العوفي الذي عين قائدا ميدانيا للتنظيم، ما لبث أن تراجع عن بيعته، معلنا ندمه، وصابا جام غضبه على "الشيطان" الذي أغواه، لتسلمه السلطات اليمنية إلى نظيرتها السعودية، والتي أعلن المتحدث باسمها اللواء منصور التركي أنه سيتم التعامل مع العوفي وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة، داعيا جميع المطلوبين ضمن قائمة ٨٥ الأخيرة، أن يحذوا حذو العوفي.

نموذجان من مئات النماذج التي تعكس طبيعة التعامل بين السلطات السعودية من جهة، والمتشددين الدينيين من جهة أخرى. في علاقة لا تأخذ شكلا محددا، فهي بين الضرب بيد من حديد، والتلويح بجزرة العفو والمغفرة. السلطة أي سلطة يهمها في نهاية المطاف أن تسيِّر أمور الحكم دون معوقات، وبأقل كلفة ممكنة. فإن أمكن حل المشكلات بالحوار والحسنى، فهو الأوْلى، وإلا فإن المصلحة العامة التي تراها هي، ستحدد أي أسلوب مختلف سيتبع، تتفاوت غلظته من حالة لأخرى.

إلا أن السؤال الذي يظل ملحا عن هذه العلاقة بين السلطتين الدينية والسياسية في السعودية، هو حول مدى ارتهان الثانية للأولى، وهل بإمكان أي نظام دولة حديثة أن يبقى حبيس تصورات عقدية موغلة في التصلب، تكبح جماح الإصلاح، وتعطل أي تغيير ممكن. فالدولة لها اشتراطاتها وقوانينها ورؤيتها للمجموعة البشرية التي تنضوي ضمن حدودها الجغرافية، تختلف، بل تتناقض والمفهوم الديني السلفي، القائم على الصوابية والاصطفاء الإلهي. وهو منطق يحتكر الحقيقة في فئته، طاردا الأغيار، أي أغيار كانوا، إلى حظيرة "المدنس"، وبالتالي فإما أن يخضعوا للرؤية التي يصدح بها القوي، أو يتحملوا ما يجرونه على أنفسهم من متاعب!

ما يعقِّد المسألة أكثر في السعودية، هو العلاقة التاريخية بين الإمام محمد بن سعود، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، والتي من خلالها أسبغ عبد الوهاب الصفة الدينية على النظام في المملكة، وأعطاه شرعيته. وهي شرعية ربما كانت مفهومة أو ضرورية في مرحلة من المراحل الزمنية، إلا أنها باتت الآن عبئا ثقيلا على الدولة، جعلها تدفع أثمانا مكلفة في علاقتها مع العديد من مكوناتها الاجتماعية في الداخل، ومع محيطها الإقليمي والدولي في الخارج، خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، وبروز أسماء ١٥ سعوديا اشتركوا في غزوتي نيويورك ومنهاتن، لم يكونوا إلا ابناء طبيعيين وأوفياء للمدرسة السلفية المتشددة.



حسن المصطفى

هذه المدرسة تعددت مستوياتها، بين رجال دين كلاسيكيين، وسعوديين مزجوا بين الحركية السياسية وعقيدة "السلف الصالح"، وجهاديين حملوا السلاح ليس في وجه أميركا وحسب، بل امتدت أيديهم لتبطش بمدن عدة من المملكة. وكان الحبل السري الجامع بين هؤلاء الفرقاء، هو التشدد ونبذ الآخر وتكفيره.

السلفيون المهادنون للدولة في خطابهم، استغلوا حاجة النظام لهم بعد تفجيرات الرياض ٢٠٠٣، والمواجهات المفتوحة بين رجال الأمن السعودي وأعضاء تنظيم "القاعدة". فالحكومة حينها، استعانت بعدد من رجال الدين لتبيين فساد من سمّتهم "الفئة الضالة"، ومنحت العديد من الدعاة مساحة في الإعلام المحلي، وخففت المضايقات عن عدد آخر منهم، ليكونوا سندا لها في مواجهاتها مع "الإرهابيين". إلا أن هؤلاء استغلوا الفرصة، فراحوا يوسعون من نفوذهم، وينشرون فكرهم المتطرف، مرتدين معطف الحمل الوديع، فيما هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، راح رجالها ينشطون في مواجهة كل ما يرونه مخالفا للشريعة الإسلامية، متجاوزين القانون في كثير من الأحيان، ليسقط جراء ممارساتهم عدد من الضحايا، ما ولد رأيا عاما ساخطا ضدهم، وارتفعت

الأصوات المنادية بمقاضاتهم ومحاسبتهم على تجاوزاتهم المتكررة.

إن التغييرات الأخيرة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وإعفاؤه الشيخ إبراهيم الغيث من رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعيين الشيخ عبد العزيز الحمين، بديلا منه، ما هي إلا خطوة في اتجاه إصلاح هذا الجهاز الممانع في سلوكه، وبنيته، وتفكيره لأي تغيير. من هنا، يمكن قراءة الأحداث الأخيرة في المدينة المنورة، حيث مرقد الرسول محمد ومسجده، والتي جرت فيها صدامات عنيفة بين مجموعات من رجال الحسبة والمتشددين السلفيين من جهة، ومجموعات من الزوار لمسجد الرسول ومقبرة "البقيع" من جهة أخرى. يمكن قراءة هذه الأحداث بصفتها محاولة بطريق غير مباشر من جهاز الحسبة لمقاومة ومواجهة التغييرات الملكية الأخيرة، ووضع عصيّ في دواليب الإصلاح التي لا يراد لها أن تسير إلى الأمام، وإنما جرها سنوات إلى الوراء.

الاعتداء على الزوار العزّل بالسلاح الأبيض وبالهراوات، وجرح عدد منهم، وتفريقهم بالقوة، وافتعال المشكلات اليومية، ليس بالعمل الفردي الذي يصدر من فرد هنا وآخر هناك، إنما هو عمل منظم، مدفوع في اتجاه التصعيد وخلق فتنة تعم البلاد بين المكونات المذهبية المختلفة، فتنة عابرة للمناطق، ليكون شغل الناس الشاغل هو الانغماس في هذه الفتنة، والتراشق الكلامي، عوضا أن يشارك الجميع في مسيرة الإصلاح والتنمية.

ما يثير الشك والريبة لدى عدد من المراقبين، هو صمت بعض الجهات، وربما تواطؤها حيال ما يحصل. فعندما يتم تبرئة فريق، وتجريم الآخر، وعندما يتواطأ رجل الأمن مع رجل الحسبة ضد المواطن العادي، حينها يختل ميزان العدالة، وينتفي أي امكان لإصلاح حقيقي في جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاصة، وفي شؤون البلاد عامة.

فالإصلاح أساسه العدل والمساواة، وميزانه القضاء العادل المستقل، الذي يميل الى الدليل القاطع، لا الى المحسوبيات المذهبية أو المناطقية.

لقد جاءت أحداث المدينة المنورة، لتكون مختبرا حقيقيا لمسيرة الإصلاح، وقدرة الدولة على ضبط المجموعات المتشددة المنفلتة من عقالها. وهي في حال تعاملت بيسر ورأفة معهم، كما تعاطت مع عدد منهم من قبل، فإنها بذلك ترجئ التغيير الحقيقي لأمد غير مسمى، مفرغة بذلك الإصلاحات من مضمونها.

إن القرارات الملكية الأخيرة، آن لها أن تتوج بإعادة صياغة لعلاقة الدين بالدولة في السعودية، لتجعل أساس شرعية أي نظام ليس بعلاقته بمؤسسة دينية عتيقة، وإنما بعقد اجتماعي مدني مع مواطنيه، الذين هم سواسية أمام القانون، لا امتياز لأحدهم على الآخر، في دولة حديثة لا يحاسب فيها الناس على أساس النيات والمعتقدات، وإنما وفق الحقوق والواجبات. دولة يستحقها السعوديون الذين لا يقلون علما ووعيا عن أقرانهم، ويرفضون أن تختطفهم فئة مغالية.

عن صحيفة النهار اللبنانية، ٢٠٠٩/٣/١

نصف الشعب دون مساكن!

كشف الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أن ما بين (٤٥٪ إلى ٦٠٪) من المجتمع السعودي غير قادر على تملك منازل، وأشار الى أن الجمعية رفعت خطابات للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية ولمؤسسة التقاعد فوجدت أن (٣٥) ألف رب أسرة رواتبهم أقل من (٢٠٠٠) ريال.

نحو ٢٠٪ من الشعب السعودي (اي نحو ثلاثة ملايين إنسان) يعيشون تحت خط الفقر، وليس فقيراً فقط!

وهناك تقديرات بأن ٣٠٪ من الشعب غير هؤلاء يعيشون الفقر!

وها نحن نسمع بخبر جديد في مملكة المشاريع والآمال والطموحات والرفاهية الكاذبة، فنصف الشعب لا يستطيع تملك منازل.

وقبل هذا ظهرت لنا إحصائية في مملكة الرفاهية تقول بأن أكثر من ٦٠٪ من الشعب يعيشون في بيوت مستأجرة.

بماذا يمكن تفسير هذه الأرقام الصادمة؟ وكيف سيحللها طبّالو النظام في الداخل والخارج؟

بلد من أكبر بلدان غنى في العالم، كيف يمكن قبول وضع شعبه تحت خط الفقر بلا مساكن ولا مدارس ولا خدمات صحية ذات قيمة، وزيادة على ذلك بطالة وصلت نسبتها الى أرقام مخيفة؟

ثم يأتي آل سعود فوق هذا بالديكتاتورية والإستبداد السياسي والديني، ويريدون أن نشكرهم على (نعم الله الكثيرة التي تحققت على أيديهم)!

أين تذهب أموال النفط؟

وأين هي آثار التنمية المزعومة والتطور الذي يتحدث عنه الإعلام السعودي؟

هذه الأرقام تكشف أن أموال المواطنين نُهبت ولاتزال تُنهب من قبل أمراء السوء، وتهرّب الى حساباتهم في الخارج.



وهي تكشف في أدنى الأحوال عن تنمية عمياء وإدارة فاسدة لموارد الدولة.

كما أنها تكشف أن حكومة آل سعود لم تقصر في أدائها خلال السنتين الأخيرتين فحسب، بل هي مقصرة طوال العقود الماضية، وإلا لما وصلنا الى هذا القاع.

حين يغيّب الشعب عن صناعة القرار، وتتحكم فيه زمرٌ فاسدة مستبدة، لا بدّ وأن يكون النتاج مرّاً، وسيبقى مرّاً الى أن يُصلح الوضع السياسي، ويكون الشعب سيد نفسه، بحيث يستطيع أن يحاسب ويراقب ويسقط الوزراء والحكومات التي لا تلبي طموحاته. والى أن يأتي ذلك اليوم، سيبقى الشعب فقيراً معوزاً مفتقراً أدنى الخدمات.

السعودية: دروس مقبرة البقيع

د. مضاوي الرشيد



أعلن الملك عبدالله مؤخراً عن سلسلة تغيرات ادارية طالت قطاعات عسكرية وقضائية ودينية وتعليمية. وروجت الصحافة العالمية والسعودية المحلية لهذه التغييرات بعد ان اسمتها اصلاحات جذرية ستغير مسيرة الدولة.

ولكن من يعي ويفهم معنى الاصلاح لن ينخدع بعملية تغيير رؤوس بعض المؤسسات المشبوهة في النظام السعودي التي رزحت تحت ايديولوجية الدولة المهترئة والتي هي في طريقها الى الانقراض.

لقد وصلت هذه المؤسسات الحكومية الى الحضيض في رسالتها وممارساتها.

فلا مؤسسة عسكرية استطاعت ان تضمن حماية الحدود ولا مؤسسة قضائية انصفت المواطن ونصرت قضاياه الملحة وحافظت على حياديتها.

ولا مؤسسة دينية أفرزت فكرا واجتهادا يصبحان قدوة للعالم الاسلامي بتعدديته الثقافية والدينية ولا مؤسسة تعليمية انتجت مراكز ابحاث او جامعات ذات مكانة عالية اذ ان جامعات السعودية تقبع في مؤخرة الجامعات العالمية حسب تقارير تربوية تداولتها الصحافة السعودية نفسها.

اذن المشكلة ليست في هذا الرأس او ذاك وانما المشكلة تقبع في سياسة منحرفة تتبناها مؤسسات الدولة في تصريف شؤون البشر وتوفير الخدمات من امن الى تعليم مرورا بالقضاء وحماية البشر وممتلكاتهم وامنهم الفكري.

والغريب في خلفية التعيينات الجديدة ان جميع من عزل او اعفي من منصبه كان هو قد طلب الاعفاء فأزيح ليستلم من حصل على الثقة الملكية منصبه. يجب ان نلفت النظر الى ان التعيينات الجديدة في القطاع العسكري جاءت كرسالة مبطنة لامارة العسكر وابنائها في لحظة انشغالهم بمرض وزير الدفاع في نيويورك. ويبدو ان الملك قد استبق المراحل وتجاوز على امارة الدفاع فعزل من عزل وعين من عين تمهيدا ربما في المستقبل القريب لتغيير مفاجئ لا يعلم اسراره سوى المقربين من الملك حتى هذه اللحظة.

اما تغييرات القضاء والتربية فهي رسائل موجهة للخارج وخاصة تعيين امرأة في منصب نائب وزير التعليم بعد تنصيب صهر الملك (زوج ابنته عادلة) في منصب وزير التعليم. وبهذا عادت هذه الوزارة الى الاسرة الحاكمة تماما كما كانت عليه في فترات سابقة قبل نقلها الى مسؤول من عامة الشعب. وبذلك زاد الملك عدد الوزارات الاميرية ووضع في احداها اميرا مقربا له هو ليس من المجموعة الاخرى التي تنافسه.

وبينما تحتفل الصحافة السعودية بعرس الاصلاح الاخير نجدها استبشرت خيرا بتعيينات القضاء الجديدة والتي اتت بابن حميد الذي انتقل من مجلس الشورى الى رئاسة مجلس القضاء وعبد العزيز ابن حمين ليرأس هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. التعيينات الاخيرة تعرضت الى تجربة مأساوية قد يذهب ضحيتها بعض الزوار الشيعة لمقبرة البقيع حيث حدثت اصطدامات عنيفة بين هؤلاء القادمين لزيارة المقبرة واعضاء هيئة الامر بالمعروف.

منذ يوم ٢٠ شباط (فبراير) تعيش المدينة المنورة حالة صدام بين الزوار الشيعة الذين اعترضوا على تصوير نسائهم من قبل الهيئة وقذفهم بالشتائم التي لا يستخدمها الا حثالة القوم. ويبدو ان هذه الشتائم قد استفزت الشيعة مما ادى الى صدامات عنيفة استخدم فيها رجال الامن الرصاص في اطهر بقعة على ارض السعودية. ليس هناك من اي مبرر لاستخدام العنف مهما كانت تجاوزات الشيعة والتي حتى كتابة هذه السطور لم تتضمن العنف بل اقتصرت على ترديد الهتافات والذكر.

صمت الاعلام العالمي عن حادثة مقبرة البقيع والتي لم تحسم بعد على خلفية تقديم بعض الاشخاص للقضاء بعد اعتقالهم من قبل السلطات السعودية ولن يسلط الاعلام الغربي الضوء على مثل هذه الحوادث لانه بذلك سيفضح زيفه خاصة وانه لمع التغييرات الادارية ووصفها كاصلاحات تاريخية منتظرة. اما الاعلام السعودي وخاصة ذلك الذي يدعي الليبرالية، اثبت انتقائيته في عرض الاحداث وآثر ادانة الضحية على ادانة سوط الهيئة وهو المتخصص في ادانتها وتتبع زلاتها منذ الاحداث العنيفة التي شهدتها السعودية بعد الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

وبينما يشن هذا الاعلام السعودي هجمات متتالية على الهيئة الا انه في حالة المصادمة مع الشيعة آثر ان يصبح وهابيا اكثر من سيد القصر ومنهم من يطالب على صفحات الجرائد بأقسى العقوبات ضد الشيعة المنحرفين في تصرفاتهم حسب بعض المقالات الصادرة من السعودية.

جاءت الاصلاحات والتعديلات اقل مما توقعه ابناء الطائفة الشيعية اذ ان توسيع دائرة المدارس الفقهية في اعضاء هيئة كبار العلماء الى ما بعد الحنابلة لم يؤد الى تمثيل للمذهب الجعفري والذي يبقى غير ممثل فيها.

ولكن يبدو ان المصادمة انتقلت من المؤسسات الى المقابر حيث عادة تستعرض آلة القمع السعودية عضلاتها أمام حجاج بيت الله الحرام في مواسم الحج والعمرة والزيارة ورغم شعارات حوارات الاديان مع المسيحية

واليهودية الا ان الحوار يقف ويتوقف عند ابواب مقبرة البقيع.

نجد ان الممارسة السعودية دخلت منذ فترة مرحلة التشنج خاصة وان الهيئة قد فقدت رئيسها السابق وربما لم تطمئن بعد الى الرأس الجديد الذي نصبه الملك عليها. تنذر الممارسات العنيفة ضد زوار مقبرة البقيع وفي فناء هيئة الامر بالمعروف بصدامات قادمة ومخاض عسير. واستهداف شرائح وطوائف نشترك معها في التوحيد رغم اختلافنا في الممارسات والشعائر انما هو امتداد لسياسة دولة حاولت خلق هوية مشتركة على خلفية العداء لما هو مختلف فلا هي قضت على الاختلاف ولا هي نجحت في ترسيخ هوية مشتركة.

التغييرات الادارية الاخيرة ليست اصلاحا بل هي عملية لتوزيع الدولة الغنيمة على الموالين للنظام السعودي من ابناء المنطقة الوسطى بالذات فهم من خدم النظام في الماضي ورغم ادخال بعض الشخصيات من مناطق اخرى في الحجاز وعسير والمنطقة الشرقية الا ان عصب الدولة يظل مرتبطا بالشريحة القديمة. والتغيرات الاخيرة هي عملية اشبه ما تكون بلعبة شطرنج ادارها الملك ومستشاروه فيدخل هذا ويخرج ذاك بعد ان لعب دوره المطلوب في خدمة الجهاز الاداري الذي قمع المواطنين في السابق إما باسم الأمن ومحاربة الإرهاب أو باسم الحفاظ على العقيدة الصافية وتطهيرها من البدع والضلالة أو باسم إقامة الحدود وتطبيق الشريعة الاسلامية. ويستثنى من ذلك علية القوم.

لا تزال الدولة السعودية دولة فئوية يعتمد عصبها على بعض العائلات التي تدين لها بالولاء وهي بمجملها منتقاة من منطقة معينة رغم أنه قد تم تطعيمها ببعض الوجوه من عائلات المناطق الأخرى ولو بشكل محدود.

لا تمثل الدولة وجهازها الاداري الشرائح الاجتماعية المتعددة ومن يمسك زمام الادارة والاعلام والمؤسسات الدينية والتربوية والاقتصادية والعسكرية ينتمون بمعظمهم الى شرائح أصلها حضري سكن المدن والواحات والقرى.

بعض هذه الاسر ينتمي الى الفروع المتحضرة من قبائل البادية وبعضها لا ينتمي الى قبيلة. مارس هؤلاء في السابق التجارة والفلاحة والدين ومنهم التاجر والداعية والقاضي والفلاح وهم اليوم يسيطرون على مفاصل الدولة السعودية رغم تطعيم الموظفين باشخاص خارجين عن الشريحة الكبرى المناصرة للدولة. أما اليوم فبالاضافة الى التجارة والدين نجدهم يختلفون في انتماءاتهم الفكرية منهم من يدعي الليبرالية ويحتل المناصب الاعلامية السعودية ومنهم الداعية الجهادي الذي لم يجد له منفذا في السابق ومنهم من آثر الالحاد وهاجر الى الخارج ومنهم من تقوقع في الزهد والورع والتقوى ومنهم من يحمي النظام في الجيش والمليشيات الأخرى ومنهم من يكفر كل من خالف النظام ومنهم من يصدر احكاماً جائرة على من ينتقد النظام.

وبذلك تكتمل الصورة وتتم عملية الخدمة التي يؤدونها للنظام ويستفيدون منها. فهم يأتون بأشكال مختلفة وايديولوجيات متنوعة. هدفهم تجنيد الآخرين في المناطق الأخرى كأتباع لهم ولأسيادهم في السلطة.

ان مخاض الدولة السعودية عسير خاصة بعد عملية الاستئثار بأجهزة الدولة وحصولهم على الغنيمة الكبرى. تاريخياً اعتمد النظام السعودي على شرائح عربية من لبنان وفلسطين وسورية والعراق ومصر لتدبير مشروع ادارة الدولة ومن ثم استبدل هؤلاء لفترة قصيرة بشريحة حجازية. ومن بعد ذلك اطاح بها في فترة الثمانينات ليعيد صياغة الدولة وهيمنة الشريحة على مرافق الاقتصاد والدين والقضاء والتعليم.

التعديلات التي اعلن عنها الملك مؤخراً رغم انها اتت بوجوه جديدة في مجلس الشورى مثلاً إلاّ ان هذه المؤسسة لا تزال غير قادرة على تغيير وجه السياسة السعودية وتبقى مهمتها استشارية غير ملزمة للحكومة. ووجود اكثر من عضو شيعي في هذه المؤسسة او بعض الافراد من منطقة عسير او غيرها لن يغير المشروع السعودي الهادف الى الحد من المشاركة السياسية الحقيقية التي لا تحصل بتعيين أعضاء مجلس ليست له سلطة.

الحراك الشيعي في مقبرة البقيع ان دل على شيء فهو يدل على كيفية اجهاض الاصلاحات المزعومة وتعرية خطاب الاصلاح المغلوط. لقد توجهت تغيرات الملك مباشرة الى مقبرة البقيع لتدفن فيها بعد أن فضحت ممارسات الهيئة مزاعم الاصلاح وحوار الاديان والانفتاح الاجتماعي والديني.

هناك عبر كثيرة لحادثة البقيع التي تلت الاصلاحات السعودية المزعومة من اهمها اولاً: رسالة الى الفعاليات الشيعية المتصالحة مع النظام السعودي والتي احسنت الظن بنظام يقوم على العنصرية والطائفية ويؤججها كلما كانت في مصلحته ويستغل الاكثرية لتحارب حروبه مع جيرانه وعلّهم بذلك يراجعون مواقفهم.

اما العبرة الثانية فهي رسالة الى الاكثرية الصامتة السعودية علّها تستفيد من خبرة الشيعة وحراكهم. ويجب على الاكثرية ان لا تسترخي كما استرخت سنة العراق خلال العقود السابقة فوجدوا انفسهم في حالة تخبط بعد التغير الذي حصل في العراق.

ان لم يتعلم المجتمع السعودي دروساً من مقبرة البقيع سيجد نفسه في حالة تخبط وسيستجدي الحصص في المستقبل. سيلجأ تارة الى قبيلة مندثرة مفككة او في طريقها الى الانقراض وتارة لافكار قد ولت وزال بريقها.

ان لم ينظم المجتمع نفسه ويجمع شتاته الفكري والقبلي والمناطقي والطائفي ويعالج شلله السياسي سيجد نفسه رغم كونه الاكثرية العددية في موقع اشبه ما يكون بموقع الاقلية المهمشة المنبوذة تتقاذفها الارتباطات الضيقة.

يحتاج هذا المجتمع اكثر من اي وقت مضى ان يمد يده ويبني جسوراً مع كافة الشرائح علّه بذلك يمحو صفحة الاقصاء والعنصرية التي مارسها النظام وجعلها ركيزة لحكمه وتبريراً لوجوده وهيمنته فجر خلفه المجتمع الذي انبهر بمشروع تطهير الارض والعباد من شركيات مزعومة شخصها كهنوت السلطة في الماضي والحاضر فأعطته هوية مزيفة قائمة على رفض الآخر بل قمعه ومناصبته العداء.

عندها فقط لن تستطيع اي جهة خارجية او داخلية تفكيك لحمته وعضويته ونسيجه الاجتماعي الذي يتجاوز الطائفة ويفتح المجال لبناء جسور قائمة على التاريخ والثقافة المشتركة والمصلحة الاقتصادية والتمثيل السياسي العادل الذي يتجاوز فئوية الدولة الحالية وادارتها المنتقاة حسب معيار الولاء وليس القدرة. ولعل الاكثرية الصامتة تتعلم دروساً جديدة في مدرسة مقبرة البقيع.

عن القدس العربي، ٢٠٠٩/٣/٢

السعودية تسير في معترك التغيير .. ببطء

سايمون هندرسون

أعلن العاهل السعودي الملك عبدالله، في ١٤ شباط/فبراير، مجموعة من التعيينات الوزارية والقضائية والبيروقراطية. وتشمل هذه التغييرات، المفاجئة في توقيتها ونطاقها، تعيين اول إمرأة سعودية في منصب نائب وزير، وتهدف، وفقاً لما ذكره وزير العمل غازي القصيبي، "الى تسريع الاصلاحات القضائية والتعليمية الجديدة". ويبقى تحقيق مثل هذه الإصلاحات محل تساؤل في ظل السرعة التقليدية البطيئة جداً التي تتّسم بها وتيرة التغييرات الإدارية في المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، هناك العديد من القوى الدينية والمحافظة التي قد تحول دون تحقيق المزيد من الإصلاحات.

التعديل الأول منذ توليه العرش

يعد [القرار] الأكثر إثارة للجدل هو تعيين الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد – الذي ينتمي الى فرع من العائلة المالكة لا يطالب مباشرة بالعرش– وزيراً للتربية والتعليم (وستكون المرأة المعينة، نورا الفايز نائبة وزيرالتعليم لشؤون البنات). ويُعتبر الأمير فيصل تقدّمياً، وقد أسّس خزان فكري [أو مركز أبحاث] يُعنى بإصلاح التعليم العالي. وكان حتى تعيينه واحداً من كبار مسؤولي جهاز الإستخبارات الخارجية، وقبل ذلك أحد كبار ضباط "الحرس الوطني السعودي"، وهو الجهاز المعني بحماية النظام الذي يترأسه الملك عبدالله لمدة تزيد عن ٤٠ عاماً. لكن أهم ما يميّز الأمير فيصل هو أنه متزوج من إبنة الملك عبدالله، "عادلة"، مما يعطي لمبادراته السياسية سنداً قوياً. [وتشتهر] الأميرة "عادلة" بقوة آرائها الشخصية بصفتها إحدى الأميرات السعوديات القليلات اللواتي تلعبن ما يشبه الدور في الشأن العام وقد عُرفت بتأييدها لحق المرأة في قيادة السيارة (المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا يسمح فيها للمرأة بقيادة السيارة).

وفضلاً عن الأمير فيصل، برزت أسماء أخرى من المقربين للملك عبدالله في قائمة التعديلات [الأخيرة]، فوزير الصحة الجديد عبدالله الربيعه الذي كان المسؤول عن الشؤون الصحية في "الحرس الوطني السعودي"، اكتسب شهرته من خلال نجاحه كجراح في عمليات فصل التوائم الملتصقة. والنائب الآخر الجديد لوزير التربية والتعليم هو فيصل آل معمر، الذي كان يشغل منصب الأمين العام لـ"مركز الحوار الوطني" وهو الآلية الرئيسية التي اعتمدها الملك عبدالله من اجل السماح بالنقاش العلني– ولو بشكل مبدئي– للمواضيع المثيرة للجدل في المملكة العربية السعودية. والرئيس الجديد "للهيئة السعودية لحقوق الإنسان" هو بندر العيبان وهو عضو سابق في "مجلس الشورى"، وكان قبل ذلك ضابطاً في "الحرس الوطني السعودي" ملحقاً بسفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن.

فريق عمل الملك عبدالله

ربما أفضل ما يوصف به الملك عبدالله الذي ناهز السادسة والثمانين من العمر، ويشاع أن قدرته على العمل أصبحت محدودة، بأنه المشرف على هذه التغييرات أكثر مما هو "مهندسها". ولكنه يسمح لمجموعة من المستشارين المقرّبين بتطوير أفكار وسياسات تدفع بعجلة الإصلاحات السياسية والاجتماعية [إلى الأمام] وفقاً للمعايير السعودية، حتى وإن كانت هذه الاصلاحات تعتبر حداً أدنى ومتأخرة وفقاً للمعايير الأقليمية. ومن بين أبرز المستشارين المحيطين بالملك عبدالله يأتي وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ووزير العمل غازي القصيبي (وهو شاعر وكاتب أيضاً) وخالد التويجري الأمين العام لهيئة البيعة التي لم يتم اختبار آليات عملها بعد والتي أعلن عنها في عام ٢٠٠٧ من أجل تأكيد تعيين ملوك المستقبل. وهناك أيضاً السفير السعودي في الولايات المتحدة عادل الجبير الذي يبدو أنه يقضي وقتاً مع الملك يعادل ما يقضيه في واشنطن.

مواجهة رجال الدين الإسلاميين

كما لو أن تعيين إمرأة في منصب وزاري لم يكن إهانة كافية للمؤسسة الدينية السعودية المحافظة والمناوئة للمرأة، قام الملك عبدالله أيضاً باستخدام صلاحياته لتغيير قيادتها؛ حيث أعفى الشيخ المتشدد صالح اللحيدان من رئاسة "المجلس الاعلى للقضاء" وهو الذي صرح السنة الماضية بجواز قتل أصحاب محطات التلفزيون الفضائية التي تبث مواد "غير اخلاقية"، (كان اعتراضه بشكل خاص على مسلسل تركي يحظى بشعبية واسعة، ولكنه أوضح في وقت لاحق بأنه ينبغي وجود مسار قضائي قبل تطبيق عقوبة الاعدام). كما تم عزل رئيس الشرطة الدينية [التي تعرف بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر] التي أثارت طرقها البالية بفرض أحكام الشريعة الإسلامية الصارمة في انماط الحياة اليومية والتحكم في العلاقات بين الجنسين إستهجاناً متزايداً في المجتمع السعودي. كما تم أيضاً تعيين رئيس جديد لـ"هيئة كبار العلماء" التي تضفي الشرعية الإسلامية على "حكم آل سعود".



سايمون هندرسون

التحديات

نُسب غياب التغييرات المتوقعة أو تأجيلها في العام الماضي، من أجل توخي الحذر أو بسبب فتور الهمّة من جانب الملك عبدالله. وتقتضي الحكمة التقليدية في السعودية بوجوب تحضير الأرضية قبل الإقدام على أي تحرك أو خطوة نحو الأمام. وتفيد تقارير وسائل الاعلام السعودية بأن التغييرات [التي أعلن عنها] كانت موضع ترحيب، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كان قد تم إستمالة أية معارضة محتملة أم أن السلطات قد اكتفت بتجاوزها. وحتى وسائل الإعلام الأجنبية العاملة في المملكة تتعرض للتقييد: فقد [أرغم] مراسل وكالة أنباء دولية على مغادرة الرياض مؤخراً

بعد أن بث تقريراً جاء فيه أن ولي العهد الأمير سلطان مصاب بالسرطان.

إن أحد مصادر النقد التي قد تتعرّض لها [الإصلاحات الجديدة] يتمثّل في الدعاة الدينيين وأتباعهم في "هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر". ومن المؤكد أن الإعلان عن تلك التغييرات في "يوم عيد الحب" كان صدفة بحتة: ففي اليوم السابق كتبت جريدة "آراب نيوز" المحلية اليومية [التي تصدر باللغة الإنكليزية] أن "هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر" كثفت حملاتها على محلات بيع الأزهار والشوكولاتة والهدايا لمصادرة كل ما له صلة بعيد يعتبره كثيرون.. عيداً غربياً ومنافياً للأخلاق على حد سواء. وفي السابق، كان الملك يحرص على عدم مواجهة رجال الدين: ففي تعديلات جرت في أيار/مايو ٢٠٠٥، قبل فترة قصيرة من وفاة سلفه المقعد الملك فهد، قام الملك عبدالله بعزل وزير تعليم اصلاحي كان قد شطب وصف اليهود والمسيحيين بالقردة والخنازير من مناهج الصف الثامن واستبدله بوزير من الإسلاميين كان قد وجه اللوم في كتاب صدر عام ٢٠٠٢ إلى "بعض مراكز الإعلام الجماهيري التي يديرها اليهود في الغرب" مسؤولية نشر تقارير تربط بين الإرهاب والإسلام.

ثمة جانب آخر مثير للإهتمام فيما يتعلق بهذه التعديلات وهو ردّ فعل أفراد العائلة المالكة الآخرين، وخاصة ولي العهد الأمير سلطان وبقية أعضاء العشيرة السديرية في التسلسل الهرمي. ويقضي [الآن] الأمير سلطان فترة نقاهة في المغرب بعد خضوعه للعلاج الطبي في مدينة نيويورك. ورغم التقارير عن مرضه فقد ظهر بصحة جيدة في الصور التي جمعته مع نظيره ولي عهد دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أيام قليلة. ومن غير الواضح ما إذا كان الأمير سلطان، الذي يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع منذ سنوات طويلة جداً، ضالعاً في التغييرات التي طالت بنية القيادة العسكرية والتي تقع عادة في نطاق صلاحياته.

المصالح الاميركية

إن الذي يهم واشنطن بالدرجة الأولى هو أن تبقى المملكة شريكاً متعاوناً في مجالات عدة بينها الطاقة الدولية والسياسة المالية، والتشدد الإسلامي، ومسار عملية السلام في الشرق الاوسط، والعراق، وافغانستان، والعلاقات مع العالم الاسلامي. (هذا وقد اختار الرئيس الأمريكي باراك اوباما محطة "العربية" التلفزيونية الفضائية التي تملكها السعودية لإجراء أول مقابلة يطل من خلالها على العالمين العربي والإسلامي).

لقد بات من الواضح أن لدى الملك عبدالله وفريقه وجهات نظر قوية حول ما ينبغي على الولايات المتحدة القيام به خاصة فيما يتعلق بإسرائيل والفلسطينيين. وتتجه الأنظار نحو الخطاب الرئيسي الذي سيلقيه الملك عبدالله في الأسبوع المقبل، والذي سيتناول فيه مواضيع دولية واقليمية ومحلية، لمعرفة ما إذا كان سيصرّ على دعم مبادرة السلام التي أطلقها في عام ٢٠٠٢. وكان الملك عبد الله قد حذر بعد العمليات العسكرية الاسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة، من أن المبادرة لن تبقى على الطاولة الى ما لا نهاية.

وهنالك قلق أكبر لدى واشنطن يتمثل في أن الإصلاحات التي يسعى الملك عبدالله لتطبيقها ينبغي ألا تموت بموته. ومع أن الملك يبدو بصحّة جيدة، فإنه الأكبر سناً من بين أبناء الملك عبد العزيز الذين ما زالوا على قيد الحياة والذين تعاقبوا على حكم البلاد منذ وفاة مؤسّس المملكة العربية السعودية في عام ١٩٥٣. ونظراً للثروة النفطية للمملكة، وادعائها زعامة العرب والمسلمين، لا تشكل التغييرات الأخيرة أهمية داخلية فحسب بل تكتسب أهمية دولية.

أمر آخر مثير للقلق في واشنطن قد يكون طبيعة الطموح الذي تتسم به عملية الإصلاح، حيث تتوقع مصادر شبه مطلعة بأن قرار السماح للنساء بقيادة السيارة أصبح وشيكاً- وهو قرار من شأنه أن يثير حفيظة المحافظين المتدينين. وقد تنشأ نزاعات داخل العائلة الملكية من جراء تعيين الملك لنواب وزراء في وزارتي الدفاع والداخلية التي تعتبر معاقل السديريين.

× المصدر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

نيويورك تايمز: الإصلاحات صعبة والديمقراطية لم تتقدم

قالت صحيفة نيويورك تايمز أنه منذ اعلان التعديلات الوزارية يعيش الليبراليون السعوديون في مزاج اجازة، حيث أثنى الكثيرون منهم على التعديلات الأخيرة التي قام بها الملك، حين عزل عدداً من المقامات الدينية المحافظة، وعيّن ولأول مرّة إمرأة كنائبة لوزير التعليم، واعتبر بعضهم ما جرى بمثابة (ثورة صغيرة).

من جهتهم، قال أعضاء من الجناح الوهابي المحافظ بأن ما يتمناه الليبراليون لن يحدث، في إشارة الى أن موقع المؤسسة الدينية الوهابية سيحافظ على صدارته. ووجه الشيخ سليمان الدويش اتهاماً لمن يطلق عليهم بأنهم (ليبراليون) بمحاولة إضعاف الهوية الاسلامية للدولة، مضيفاً بأن أمانيهم لن تتحقق وأنهم يعيشون أحلاماً.

وقالت الصحيفة بأنه من المبكر الحكم على التعديلات الأخيرة، ورجحت بأن أهدافه لن تتحقق بسهولة، خاصة في المؤسسات القضائية والتعليمية التي قالت الصحيفة بأنها مليئة بموظفين ومسؤولين محافظين على شاكلة الشيخ الدويش، في حين أن الأقلية الليبرالية لا تتمتع بأيّ تمثيل.

وأشارت الصحيفة الى قضايا أخرى مرتبطة بنجاح الإصلاحات، منها أن الملك السعودي ـ وحتى لو بدا صادقاً في انفتاحه ـ فإنه في الثمانينات من العمر، ويوجد معارضون أقوياء لنهجه بين أفراد العائلة المالكة.

ونقلت الصحيفة عن شخصيات تطالب بالتغيير قولهم بأن حجم المشاكل كبير، وأن قرارات الملك جاءت متأخرة خاصة لجيل الشباب ـ تحت سن الخامسة والعشرين ـ الذي يشكل نسبة ٦٠٪ من عدد السكان. ومن بين المشاكل: البطالة التي لا تزال نسبها عالية، وشياع فكر التطرف حيث يتواصل تغذية التلاميذ بالافكار المتطرفة، وهي الثقافة التي تؤكد الصحيفة أنها كانت وراء هجمات ١١ سبتمبر ضد امريكا. ونقلت الصحيفة عن محلل سياسي سعودي قوله أنه لا يتوقع تغييراً في النظام التعليمي لمدة ما بين ١٥- ٢٠ عاماً، لأن الوزارة تم اختطافها من قبل المتشددين ولعقود.


سليمان الدويش

وتتابع الصحيفة أنه نتيجة للضغط الامريكي تم التخلص من الفقرات في المقررات الدراسية التي تهاجم اليهود والنصارى. لكن في السعودية ٢٥ الف مدرسة يدرس فيها ٩٠٪ من التلاميذ، ويسيطر عليها المتشددون الذين يعارضون عزف النشيد الوطني السعودي. ويقول اكاديميون ان السعوديين لا يريدون جعل كل ابنائهم أئمة، فيما رأى عضو في مجلس الشورى المعيّن، أن التغييرات والاصلاحات لن تؤدي الى تقدم في الديمقراطية لان هذه تحتاج الى تغيير في بنية الثقافة التحتية.

وجوه حجازية

(١)
حامد كعكي
(١٣٢٣هـ-١٣٧٩هـ)

ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها. وتلقى علومه بمدرسة الفلاح بمكة، ثم عيّن مدرّساً بها بعد تخرجه، وعمل بوزارة المالية كاتباً في الحقل الإجتماعي. ساهم بكتابة المقالات الإجتماعية في الصحافة في أوائل العهد السعودي.

كان عالماً فاضلاً وكاتباً بارعاً.

لـه: كتابات في أدب الحجاز/ لمحمد سرور الصبّان.

توفي رحمه الله بمكة(١).

(٢)
إبراهيم كسكلي
(....-١٢٨٢هـ)

هو إبراهيم كسكلي الحنفي المكي، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وتلقى العلوم عن علمائها الأفاضل، كالشيخ محمد صالح ريس، والشيخ عبدالرسول وغيرهما، وغالب مروياته عنهما.

تصدّى للتدريس بالمسجد الحرام، وانتفع به أفاضل كرام.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)
عبدالله الكركي
(١٠٢٩ هـ - ...)

هو عبدالله بن محمد بن محي الدين أحمد بن عبدالقادر الكركي، الدمشقي الأصل المكي المولد.

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم وتعلّم العلوم واشتغل بالكتابة فأتقنها، وكتب بخطه من القاموس سبع عشرة نسخة، ومن بقية كتب الفقه والتفسير والحديث ما يطول شرحه، وخطه الحسن في نهاية الصحة والضبط، بحيث أن النسخة التي بخطه تباع بأضعاف ثمن غيرها. وكان شاعراً ملازماً على تقوى الله وطاعته، وتوطن الطائف، ولم يعرف تاريخ وفاته(٣).

(٤)
محمود القاري
(١٣٢٠ هـ-١٣٩٣هـ)

محمود بن عبدالله القاري. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، والتحق بالمدرسة الصولتية، فدرس المواد الدينية واللغة العربية والرياضيات، وتخرج من الصولتية سنة ١٣٣٧هـ، ثم بدأ حياته الوظيفية خارج المدرسة سنة ١٣٣٩هـ.

عيّن معاوناً لمدير مدرسة ينبع التحضيرية، وأصبح مديراً لها، واستمر حتى ١٣٤٢هـ، حيث انتقل الى جدة، فعيّن مساعداً لمدير المدرسة الإبتدائية.

سافر الى الهند سنة ١٣٤٤هـ، ومنها الى جاوا، حيث مكث بها من عام ١٣٤٥هـ الى عام ١٣٤٨هـ مشتغلاً فيها بالتدريس، وقد عيّن في جزيرة بورنيو مديراً لإحدى المدارس الأهلية.

وفي سنة ١٣٤٨هـ عاد الى أرض الوطن ليواصل جهاده العلمي، ففي عام ١٣٤٩هـ، عيّن مديراً لمدرسة الشبيكة التحضيرية بمكة المكرمة، وفي نفس العام انتقل الى التدريس بالمدارس الإبتدائية، وهو أعلى من المرحلة التحضيرية واستمر حتى نهاية عام ١٣٥٤هـ، ثم تعيّن مديراً للمدرسة السعودية بالمعلاة.

وفي سنة ١٣٥٧هـ عيّن مدرساً بالمعهد العلمي السعودي وتحضير البعثات، ثم مفتشاً بمديرية المعارف. وفي سنة ١٣٥٩هـ أعيدت خدماته للتدريس في مدرستي المعهد العلمي السعودي وتحضير البعثات، ثم مساعداً لمدير مدرسة تحضير البعثات، وكان يدرّس بهاتين المدرستين اللتين كانتا تعتبران أعلى مراحل التعليم بالمملكة - علم الفرائض والمواد الرياضية، فقد كان من أساتذة المواد الرياضية المجيدين.

وعندما تمّ تأسيس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة مع بداية سنة ١٣٦٩هـ وكانت أول تجربة للتعليم العالي في السعودية، اختير للإدارة والإشراف الفعلي فيها، تقديراً لكفاءته العلمية والإدارية. وكان يشغل الى جانب وكالة إدارة الكلية بعض الأعمال الإدارية بمديرية المعارف، واستمر حتى نهاية ١٣٧٢هـ، حيث عيّن مديراً للتعليم.

وفي سنة ١٣٧٤هـ عيّن مديراً للإدارة العامة للإمتحانات واستمر فيه حتى أحيل للتقاعد سنة ١٣٧٦هـ.

بعد ذلك تعيّن مديراً لدار الأيتام الخيرية، ثم عيّن مستشاراً بإدارة الشؤون الإجتماعية بوزارة العمل والشؤون، وهو آخر منصب حكومي له.

ويعتبر القاري من أكابر رجال التعليم بمكة المكرمة الذين أوقفوا حياتهم منذ البداية حتى الوفاة على خدمة التعليم وتطويره في عهد الأشراف والعهد السعودي، وامتد نشاطه العلمي الى البلاد الإسلامية الأخرى.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٤).

---

(١) معجم الكتاب والمؤلفين، جـ١، ص ١٣٠، ط٢، ١٩٩٣. ومعجم الأدباء والكتاب، جـ١، ص ٣٠٩، ط ١، ١٩٩٠. وانظر محمد طاهر الكردي، التاريخ القويم، جـ٦، ص ١٦٦.

(٢) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص٥٢، وفيه قال: أخبرني عبدالله حينما سأله عن أصل (كسكلي) بأنها لفظة محرفة تحريفاً كبيراً، وإنما أصلها (إخسخوي) نسبة الى بلده من بلاد الروم. وانظر عبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ١١٠.

(٣) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣١٥. وانظر عبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٤٣.

(٤) عبدالوهاب أبو سليمان، محمد ابراهيم علي، في مقدمة مجلة الأحكام الشرعية، دراسة وتحقيق، ص ٧١. وأحمد عبدالغفور عطار، محمود قاري، العلامة والفرائض الكبير. الندوة، ١٣٩٧/٣/١١هـ. وانظر عبدالله عبدالمجيد بغدادي، الإنطلاقة التعليمية في المملكة العربية السعودية، جـ٢، ص ١٩٦.

احتفلوا بالمولد، إلا في (قرن الشيطان)!..

احتفل المسلمون في كل أصقاع الأرض، وبشتّى مذاهبهم ورؤاهم بمولد النبي محمد صلى الله عليه وسلم.
كثير من الدول الإسلامية إن لم يكن معظمها، وبينها دول خليجية، اعتبرته يوم عطلة.
مكان واحد، وفئة واحدة، شذّت عن باقي المسلمين.
إنها (الوهابية) التي تعتبر كل من احتفل بالمولد النبوي مشركاً، وربما كافراً أيضاً.
هو بالقطع بدعي، عابد للقبور، بنظر مشايخها.
وهو بالقطع ليس صحيح الإسلام، فالإسلام الصافي لا يوجد إلا في (نجد) التي أطلق عليها رسول الله صفة (قرن الشيطان) التي لا تبارحها الفتن، فهي مصدرها وهي مآلها.
غريب أن يفرح كل المسلمين بالمولد النبوي الشريف، ويحتفى بسيرته العطرة في كل الأرض، في حين يحظر كل ذلك في مكان ولادته ونشأته والأرض الطاهرة التي فيها ترعرع ومنها انطلقت رسالة الإسلام.
المسلمون كلّهم لم يفهموا كنه التوحيد إلا مشايخ الوهابية.
والمسلمون كلّهم مخطئون إلّاهم!
والمسلمون الذين يستقون من سيرة النبي نبراساً يضيء لهم عتمات الطريق، ومفترقات المذاهب، يصبح حراماً الاحتفال بمولده الشريف بنظر الوهابية. حتى أن بعض مشايخهم وبالعلن كتبوا: مولد النبي مثل وفاته، فلماذا لا يحتفل بوفاته؟!
النبي مات، وما الفائدة من ميت، أي الرسول؟ هكذا يتساءل الوهابيون.
الرسول بنظرهم لا قيمة له بعد أن مات.
لا بل أن من يحيي سيرته قولاً وتذكّراً ويشهد مواقفه الشريفة في مواقع الإسلام الأولى، يصبح قبورياً مشركاً بنظر هؤلاء المتفرعنين المكفراتية.
مؤلم جداً على قلب كل مسلم صادق، أن يرى الوهابية تحتل الأماكن المقدسة وتعيث فيها تدميراً وإفساداً.
مؤلم ويحزّ في النفس أن ابتلى الله المسلمين بهذه الطائفة المعوجة التي تنكبت الصراط وهي ترى نفسها قائدة الجماعة، في حين أنها لا تمثل حتى خمسة بالمائة من المسلمين.
مؤلم أن يحتفى بآل سعود، بملوكهم، بنظاراتهم، بأقلامهم، في حين تدمر بيوت الصحابة، وأمهات المؤمنين، بل ويدمّر بيت رسول الله، وبيت خديجة رضي الله عنها.
مؤلم وقاس أن ترى جرائم الوهابية لم يسلم منها حتى الجبال، فهم يتوعدون بهدمها، حتى غار حراء يريدون هدمه، فهو طريق الى الشرك، لا الى التوحيد - كما يفهمه الوهابيون.
لا ندري متى سينتهي هذا التطرّف الوهابي البغيض؟.
متى يحترم هؤلاء عقائد أغلبية المسلمين وطقوسهم؟
متى يقبلوا الإجتهاد والتنوع الثقافي والمذهبي؟
لم يسلم من أذى هؤلاء أحد زار الأماكن المقدسة.
كل معتمر وحاج لا بد وأن قابله بعض الأوباش يحملون العصي، يهشهونها في وجهه، أو يذكرونه في كل لحظة - وهو عند بيت الله، وعند قبر رسول الله وصاحبيه رضي الله عنهما - بأنه قاب قوسين أو أدنى من الوقوع في الشرك، أو وقع في الشرك فعلاً.
لم يكتف مشايخ الوهابية بذلك، بل أن شيخاتهم! اللاتي يرين تلهف المسلمات القادمات من أصقاع بعيدة، تبحث عن ثرى رسول الله لتقبله، فإذا بهن يضعن السدود خلف السدود أمامهن، مستخفين بمشاعرهن، ومحتقرين معتقداتهن.
لا غرو أن فرّخ لنا صبية الوهابية القتلة والمجرمين والمفخخين، الذين - كما وصفهم المؤرخون في القديم والحديث - يذبحون الناس ويذكرون الله.
هم الخوارج، بصفاتهم التي قرأناها في التاريخ، لم يشذّوا عنها قيد أنملة.
ومن محاسن الصدف هنا، أن بعضهم يتهم البعض الآخر بأنه خارجي! وأن فكره خارجي!
صبر المسلمون على طغيان الوهابية وما تفعله في مقدسات المسلمين بالحجاز كثيراً.
فإلى متى الصبر؟
الى متى؟

الإثارة



- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة





من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع الى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟



في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.


من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).



أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة)، وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قُبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



أزياء حجازية